

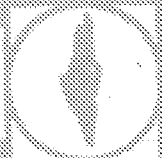
٢٧

دراسات فلسطينية

الدولة والديت في إسرائيل

المؤلف
أسعد زوق

مُنظمة التحرير الفلسطينية
مركز الأبحاث



Dr, Ass'ad Razzouk,
State and Religion in Israel,
Palestine Monographs No. 37
Palestine Research Center,
606 Sadat St., Beirut, Lebanon.



الدولة والدين في إسرائيل

الدكتور
أسعد زوق



منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث

مكتبة
المهتدين

أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨

مكتبة المهتدين الإسلامية



محتويات الكتاب

صفحة

٧	تمهيد
٩	مقدمة
١٧	الفصل الأول الصهيونية والدين
٤٢	الفصل الثاني بين الدين والدولة
٥٧	الفصل الثالث اليهودية دين الدولة ؟
٨٧	الفصل الرابع مشكلات وقضايا على المحك
١٠١	الفصل الخامس : من هو اليهودي ؟
١٢١	الفصل السادس : البحث عن الهوية
١٢٢	الفصل السابع : الإكراه في الدين والنيا
١٤٦	قائمة المراجع والمصادر

«إسرائيل» من «الدول» القليلة جدا في عالمنا المعاصر التي تربط كيانها السياسي بالدين وتجعل من الدين أساسا لوجودها ، وهي في الوقت نفسه «الدولة» الوحيدة في عالمنا المعاصر التي يكون الدين هو حجتها للوجود ، أي للاقتصاب والعدوان والظلم . ولم يلعب الدين دورا في التمهيد لقيام ، لم في قيام ، «دولة» معاصرة بمثل الدور الذي لعبه في قيام «إسرائيل» ، ثم في توسعها ، وفي جميع مخططاتها السابقة والحاضرة المعززة من التوسع .

وقد عني الباحثون في القضية الفلسطينية ، وخاصة في الحركة الصهيونية ، بدراسة هذا الاستثمار الصهيوني القوي للدين . وسبق لأحد الباحثين مركز الأبحاث ، الدكتور أسعد رزوق ، أن تعرض للوضع من خلال الاستغلال الصهيوني للدين على صعيد حدود «الدولة» التي دعا الصهاينة لانشائها منذ ثلاثة أرباع القرن ، وذلك في كتابه «إسرائيل الكبرى» (سلسلة كتب فلسطين رقم ١٣) . وهو اليوم يضع هذه الدراسة في وضع الدين اليهودي في الكيان المقتصب .

أنيس صايغ

المدير العام لمركز الأبحاث

مقدمة

لا شك ان الحركة الصهيونية تستمد بعض مقوماتها الاساسية من « طبيعة » الديانة اليهودية وواقعها التاريخي ، وتستوحي العديد من التعاليم والمقائد الدينية . اضيف الى هذا ما يصفه الدعاة والمؤيدون بـ « الواقع التاريخي لليهود كشعب » او « الامة التي عاشت حياة المجتمعات المستقلة » . فلا ينظر هؤلاء الى اليهودية كديانة عالمية جامعة تسمو على الخصوصيات وتنفلت من قيود الزمان والمكان لتعبر حسن جوهرها في مبادئ رفيعة وتعاليم اخلاقية عامة . بل نجدهم يعتمدون التشديد على تلك النواحي الدينية التي تجعل من الصهيونية بمثابة الصيغة السياسية والقومية الحديثة للدين اليهودي ومعتقداته . هذا مع العلم بان الحركة الصهيونية ، على صعيد المنظمة الصهيونية العالمية ، تضم ممثلين عسكريين صهيونيين متدينين ، وتفصح امام اليهود المتدينين مجال ممارسة النشاط السياسي والحزبي المنظم . كما توجد طوائف دينية يهودية لا تتناظر الصهيونية رايتها في اختزال اليهودية الى ديانة قومية ضيقة وتسخير التعاليم والمقائد الدينية لخدمة افراض سياسية واستعمارية معينة .

غير ان البواعث الدينية والقومية السياسية قد تداخلت في نسيج الحركة الصهيونية الرامية الى الاستيلاء على فلسطين وجعلها قاعدة انطلاق للاستعمار اليهودي في العصر الحديث . والسؤال الذي لا بد من طرحه ، في معرض التمييز العربي بين

الدين اليهودي (شريعة موسى) من جهة والحركة الصهيونية ، من جهة ثانية ، يتناول البحث عن الجذور الدينية للصهيونية ودولة اسرائيل . وقد آثرنا اعتماد العنوان التالي : « الدولة والدين في اسرائيل » من حيث التعميم والشمول ، وبدلاً من الانزلاق عبر باب تسمية الكل باسم الجزء .



تهدف هذه الدراسة بوجه عام الى معالجة العلاقة او العلاقات التي تربط بين الصهيونية ودولة اسرائيل من جهة والديانة اليهودية من جهة ثانية . وليست غايتها بالنالسي النظر الى موضوع هذه العلاقة من زاوية لاهوتية او توراتية بحثاً ، او الحديث عن الاساس التوراتي لدولة اسرائيل والفكرة الصهيونية ، ولا هو البحث عن الجذور الصهيونية لاسرائيل في اصول الكتاب المقدس واسفاره .

فهناك العديد من الدراسات التي تتناول هذه الموضوعات بسمي من التفصيل والتحليل ، وبمقدار يسير من النقصد والتمحيص احياناً . وقد ارنأت الاكتفاء بتذييل هذا البحث بقائمة مختارة للكتب العربية التي تصدت للموضوع مسن مختلف الزوايا والتواحي . فمنها التي عالجت « اصول الصهيونية في الدين اليهودي » و « اسرائيل في التوراة والانجيل » او « اسرائيل والنمود » و « النمود : كتساب اسرائيل المقدس » . ومنها كتب تناولت « اسرائيل وعقيدة الارض الموعودة » و « حول فلسفة الصهيونية » او « دفائن النفسية اليهودية » و « قواعد السلوكية اليهودية » وموضوعات غيرها من طراز « اليهودية واليهودية المسيحية » و « الكتاب المقدس وفلسطين » و « هل لليهود حق دينسي بفلسطين ؟ » ، الى غير ما هنالك من الابحاث والدراسات التي تدور حول موضوعات متصلة ، من قريب او بعيد .

وهي دراسة لا تعدو كونها محاولة أولية ترمي إلى التعريف بالمكانة التي يحتلها الدين اليهودي في المجتمع الإسرائيلي بفلسطين المحتلة والدور البارز - واللامتكافس - أحيانا - الذي يلعبه في الحياة السياسية داخل الدولة الصهيونية . كما لا يفوتها القيام بتحديد معالم الحياة الدينية في إسرائيل والتوقف عند الصلة القائمة بين الدعوة الصهيونية كحركة سياسية ينزع الكثيرون من أربابها نحو العلمانية والأفكار الليبرالية من جهة ، وبين الديانة اليهودية في جمعها بين الدين والدنيا ومسارعتها للاتجاه الشيوعي ، من جهة ثانية .

لذلك فقد آثرنا الامتناع عن الخسوس في موضوع التصورات الصهيونية الأممية بجوانبها المتعددة وجدورها البعيدة المدى . فلم تأت فصول الدراسة على ذكر فكسوة الإرجاع والاسترجاع (Restoration) أو خرافة الأسباط العشرة الضائعة والسنة العجائبية وعقيدة نهاية العصر الإلهي والنظار مجيء المسيح المخلص وفكرة شعب الله المختار ، إلا فيما ندر أو على سبيل المثال لا الحصر ، على أمل العودة لتناولها بالتفصيل في بحث مستقل عن حركة الصهيونية الأممية في جذورها الدينية والتصورات التي قامت عليها ، وانطلقت منها بروح صليبية غاذية بغية أعداد مشروعات منشعبة النواحي ومشبوحة النوايا لاسترجاع فلسطين وإعادة تأسيس ملك يهوذا وإسرائيل من جديد في أرض ارتحل عنها اليهود منذ قديم الأزمنة .

وانحصر اهتمام البحث بالجوانب العملية والتطبيقية لموضوع العلاقة بين الصهيونية والدين اليهودي . فجسري التوقف عند المشكلات الناجمة عن علاقة الدولة بالدين عامة والؤسسات الدينية بنوع خاص . كما تعينت طبيعة تلك المشكلات والقضايا على النمط التالي :

- أ - الشيوعراطية أم العلمانية .
- ب - من هو اليهودي ؟
- ج - البحث عن الهوية .
- د - الاكراه في الدين اليهودي .

وظهرت انعكاساتها على مسرح الحياة السياسية في إسرائيل من خلال العديد من القضايا والتشريعات والأزمات التي جاءت بمثابة محك للعلاقات المتوترة بين أجهزة الدولة والمؤسسات الدينية ، لتبين لنا بوضوح مدى لجوء الأوساط الدينية في إسرائيل إلى المناورات والمساومات بغية الحصول على مزيد من الصلاحيات والمفاتيح ، وجر الأحزاب الحاكمة إلى القيام بشتى التنازلات وعقد التسويات فيما بينها لأجل الحفاظ على طبيعة الحكومة الائتلافية .

وسوف يطالعنا ذلك كله في قضايا وضع الدستور المكتوب والأحوال الشخصية والهجرة والجنسية والهوية ... حيث تبدو العنصرية الدينية اليهودية في أجلى مظاهرها وأصدق نتائجها العملية ، فمن خلاف حول مصادر التشريع في الدولة الصهيونية إلى تعنت في فرض قوانين الإطعمسة واللحوم ، واعتراضات على تشريع الجثث ، ومن رفض الاعتراف بصلاحيات السلطة القضائية في الدولة إلى محاولات لتقوية نفوذ المؤسسات الدينية وبسط سيطرتها على التعليم والتربية .

على أن ازدياد حدة التوتر بين العسكريين « العلماني » و « الديني » واتساع الهوة التي تفصل بينهما أحيانا لا يعني بتاتا خروج مشكلة العلاقة بين الصهيونية والدين عن نطاقها الداخلي الخاص ، أو التقليل من شدة التطرف الصهيوني والفلو الديني . وليست الصهيونية كدعوة وحركة سياسية لها مقوماتها الدينية - على ما يبدو - موضع أخذ ورد بين

الفريقين ، بقدر ما هو الصراع على النفوذ واقتسام الغنائم والإسلاب السياسية والمادية في الدولة الصهيونية التسي احتلت فلسطين لتحقيق أهدافها وغاياتها بصدد الوطن القومي اليهودي .

من هنا تبرز أهمية التعريف بطبيعة المشاكل القائمة بين الدولة والدين ، والوقوف على مدى النفوذ الذي تتمتع به المؤسسات والأحزاب الدينية في أوساط الدولة والحكم ، دون وجود التكافؤ المتوقع بين ذلك النفوذ من جهة والقوة العددية للناخبين المتدينين من جهة ثانية . ويعتدو الطابع المصري والديمقراطي لدولة إسرائيل موضع تساؤل وشكوك وسط هذا الجو الحافل بالمشكلات والقضايا التي تتناول وجود الدولة من الأساس ومقومات كيانها . حتى أن دعاة القومية العلمانية داخل الحركة الصهيونية لم يتورعوا عن « اتهام الأرثوذكسيين باستخدام الدين بمثابة أفييسون للقومية » - على حسد قول الأستاذ الصهيوني تالمون (J.L. TALMON) في كتابه «الفريد والجامع» . بعض الخواطر التاريخية « (1) .

وليس بمستغرب أن تسارع بعض الفئات العلمانية الصهيونية إلى محاولة نقاد مظاهر الطابع المصري والتقدمي للدولة والمجتمع الإسرائيلي . فيتنادى الدعاة العلمانيون في مطلع الخمسينات (حزيران - يونيو - ١٩٥٠) إلى تأليف رابطة للحد من شدة التطرف والفلو الديني ، وقد عرفت تلك الرابطة منذ ذلك الحين بـ « رابطة محاربة الإكسراه الديني » League against Religious Coercion .



J.L. TALMON — The Unique and the Universal. Some Historical Reflections (London, 1965), p. 293.

١ — النظر

ومما تجدر ملاحظته قبل اختتام هذه المقدمة أن مصادر هذه الدراسة ومراجعتها قد اقتصرت على الاسرائيلية والصهيونية والاجنبية منها . فلم تعتمد على الدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع بالذات . ولم تلجأ الى كتب من طراز « التلمود » او غيره من الكتابات والمصنفات الدينية المقدسة لدى اليهود . كما لا يفوتنا التذكير مرارا وتكرارا بان الكتاب المعروف بـ « بروتوكولات حكماء صهيون » ليس اهلا لتزويد هذا البحث بشيء من النظريات والمعلومات والوقائع التي يمكن الاعتماد عليها والركون اليها . وممن الاجدى للباحثين في موضوع الصهيونية والتفسيو الصهيودي العالمي ان يوجهوا انظارهم وفكرهم الناقب صوب الدولة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلي ، بدلا من تمسك القضية الفلسطينية وجعلها فريسة لاطماع « بروتوكولات حكماء صهيون » الرامية الى بسط سيطرة اليهود على العالم بأسره ! ومما لا شك فيه ان بروتوكولات جلسات المؤتمر الصهيوني واللجان المنبثقة عنه ، منذ قيامه عام ١٨٩٧ حتى انعقاده مؤخرا في فلسطين المحتلة ، تكفي الباحث مؤونة اللجوء الى ما عداها من مقررات الحكماء الصهاينة ، وتفي بالفرض على خير ما يرام من الدقة والموضوعية . اذ يشكل توخي الدقة والموضوعية في انتقاء المصادر الصهيونية والمراجع التي لا يرقى الشك الى صحتها السبيل الصحيح والاوفر حظا بالنجاح في ادانة الحركة الصهيونية كحركة استعمارية تهدف للاستيلاء على مقدرات شعب وبلاده . ويمكن الباحث بالتالي مسن اظهار الطابع العنصري والديني المتعصب حتى العمى لدولة اسرائيل والقباضين على زمام امرها .

ولا بد من عودة الى هذا الموضوع بالذات في مكان اخر وضمن نطاق دراسة منفصلة تبحث في المفاهيم والتصورات العربية للحركة الصهيونية والدين اليهودي ودولة اسرائيل في

كل ما تمثله من المعاني والتزعات والإطماع ، مما قد يساهم
 إلى حد ما في وضع الإعلام العربي أمام مسؤوليات وتحديات
 جديدة ترتفع إلى مستوى « النكبة » التي حلت بفلسطين في
 قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ وإلى صعيد « النكسة » التي
 تلقي ظلالها على العالم العربي منذ الخامس من حزيران
 (يونيو) ١٩٦٧ . فالمضي بعقلية ما قبل « النكبة » و « النكسة » ،
 والامعان في التلوي بأهبة التصاعد اللفظي والتلاشي العملي ،
 لن يكون من نتائجهما سوى اللجوء إلى كتابة المسرحيات
 الهزليسة بعد الخروج من حسرب خاسرة ! بينما
 يتحتم على الهزيمة أن تكون محسبك الشمسوب
 وامتحانا لقدرتها على البقاء بالتغلب على الماضي واعادة النظر
 الجدية والجذرية في كل ما يمت إليه بصلة . ومن الخطأ
 الفادح على مستوى أحداث المصير العربي الهاء النفس
 وتعليل الكرامة المسحوقة بمعزوفة « الزمن الذي يمسسل
 لصالحنا » أو ما شابه ذلك من التاجيلات ووسائل الإرجاء
 التي تخطئها الزمن . وقد آن الأوان لولوج باب الحقيقة
 والوقائع والانتقال من ملهاة « النقد الذاتي » و « المكاشفة »
 إلى ميدان العمل الفعلي والجدي . والأقلن يستعمل
 السنار على مسرحية التصاعد اللفظي المتسلسلة ، ولن يكفي
 الزمن الآتي لحمل أعباء انكالاتنا ونوسلاتنا ، وتضميد جرحنا
 البليغ أو إعادة الحق إلى نصابه .

الفصل الاول

الصهيونية والدين

« الصهيونية هي العودة الى حظيرة اليهودية
قبل ان تصبح الرجوع الى ارض اليهود »
هرتزل : الخطاب الافتتاحي للمؤتمر
الصهيوني الاول ، ١٨٩٧

يأتي ظهور الدعوة الصهيونية كحركة سياسية على
سميد العالم في منتصف العقد الاخير من القرن التاسع عشر
بمناسبة الردة في سياق التطور التاريخي الحديث للديانة
اليهودية . فالصهيونية التي نادى بها تيودور هرتزل تسعى
لاستقطاب يهود العالم اجمع حول المبادئ التي تضمنتها
برنامج بازل (١٨٩٧) ، وتعمل على اذكاء الشعور القومي
اليهودي بالانتماء الى شعب واحد ، وتنظيم اليهودية العالمية
بقية تأسيس وطن قومي يهودي على ارض فلسطين . وقد
كتب مؤسس الصهيونية السياسية في كرّاس « الفولاسة
اليهودية » (١٨٩٦) يقول :

« نحن نشعر برباطتنا التاريخية فقط عن طريق ايمان
الآباء والاجداد . . . فالايامسان يوحد فيما بيننا ،

والمعرفة تمنحنا الحرية » (١) .

ولم يشأ هرتزل تجاهل أهمية الدين اليهودي كعامل فعال في توحيد صفوف اليهود واعدادهم نفسيا لاعتناق الدعوة الصهيونية . كما انه لم يحاول اخفاء ما توسمه في النشأامين ورجال الدين من حماس للقضية وغيره شديدة على نشر لواء الدعوة :

« سوف يقوم حاخامونا ، الذين نتوجه اليهم بتداء خاص ، بتكريس طاقاتهم لخدمة فكرتنا ، وسوف يوحون بها الى رعييتهم عن طريق الوعظ من على منبر الصلاة » (٢) .

١ - انظر Theodor Herzl, The Jewish State. An Attempt at a Modern Solution of the Jewish Question, trans. by Sylvie D'Avigdor, 4th ed. (London, 1946), p. 54 and p. 71.

٢ - المصدر نفسه ، ص ٥٤ .
ومن الأقوال التي يدوتها هرتزل في « اليوميات » :
« اريد تربية أولادي وتنشئتهم على الاعتقاد ...
بالاله التاريخي » . و « حين أقول الله لا انفسي
الاساءة الى المفكرين الاحرار . وفيما يتعلق بي لهم
ملء الخيار كي يقولوا « روح العالم » أو يستخدموا
اية لفظة أخرى لتحل محل هذه التسمية المختصرة
والحبيبة على قدمها وروعتها ، والتي الامس بها بسط
العقول . لاننا في معركتنا الكلامية اللاهوتية نعني
الشيء نفسه في السياق الأخير ، سواء كان ذلك في
الإيمان أو في الشك ، فنحن نعني : ما لا يمكن شرحه
أو تفسيره » .

وأخيراً « لم يكن الله ليبقينا على قيد الحياة طيلة
العصور الفائتة ، لو لم يتبق لنا دور لنلعبه في تاريخ
البشرية » .

وقد توقع هرتزل من رجال الدين تسنين تلاوة نداءات المناشدة على مسامع المؤمنين اليهود داخل الكنيس . نسم اعتبر هؤلاء بمثابة ضباط اتصال بين كل من جمعية اليهود والشركة اليهودية من جهة والرعية التي يقومون على شؤونها الدينية من جهة ثانية . وعهد اليهم بنقل المخابرات واعلانها والقيام بالشرح او التفسير المطلوب : « سوف تصلي اسرائيل لاجلنا ولاجل نفسها » .

على ان هذه الاستفادة الواعية من الشهور الديني اليهودي ونسخه المتعمد لخدمة الاغراض الصهيونية (٢) ، يقابلها لدى ثيودور هرتزل - وهو الالماني الثقافة والفلسفة والمولد والنشأة - ميل شخصي الى النزعة الانسانية وابتعاد عن الفكرة الشيوقراطية بقدر الامكان . والحق ان هرتزل يطالعنا من خلال معظم كتاباته كداعية شديد الحماس للفصل بين الدين والدولة . لكن هذا لا يمنعه من الاقدام على استنفار الحمية الدينية وايقاظ الفيرة على ايمان الابساء والاجداد ، في سبيل كسب السواد الاعظم من اليهود المتدينين وتحويل حبه لصهيون عن مضمونه الروحي والحييني وطابعه الالماني التقليدي .

وحين اصف الدعوة التي اطلقها ثيودور هرتزل بـ « الردة » ، فاننا نعني بذلك نقض الصهيونية السياسية

٣ - نجد هرتزل ، مثلاً في « القوة اليهودية » يقطع على نفسه الوعد التالي ، علماً منه بالاستحسان الذي سوف تلقاه دعوته الصهيونية لدى رجال الدين اليهود :
 « كذلك سوف نقيم مركزاً للحاجات الدينية العميقة لدى شعبنا . وسيكون رجسالة ديننا في طليمة التفهم لنا والواقفين معنا » . (انظر ص ٦٠ ، المصدر السابق) .

للمبادئ التقدمية والمتطورة التي أعلنتها اليهودية الإصلاحية (Reform Judaism) قبل ظهور الحركة الهرتزية بخصمين عاما . ففي مطلع القرن الثالث أخذت التغييرات مجراها في اوضاع اليهود الحياتية ، وكانت ايلانا باستكمال التحرر من قيود القرون الوسطى وتشريعاتها الظالمة . وبرزت الحركة الإصلاحية في سعيها الدائب لمسايرة ركب التطور والتحرر . فانجهت انظار قادتها الى مسألة باتت في حكم الضرورة : كيفية التوفيق بين المعتقدات والممارسات الدينية من جهة ، ومتطلبات العصر الجديد الذي دخله اليهود من جهة ثانية (٤) . وهكذا تنادى الحاخامون الى عقد المؤتمرات والاجتماعات بنية تحديد النهج العملي الواجب اتخاذه وتعيين مبادئ الإيمان وأركانه المشتركة ازاء تحديات الحضارة الحديثة والتطور التاريخي الذي تخطى قيود القرون الوسطى وحدودها . فكانت تلك المؤتمرات الحاخامية (Rabbinical Conferences) في منتصف العقد الرابع من القرن الماضي بمثابة الرد على التحديات ، وجاءت انجست استجابة اليهودية الإصلاحية لمتطلبات الحياة المعاصرة .

اما اشهر المؤتمرات وأهمها فهي التالية حسب التسلسل التاريخي :

- برونسفيك - حزيران (يونيو) ١٨٤٤
- فراكتفورت أم ماين - تموز (يوليو) ١٨٤٥
- بريسلو - تموز (يوليو) ١٨٤٦
- فيلاذلفيه - تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٦٩
- بسمبورغ - تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٨٥

٤ - راجع : The Jewish Encyclopedia «Rabbinical Conferences», p. 211.

ولا حاجة بنا للدخول في تفاصيل تلك المؤتمسرات ومداولاتها ، بل نكتفي هنا بالإشارة الى هدف المؤتمر الأول وقراراته على سبيل المثال . فالهدف الذي أعلنه الإصلاحيون هو : « النظر في الطرق والوسائل الكفيلة بالحفاظ على مبادئ اليهودية ، وإيقاظ الروح الدينية » . والقرارات التي اتخذها المؤتمر كان من جملة ما : اعتبار القسم الذي يؤديه اليهودي ملزماً ، دون اللجوء الى طقوس اضافية تتعدى الابتساح والتضرع لاسم الجلالة . كما جرى تبني الردود التي أصدرها مجمع السنهدين الفرنسي (١٨٠٧) مع تعديل الرد الثالث منها بشكل يسمح لليهودي بالزواج من المسيحية أو أي إنسان من معتق الديانات التوحيدية ، فيما لو اتاح القانون المدني امام الابوين فرصة تنشئة اولادهما على الدين اليهودي (٥) .

ثم جاء مؤتمر فرانكفورت ليقرر ازالة سلوات « العودة الى ارض الآباء والاجداد واعادة تأسيس الدولة اليهودية » من الطقوس الدينية اليهودية . بينما نجده يبقى على فكرة انتظار المسيح المخلص دون المساس بمكانتها البارزة والمميزة . ولنا في اعلان المبادئ الصادر عن المؤتمرين الرابع والخامس خير تلخيص للمعاليم الإصلاحية التي كانت كفيلة بنقسل اليهودية من ظلمة القرون الطويلة الى مواكبة التطور المعاصر والدخول في نطاق العالم التحرري الحديث .

فقد تبني مؤتمر فيلادلفيا (١٨٦٩) ، شسلاً ، المبادئ الإصلاحية التالية :

اولاً - « ان هدف اسرائيل النابع من انتظار مجيء المسيح المخلص ليس إعادة تأسيس الدولة اليهودية في ظل حكم امريء متحدر من سلالة داوود ، مما

يتضمن انفصالا ثانيا من ارض ، بل هو اتحاد جميع ابناء الله في الشهادة بوحدة الاله ، لكي تتحقق وحدة جميع المخلوقات العاقلة ودعوتها للالتزام الاخلاقي » .

ثانيا ... نحن ننظر الى خراب الكومنولث اليهودي الثاني ليس بمثابة عقاب لاسرائيل على خطاياها ، بسبل كحصوله للقصد الالهي الذي نزل على ابراهيم . وهو القصد الذي ما فتى يزداد وضوحا وجلالا في سير تاريخ العالم ، اذ يقوم على توزع اليهود في جميع انحاء الارض لاجل تحقيق مسبق رسالتهم الكهنوتية السامية وهداية الامم الى معرفة الله وعبادته الحقّة » .

...

خامسا ... « ان اختيار بني اسرائيل باعتبارهم شعب الدين ، وحملته اسمى فكرة لدى الانسانية ، سوف يبقى كما كان دائما ، موضع تشديد قوي... » (٦) .
وانعقد المؤتمر الحاخامي الخامس في مدينة بتسبورغ (١٨٨٥) ، قبل عشر سنوات من ظهور الدعوة الصهيونية على يد ثيودور هرتزل ، لكي يؤكد من جديد على الطابع الروحاني والالهي للمدانة اليهودية وبمعرب عن اعترافه بان كل دين يمثل محاولة لاكتناء اللامحدود وان المنابع والكتب المنزلة التسمي يقدّسها ان هي الا دلالة على «حلول» الله في الانسان . كما اعلن ان قوانين الشريعة الموسوية التي تنظم الماكل والملبس والطهارة الكهنوتية يرجع اصلها الى عصور وافكار غربية كل الغرابة عن حالتنا الاخلاقية والروحية الحاضرة . لذلك

تشكل ممارستها حجر عثرة في سبيل المزيد من الرفعة
الروحانية المعاصرة .

ولا شك أن المبدأ الخامس في إعلان المؤتمر المذكور يمثل
الدعوة في مسيرة اليهودية الإصلاحية ، إذ ينص على ما يلي :
« نحن نرى في العصر الحديث ، عصر حضارة العقل
والقلب الجامعة ، افتراباً لتحقيق أمل إسرائيل
المسيحي العظيم لأجل إقامة مملكة الحقيقة والعدالة
والسلام بين جميع البشر . نحن لا نعتبر أنفسنا أمة
بعد اليوم ، بل جماعة دينية . ولذا لا نتوقع عودة
إلى فلسطين ، أو عبادة قربانية في ظل أبناء هارون ،
ولا استرجاعاً لأي من القوانين المتعلقة بالدولة
اليهودية » (٧) .

ولم يفت المؤتمر الإصلاحي الذي نحن بصدد إعلان
اعتباره لليهودية « ديانة تقدمية » تسعى بصورة مستمرة
في سبيل التلاؤم مع مبادئ العقل وأحكامه . كما اعترف
بالمسيحية والإسلام « ديانتين شقيقتين » ، وقدر رسالتهما
الإلهية حق قدرها لجهة نشر الحقيقة الوحدانية والأخلاقية .
فمن خلال هذا العرض السريع لأهم مبادئ الحركة
الإصلاحية التي أعلنتها المؤتمرات الحاخامية الأنفة المكسر
يمكننا الوقوف على محور الخلاف الجوهرى بين كل من
اليهودية الإصلاحية واليهودية المحافظة أو السلفية . وإذا
كانت الأولى تتصور مصير إسرائيل على غرار النمط الذي مر
مينا فيما تقدم ، فإن الأرثوذكسية اليهودية المحافظة - وهي
التي لم تجد مشقة في قبول الدعوة الصهيونية واعتناقها -
« تنطلق إلى فلسطين ليس كمجرد مهد للديانة اليهودية ، بل

وايضاً باعتبارها الوطن الاخير لتلك الديانة « (A) . اي ان الحركة الإصلاحية لا تتمثل مصير اسرائيل مرتبطاً بالعودة الى فلسطين ولا تعتبره متضمناً للاسترجاع القومي السياسي في ظل ملك منتظر من سلالة داوود ، يأتي ليُميد بناء الهيكل وممارسة الشعائر القربانية . لذلك تبطل في نظرها غايصة التاريخ اليهودي على انها الوصول الى دولة قومية في ظل المسيح المنتظر ، وتصبح محصورة في :

«تحقيق المبادئ القومية في كل من المجتمع والدولة ، كما نادى بها الانبياء والحكماء في العهد القديم» (٩) .

فاختيار اسرائيل او اصطفاؤها لا يسبغ على اليهودي اية حقوق او امتيازات ، بل يفرض عليه واجبات والتزامات اعظم واكبر . وليس شتات اليهود او توزيعهم في سائر انحاء العالم بمثابة قصاص الهي على الخطايا والآثام التي اقترفوها ، بل هو من الافعال الالهية الرامية لتقريب بني اسرائيل من سائر بني البشر .

ولناخذ مثالا على الموقف اليهودي الإصلاحى كما يتجلى هذا الموقف في الفكر التقدمي اليهودي المعاصر . فقد كتب باسبل هنريكس في مقالة بعنوان : «الموقف ازاء دولة اسرائيل والقومية اليهودية» ، ليقول ما يلي :

«مع ان فلسطين كانت موطن اجدادي ، تماماً مثلما هي البرتغال بالنسبة لاجدادي الاقربين ، فلم اشعر ابداً بأنها بلدي الذي طردت منه او اُحن له واصلتي

٨ - انظر المرجع السابق ، مقالة : «Reform Judaism From the Point of View of the Reform Jew» , p. 247.

٩ - المصدر نفسه ، ص ٣٤٨ .

للمعودة اليه ، ولا شعرت مطلقا بالحاجة للذهاب الى هناك كي امارس ديانتني على اكمل وجه . ان انجذرت هي بلدي وبلد آبائي منذ اجيال عديدة . فقد امكنتني هنا ان اكون يهوديا بكل معنى الكلمة وان امشى بطريقة الحياة اليهودية على اتم وجه . واليهودية بالنسبة لي كانت ديانة جامعة تصح ممارستها في كل مكان واي مكان . وليست ديانة وقفا على مكان واحد أو شعب واحد . ولا هي ، قبل كل شيء ، وقفا على امة واحدة » (١٠) .

وفد اكد هنريكس ان قيام دولة اسرائيل لم يغير من وجهة نظره ، وان يكن قد زادها تعقيدا . فهو لا يعتبر هسسا دولة يهودية بالمعنى الديني لكلمة «يهودية» — اي « بالمعنى الوحيد الذي افهم به تلك الكلمة » . بل هي دولة اجنبية في نظره . واليهودية في عرف كاتب المقالة لا يمكنها ان تكون ديانة قومية .

« بل هي ديانة جامعة ، ينتمي اليها الناس من جميع القوميات والجنسيات ، سواء كانوا مولودين من ابوين يهوديين او تمتوا الدين اليهودي واعتنقوه كعقيدة ايمانية » (١١) .

كما يرفض تصور اترال الحقيقة لتكون وقفا على شعب واحد من دون سائر الشعوب او تنحصر في زمان ومكان معينين . بينما يرى الرسالة التي يتوجب على معشقي الديانة اليهودية اداءها قائمة على « نشر مبادئ الوحدةانية الاخلاقية

Aspects of Progressive Jewish Thought,
(London, 1954), p. 115 - 116.

١٠ ... انظر

١١ ... المصدر نفسه ، ص ١١٨ .

في جميع أنحاء المعمورة « ، وليس بجعلها وقفا على دولة من الدول مهما كان الاسم الذي تحمله تلك الدولة .

ولا غرو فالقدمات الفكرية التي ينبع منها هذا الرأي لا تعدو كونها بمثابة استمرار منطقي وتاريخي متطوّر للمبادئ التي أعلنتها اليهودية الإصلاحية منذ العقد الرابع للقرن الفائت . غير أن الصهيونية الدينية بقيت بعيدة كل البعد عن مدار الحركة الإصلاحية ومناخ أفكارها الليبرالية . والواقع أنها وجدت تربتها الخصبة بين ظهراني اليهود المقيمين في بلدان أوروبا الشرقية ، حيث تمكن دعاة التقليد والجمود من بسط سيطرتهم ونفوذهم المنوارث ، وحيث جرى إبراز الطابع الديني اليهودي للقومية اليهودية على يد نفر من أنصار القومية الدينية واتباعها . وقام أمثال الحاخام صموئيل موهيليفر (1824 - 1898) ويحيى ميخائيل بينس (1842 - 1912) بعملية دمج مدروسة بين الأرثوذكسية الدينية والقومية اليهودية الحديثة . وقد بعث موهيليفر ، زعيم الجناح الديني المناوئ للعلمانيين الذين ساروا وراء بثسكر في حركة أحباء صهيون ، برسالة إلى المؤتمر الصهيوني الأول المنعقد في بازل (1897) ، دعا فيها الحركة الصهيونية إلى الهزلية إلى الاستجابة لمطالب الدين الأرثوذكسي . ومارس شتى الضغوط لحمل العلمانيين على الرضوخ لتلك المطالب (١٢) . كما ناشد المؤتمر الرجوع إلى « وصايا التوراة الأساسية » لتبرير مشروعات الاستيطان اليهودي بفلسطين ، واعتماد التوراة كأساس لحركة الأحياء في أرض الآباء . وطالب الصهيونيين العلمانيين بتسرك أموال الصدقة (Halukah) وشأنها في القدس وعدم المساس بها . ثم انتهى باللائمة على

حاخامي أوروبا الغربية الذين احتجوا على الدعوة الهرتزلية وعرفوا منذ ذلك الحين بـ « الحاخامين المحتجسين (Protest Rabbiner) » . وانتقد موقفهم من عقيدة انتظار مجيء المسيح المخلص ، لأنهم اعتبروا تلك العقيدة مسلاى بالرموز والحكايات الرمزية ذات المفزى الأخلاقي . فلم يقرنوا مجيء المسيح بارجاع إسرائيل الى ارض الآباء والأجداد ، بل اصرّوا على اعتبار مجيئه تمهيدا لقيام مملكة السماوات لجميع بني البشر ، بينما تبقى إسرائيل منارة للأمم . وعلن البعض منهم ان الفكرة القومية تتعارض مع الاعتقاد بمجيء المسيح (١٢) . غير ان الحاخام موهيليفر راح يعلّس في رسالته بطلان الاجتهادات الإصلاحية وانتهى الى تخطئة الحاخامين الذين نادوا بها .

وقد أبدى تيودور هرتزل بالذات استغرابه لموقف هؤلاء الحاخامين في معرض الإشارة الى المعارضة التي لقيتها دعوته الصهيونية . فقال في خطابه الافتتاحي امام المؤتمر الصهيوني الاول :

« ان احتجاجات عدد من الحاخامين كانت من أكثر هذه التظاهرات متاراً للدهشة وكون هؤلاء القوم يصلّون لاجل صهيون ويقومون بالتحريض ضدها في آن واحد ... سوف يبقى الى الأبد ظاهرة عجيبة » (١٣) .

على ان الموقف الذي اتخذه موهيليفر طيلة عمله في حركة احباء صهيون وعلى رأس المركز الذي انشأه خصيصاً

١٢ - المصدر نفسه ، ص ٤٠٤ .

١٣ - راجع Herbert Parzen — Herzl Speaks His Mind on Issues, Events and Men, (New York, 1980), p. 27.

للمشايخ الدعاوي والثقافي بين اليهود الارثوذكسي تحت اسم «مزراحي» أو «المركز الروحاني» (merkaz ruhani) ما لبث ان تحول عام ١٩٠١ على يد الحاخام جاكوب راينس وغيره من تلامذة موهيلينغر الى حركة قائمة بذاتها وحزب صهيوني ديني داخل المنظمة الصهيونية العالمية (١٥) .

ولنا في الأفكار التي نادى بها ياحيل ميخائيل بينس خمر
مثال على الصهيونية الدينية الأرثوذكسية التي رفضت فصل
الدين اليهودي عن القومية اليهودية وأعلنت استحالة الأخذ
بالمفهوم الإصلاحى الراسى الى تنقية الديانة اليهودية من
الشوائب والزوائد التي لا تدخل في صلب الدين وجوهسره
النقي . فهي تتظاهر بمقدار نسبي من الليبرالية على صعيد
النظر والتكتيك ، لكنها تبقى اسيرة الارثوذكسية الدينية على
الصعيد العملي والتطبيقي . وقد بقي هذا طابعها المميز الذي
توارثته حركة الصهيونية الدينية السلفية حتى يومنا هذا .
ففي مقالة عنوانها « القومية اليهودية لا يمكنها ان تكسبون
علمانية » (١٨٩٥) أعلن بينس رفضه للفكرة السائدة آنذاك
والرامية لجعل الشعب اليهودي امة علمانية بحتة ، بدلا من
ذلك التوافق بين الدين والقومية الذي « مكنتنا من البقاء على
فيد الحياة حتى هذا اليوم » (١٦) . وانتقد المحاولات اليهودية
الهادفة الى فرض فكرة القومية العلمانية على الشعب اليهودي
بأسره ، والرامية الى فصل الدين عن القومية . فاليهود في
نظره لا يؤلفون جماعة انية على غرار الجماعات والشعوب
الاخرى . ولا يمكن تمريرهم بواسطة المفاهيم القومية الطبيعية
السائدة ، لان اقدام الصهيونيين العلمانيين على بدعة من

١٥ - المصنف نفسه ، ص ٢٠٠ .

١٦ - المصدر نفسه : ص ٤١١ .

هذا القبيل يعني فرض تعريف معين ضد ارادة اليهود :
 « كيف يمكننا تطعيم فكرة القومية العلمانية على
 الشعب اليهودي ، ما دام هذا الشعب تنقصه الميزتان
 الرئيسيتان للقومية المألوفة ؟ فاليهود لا يقطنون في
 ارض واحدة ولا ينطقون بلغة واحدة » (١٧) .

وفي مقالة ثانية بعنوان « الدين مصدر القومية اليهودية »
 (١٨٩٥) يتحدث بينس عن انفتاحه على المعرفة العلمية ، لكنه
 يسعى الى تحقيق توازج بين العلم والايمان . فالتنوير لا
 يعني فصل المعرفة العلمية عن مبادئ الايمان وعزل الواحد
 منهما عن الآخر . « وماذا يتبقى من القومية اليهودية فيما
 لو جرى طلاقها عن الدين اليهودي ؟ » . يجيب بينس : ان
 يبقى سوى معادلات فارغة وعبارات جميلة ومنمقة . ثم
 ينسحب الى القول بان القومية التي يمثلها هي قومية الحاخام
 يهوذا اللاوي والحاخام موشيه بن نحمن . . . و « هي القومية
 التي روحها التوراة ، وحياتها مستمدة من تعاليمها » (١٨) .

وما علينا سوى مقارنة الافكار التسي ترتركز عليها
 الصهيونية الدينية لدى امثال موهيلفسر وبينس بالاساس
 العقائدي الذي تقوم عليه صهيونية ماكس نوردو ، مثلاً ، او
 فكرة القومية اليهودية كما عبّر عنها جاكوب كلاتزكسين
 (١٨٨٢ - ١٩٤٨) (Klatzkin) في مقالاته الصادرة بالالمانية
 عند مطلع الحرب العالمية الاولى . فالصهيونية السياسية
 الجديدة تختلف في عرف ماكس نوردو عن الصهيونية الدينية
 القديمة بانها ترفض كل صوغية ولا توحدن نفسها مع فكرة

١٧ ... المصدر نفسه ، ص ٤١٢ .

١٨ ... المصدر نفسه ، ص ٤١٤ .

انظار المسيح المختص كما انها لا تتوقع حصول العودة الى فلسطين عن طريق الاعجوبة ، بل ترغب في تهديد السبيل الى امام تلك العودة بجهودها الذاتية (١٩) . فلا ينكر نوردو على الصهيونية الجديدة انشاقها الجزئي عن البواعث الداخلية في اليهودية وعن حماس اليهود المثقفين بالثقافة العصرية لتاريخهم وسجل شهدائهم ، وكذلك عن استيقاظ شعور الكبرياء لديهم بخصوصيتهم العرقية ، وعن طموحهم لتخليص الشعب القديم وتأمين مستقبله الطويل ... غير انه يعتبر الوجهة الاخرى للصهيونية الجديدة بانها جاءت نتيجة باعثن خارجيين :

الباعث الاول : مبدأ القومية السليبي ساد الفكسر والشعور في اوروبا طيلة نصف قرن وسيطر على سياسة العالم .

الباعث الثاني : العداء للسامية ، ذلك العداء الذي يعاني منه اليهود في جميع البلدان الى درجة ما (٢٠) .

١٩ - راجع مقالة نوردو (1902) «Zionism» ، المصدر نفسه ، ص ٢٤٢ .

٢٠ - المصدر نفسه . وجدير بالذكر في هذا المجال ان ثيودور هرتزل يقدم التعريف التالي للامة ، ثم يصل الى تعريف الامة اليهودية بعد اضافة النعت « اليهودية » ليخرج بتعريفه المنشود :

« سوف اعطيكم تعريفي للامة ، وباستطاعتكم اضافة نعت « اليهودية » اليها . الامة هي ... جماعة تاريخية من الناس تتمتع بتماسك ظاهر للعيسان يشدها الى بعضها البعض عدو مشترك . هذه هي نظرتي الى الامة . واو اصفتم لفظ « يهودية » لحصلتم على ما افهمه بالامة اليهودية ... والعدو المشترك هو المعادي للسامية » .

(مأخوذ عن الشهادة التي ادلى بها هرتزل عام ١٩٠٢ - التتمة على الصفحة التالية -)

ولا غرو فان نوردو ينتهي الى وضع اليهود امام حلين لا ثالث لهما : اما ان تكون اليهودية صهيونية او لا تكون . اذ لا مفر امام اليهودي الذي على اقتناع بان اليهود يؤلفون شعبا قائما بذاته من اعتناق الدعوة الصهيونية بحكم الضرورة . بينما لا يتعدى دعاة الاندماج بين اليهود سدس مجموع اليهود في العالم ... اي مليونين من اصل اثني عشر مليون .

وفي كتابات كلا تزكين تطالعنا محاولة فكرية اخسرى لتوضيح مرتكزات الصهيونية الجديدة وابراز الاساس القومي اليهودي للصهيونية السياسية . فهو يتطرق من القول بان اليهودية عرفت في الماضي مقياسين لهويتها : المقياس الاول - الدين - جعل منها نظاما يشتمل على وصايا ايجابية وسلبية . والمقياس الثاني - الروح - رآى فيها مجموعة من الافكار تتناول الوجدانية والتفاني مجيء المسيح والعدالة المطلقة . ويقوم كل من هذين المقياسين على اساس ذاتي يتضمن القبول بعقيدة دينية . بينما الاساس الموضوعي الذي يبنيه كلا تزكين يعتمد على مقياس القومية الثابتة :

« ان تكون يهوديا لا يعني القبول بعقيدة دينية او مذهب اخلاقي ... ولكي تكون جزءا من الامة لا حاجة بك للاعتقاد بالدين اليهودي او تبني النظرة الروحية اليهودية » (٢١) .

لذلك نجده يعرف القومية بالاستناد الى المقياسيين التاليين : الشراكة في الماضي والرغبة الواعية في متابعة تلك الشراكة للمستقبل . والقومية اليهودية في نظره تستمد

امام اللجنة الملكية البريطانية لشؤون هجرة الاجانب .
انظر Parzen / المصدر السابق ، ص ٧ - ٨ .

٢١ - المصدر نفسه ، ص ٣١٧ .
مكتبة المهتدين الإسلامية

مقوماتها من المراكزين التاليين : « حتمية التاريخ » والأرادة التي يعتبر عنها ذلك التاريخ » (٢٢) .

وهكذا تصبح اليهودية عنده مرادفة للقوميّة . إذ لا يعترف بأن القومية اليهودية تعني إبطال روح اليهوديّة وسلبيها . ثم تعترى نظريته صعوبة ليس من السهل التغلب عليها . فالوجود القومي اليهودي يتركز على الأساسيين الموضوعيين التاليين : الأرض واللغة . وهنا يعترف ثلاثركين : « لكن أرضنا ليست لنا ، ولغتنا اليوم ليست لغة شعبنا » (٢٣) .

ولا معنى للقومية اليهودية في الدياسبورا بدون هذين القطبين : الأرض القومية واللغة القومية .

من هنا تبدو له الصهيونية الجديدة في طابعها العلماني الميسر وبدايتها الحقيقية التي يجسدها كراس هرتزل ومن « الدولة اليهودية » . والهوية اليهودية لا تتركز في نظره على متنايس روحية ، بل تقوم على التعريف العلماني الجديد :

« أن الجديد حقا في الصهيونية هو تعريفها الإقليمي - السياسي للقوميّة اليهودية . وليسو جردت الصهيونية من مبدأ الأرض ، لثم القضاء على طابعها المميز وأزيلت الفسوفات بينها وبين الفسوفات السابقة » (٢٤) .

لذلك نجده ينتهي الى نتيجة شبيهة بالخيار الحتمسي

٢٢ - المصدر نفسه .

٢٣ - المصدر نفسه ، ص ٢١٨ .

٢٤ - المصدر نفسه .

بين امرين لا ثالث لهما - كما فعل نوردو من قبله . اما ان يهاجر اليهود الى فلسطين ، وبذلك يضمنون بقاءهم على قيد الحياة ، أو ان يبقى الشعب اليهودي في المنفى ويؤول من حيث الوجود ضمن طريق التزاوج والاندماج ، بينما يستمر تقليده الروحي على قيد الحياة .

فالصهيونية السياسية التي يمثلها الدعاة العلمانيون تجد نفسها في مأزق يتعذر الخروج منه ، حين تمسك الى انكار الدين اليهودي كأساس ترتكز عليه دعوة القومية اليهودية . ثم لا تثبت حتى تمثر على مخرج لا يمت الى واقع البهسود بصله ، اذ تحاول استنباط مرتكزين اساسيين غير متوفرين ابدا ، لكي تبادر الى ارساء دعائم الايديولوجية القومية عليهما وتعلن اليهودية صنوا للقومية . بينما هي في الواقع تجعل الطابع الاستعماري ملازما للحركة الصهيونية في سعيها الدائب للاستيلاء على « الارض التي ليست لنا » واحلال لغة الشعب اليهودي مكان اللغات التي ينطق بها اليهود في سائر انحاء العالم .

واذا صح ما يعلنه تالمون في كتابه السالف الذكر بلسان الجناح الارثوذكسي الديني لم يمارس تأثيرا يذكر على مسير الحركة الصهيونية العامة ، لخوفه من القومية العلمانية ومعاناته للتبكيث الورع من جراء ارغام القدرة الالهية واعتراض مشيئتها (٢٥) ، فان ذلك لا يعني بتاتا بطلان الدور الذي لعبه الشعور الديني بالانتماء على صعيد اللاوعسي في مجرى الحركة الصهيونية الحديثة . وليس صحيحا حسا ما يزعمه تالمون بالذات حين يقول : « ان معظم انبياء الصهيونية وقادتها النظريين ، والديسن نشاوا وترعرعوا في المناخ الليبرالي

للقرون التاسع عشر ، أبدوا اهتماما ضئيلا بمكانة المسلمين في دولتهم المنشودة ، فيما عدا الإصرار التقليدي على الحصرية الدينية. والتأكيد الفرضي باحترام التقاليد القديمة « (٢٦) . فهل يصدق هذا القول مثلا على مؤسس الصهيونية الحديثة : يودور هرتزل ؟ الا يعني تجاهل الباعث الديني لدى العلمانيين ... على صعيد الوعي فحسب ... وقوعهم في مأزق البحث عن مقومات غير متوفرة لتبرير فكرة القومية اليهودية ؟ والملاحظ ان انبياء الصهيونية من طراز كلاركين حاولوا اللجوء الى تقليد القوميات الاوروبية الأخرى ... والجرمانية منها بنوع خاص ، فأخذوا عنها المقومات ، عليهم يفلحون بتطعيم اليهودية بها . ثم التفتوا حولهم فلم يجدوا انرا للارض او للفسة القومية المشتركة .

وعكذا تظهر الحركة الصهيونية خلال النصف قرن الذي انقضى على تأسيسها ، وأدى الى قيام دولة اسرائيل ، بأنها كانت اشبه بالحكومة (اللجنة التنفيذية الصهيونية) التي راحت تجد البحث للحصول على دولة خاصة بها . وحين تم لها ذلك ، ونالت الاعتراف الدولي الذي ابتغته ، تحولت منسدا قيام اسرائيل الى « دولة تبحث عن امسة » يهودية او اسرائيلية . وليس البحث المحسوم « في المجتمع الاسرائيلي ... المتعدد الجذور والألوان والنزعات والثقافات ... عن هوية اسرائيلية مشتركة سوى مظهر من مظاهر تلك المفارقة العجيبة التي تمثلها الحركة الصهيونية عامة ، وقادتها العلمانيون بنوع خاص . اذ يرتكب هؤلاء خطأ فظيحا ومزدوجا:

٢٦ - المصدر نفسه ، ص ٢٨٧ .

« ... سوف نتناول هذا الموضوع بالتفصيل في مكان لاحق من هذه الدراسة .

فهم ينكرون على الدين اليهودي دوره في بلسورة الشعور بالانتماء الى طائفة دينية ينتشر اتباعها في سائر انحاء العالم ، ثم يناولون بالتالي ايجاد بديلات لا اساس لها بفيسة ارساء الفكرة الصهيونية عليها . وهذا مما يشهد بصسورة قاطعة على كون الصهيونية لا تشكل حسلا دائما لما جسرى التعارف على تسميته بالمسالة اليهودية . ففسسلا عس ان الصهيونية في جوهرها حركة اورويصة المنشأ وظاهرة اورويبة في الصميم .

ومهما يحاول العلمانيون التنصل من الرصيد الديني الذي اعتمدت عليه الصهيونية في اجتذاب اليهود السى حظيرتها واستدرا عطف قطاعات وطوائف معينة من العالم المسيحي ، فان الصهيونية ليست هي نفسها دون حقيقة الدين اليهودي . كما لا يفوتنا التذكير بان الديانة الجامعة ، على الرغم من شتى الدلالات القومية التي قد تتضمنها في بعض الاحيان ، لا تكفي لجعل اليهود امة واحدة بالمعنى الشائع في الايديولوجيات القومية خلال القرن التاسع عشر .

فلو ان الصهيونية جاءت خلوا من الاتجاه العلماني ، لوجد دعائها انفسهم في مازق صعب - كما هي الحال في بعض الاوساط الاسرائيلية الآن - ازاء مسألة التمييز بين « الفريد » او « القومي » في الدين اليهودي وبين « الجامع » و « العالمي » من جهة ثانية . وهذا التمييز بالفضبط يأسس في طبيعة الانجازات التي حققتها الحركة الاصلاحية في الدين اليهودي . من هنا كانت الصهيونية بمثابة « ردة » سقيمة على التطور التاريخي ، وعقبة كاداء في سبيل تقدم اليهودية وانفتاحها على العالم . وهكذا وجدت الحركة الصهيونية نفسها كمن يأخذ النزعة العلمانية بيسراه ثم يمد يماه الى المتدينسين محاولا استرضاءهم وادخالهم الى المنظمة العالمية ، على اسمل

تحقيق مكاسب معينة في الارسط اليهودية الخاضعة لوجيهاتهم .

وليس انكار على الانتماء الديني لدى التفكير الصهيوني العلماني سوى نقطة ضعف بارزة في بنىة الايدولوجية الصهيونية السياسية . اذ يفقدون المتغلب كلياً ازالة الشبهات التي تكشف الطابع الاستعماري السائد في نشاطات الحركة وتفكيرها . فتاريخ الحركة كما تمثله المنظمة الصهيونية العالمية ، بجميع الهيئات واللجان والنشاطات التابعة لها ، لا يخرج عن كونه محاولة للاستيلاء على الارض التي لا كيان للقومية اليهودية بدونها . كما ان المراحل التي تم الاستيلاء من خلالها - البحث عن اعتراف دولي جسته وعد بغور ، ثم الانصراف الى ايجاد اكرية يهودية في البلاد واستملاك الاراضي ، وهو الذي بلغ ذروته في طرد سكان فلسطين وتشريدهم ووضع اليد على الاملاك العربية ، الى غير ما هنالك من المراحل التي جاءت بعد قيام دولة اسرائيل - تؤكد بطلان الاسس التي جعلها الصهيونيون العلمانيون مقومات للأمة اليهودية ومركبات للقومية اليهودية المنشودة ، وتعيدنا من جديد الى الطبيعة الاستعمارية والعنصرية اللازمة للدعوة الصهيونية .

على انه لا بد لنا قبل اختتام هذا الفصل عن الصهيونية والدين من الإشارة ، ولو بصورة عابرة ، الى النواحي الدينية في الصهيونية (٢٧) . فاليهودية الارثوذكسية تعتبر

٢٧ - انظر على سبيل المثال Some Religious Aspects of Zionism. A Symposium, Published by Palestine House,

وجدير بالذكر ان معظم الذين شاركوا في هذه الندوة كانوا من المسيحيين ، كاثوليك وبروتستانت .

الصهيونية بمثابة تحقيق للتعليم الديني والوعود الواردة في الكتب المقدسة . وتؤكد ان شعب إسرائيل قد أصبح أمة على جبل الطور في سيناء . كما ترى في وعد بلقور نتيجة للفعل الإلهي الذي يمسك بزمام التاريخ ، فتعتبر الحل البريطاني للمسألة اليهودية كناية عن « مساعدة شعب إسرائيل على العودة الى أرض إسرائيل » (٢٨) . ويتحدث الصهيونيون المتدينون عن الرباط الإلهي المقدس الذي يشد اليهود الى أرض آبائهم ، مؤكدين ان « شعب إسرائيل » لا يمكنه تحقيق النهضة والبعث الدينيين الا في فلسطين وحدها .

ومما قاله الحاخام ميمون ، أول وزير اسرائيلي للشؤون الدينية ، في كتابه الصادر عام ١٩٣٧ (القدس) عن « تطور الصهيونية الدينية » تحت اسمه الأصلي (الحاخام ج.ل. هاكوهن فيشمان) :

« ان الرباط بين إسرائيل وأرضها ليس كالرباط الذي يشد سائر الأمم الى بلادها . فهو لدى تلك الأمم ، وفي أجلى مظاهرها - رباط سياسي ، علماني ، وخارجي وعرضي ومؤقت . بينما الرباط القائم بين الشعب اليهودي وبلاده كناية عن « سر خفي من القداسة » . فالشعب والأرض قد انعم عليهما بتاج القداسة ، حتى في زمن خرابتهما ، والرباط الذي يشدهما رباط محايث وسمساوي

٢٨ - المصدر نفسه . انظر المقالة التالية : Z. Shragai — «Judaism and Zionism» : An Orthodox View, p. 44.

والمؤلف عضو اللجنة التنفيذية التابعة للوكالة اليهودية وزعيم الجناح العمالي للحركة الصهيونية الدينية : هابوعيل هامزراحي .

وأبدي ... أنه رباط أزلي » (٢٩) .

بينما تستأثر الكتابات التي تدبجها أقلام الصهيونيين الأمميين أو الأفيار (Gentile Zionists) بالنصيب الأوفر من تلك الغيرة الدينية المسيحية على إبراز الصلات الوثيقة بين الصهيونية والدين اليهودي . وليس هنا مجال عرض تلك المواقف والآراء بصورة مفصلة وتفنيدها على حدة . بسبل تكفي بإيراد اجتهادات القس الصهيوني جيمس باركيس (Parkes) التي تملأ صفحات كتبه العديدة . فقد نظر إلى العلاقة بين اليهودية والصهيونية من زاوية مسيحية ورأى فيها ما يلي :

« ليس المداء للسامية ولا هي الحاجة إلى ملجأ للمشردين ، ولا هي القومية السامية التي تقبع في أساس الحركة الصهيونية ، أو تمتد بالسوحي والإلهسام حتى أولئك الزعماء والمستوطنين الذين لا تحركهم بصورة مكشوفة أو واعية محبتهم لآرث اليهودية الديني والحلم الخلاصي بالعودة السسي صهيون . ف وراء كل ذلك يقبع الواقع التاريخي لليهود كشعب ، وطبيعة اليهودية كدين يعبر عن ذاته في حياة مجتمع له كيان مستقل » (٣٠) .

٢٩ — انظر Meir Ben-Horin — Max Nordan. *Philosopher of Human Solidarity*, (London, 1956), p. 190.

والحاخام ميمون تزعم حركة مؤراحي الصهيونية ، وكان في طليعة المنادين بتحقيق فكرة عقد مجمع ديني يهودي على غرار مجلس السنهدرين (Sanhedrin)

٣٠ — انظر المصدر السابق : Some Religious Aspects of Zionism : James Parkes : «Judaism and Zionism : A Christian View», p. 8.

ولا غرو فالقسي المذكور هو صاحب كتيب آخر بعنوان :
 « الجذور الخمسة لإسرائيل » . وقد سبق له أن نشر القسم
 الأول من هذا الكتيب على الآلة النسخة تحت عنوان :
 « إسرائيل : تطفل أم تحقيق » (١٩٥٤) . وأورد الهدف من
 وراء ذلك على أنه محاولة « لنقل النقاش حول صوابية إنشاء
 الدولة الجديدة من شرعية وأخلاقية كل من وعد بلفسور
 والانتداب البريطاني وقرار الأمم المتحدة » السبي جسدوره
 الحقيقية في اليهودية والتاريخ اليهودي ، داخل فلسطين
 وخارجها على السواء » . أما الجذور الحقيقية لدولة
 إسرائيل في نظر القس الصهيوني فهي التي يمكن تعدادها
 على النمط التالي :

- « تنبت شجرة إسرائيل من جذور خمسة عميقة
 الغور في تجربة الشعب اليهودي :
 الجذر الأول — اليهودية باعتبارها دين الجماعة .
 وهو أعمق الجذور الخمسة قاطبة .
 الجذر الثاني — أمل انتظار مجيء المسيح ، وهو الذي
 يرتبط بصورة وثيقة ، منذ خراب
 الدولة اليهودية ، بتوقع العودة إلى
 الأرض الموعودة .
 الجذر الثالث — التاريخ اليهودي ، وتلك التجربة
 الطويلة من الشتات وفقدان الأمن
 والسلامة .
 الجذر الرابع — استمرار الحياة اليهودية بفلسطين .
 الجذر الخامس — العلاقة الفريدة بين يهود فلسطين
 والشعب اليهودي بأسره » (٢١) .

ومن الطريف ان القسّ باركس يلجأ الى اجراء نوع من المقارنة بين التأثير الذي مارسه المسيحية في تكوين المدنية الاوروبية ، من جهة ، والدور البعيد المدى للديانة اليهودية في قيام دولة اسرائيل . ويتحدّى الملغانية المعاصرة في شقيها الاوروبي والصيوني ان تنكر ذلك التأثير او تحاول ابطال مفعوله . فاليهودية دين قومي في نظره . وهي تجمع الدنيا الى الدين ، ولا تعرف تلك الازدواجية بين مدينتي اللسه والعالم . بينما تبقى عبارة « الكنيسة اليهودية » اسما بلا معنى . ومع اقراره بان العبد من اولئك الذين اوجدوا الحركة الصهيونية الحديثة كانوا في ثورة على اوثوذكسية زمانهم ، فانهم ، فانهم

« ورثوا على اكمل وجه هذا الشعور العميق بالشعب ككل ، وهو الشعور الذي غرسه الارثوذكسية في نفوسهم » (٢٢) .

ثم ينتهي الى تلخيص قصة الصهيونية من زاوية الخاصة على الشكل التالي :

« الصهيونية لها تاريخ طويل ، يرجع كثيرا الى ما قبل تأسيس هرتزل لمنظمة الصهيونية العالمية في نهاية القرن التاسع عشر . انها قصة يختلط فيها حنين يهود أوروبا الشرقية بمثالية حفنة من اليهود الغربيين ونفر من المسيحيين ، بينهم بريطانيون بارزون ، وهي تسمى في خط مواز لتاريخ التحرير ... » (٢٣) .

وهكذا يتبين لنا من خلال ما تقدم ان الصهيونية

٢٢ - المصدر نفسه ، ص ١٠ .

٢٣ - المصدر نفسه ، ص ٥٠ .

السياسية لا تستطيع التخلص ، مهما حاولت ذلك عن طريق اللجوء الى العلمانية ، من جذورها الدينية التي توحد بين اليهود كأفراد وجماعات تعتنق ديانة جامعة ، وتؤلف بالتالي جوهر الهوية اليهودية على صعيد الانتماء الى طائفة دينية ينتشر اتباعها في سائر انحاء العالم . وبينما تتعلق الصهيونية العلمانية من شتى البواحي والمرتكات الدينية ، لكي تعود الى مواجهتها على صعيد اخر وفي صور وصيغ مختلفة بعد قيام دولة إسرائيل ، نجد الصهيونية الدينية ترفض التنكسر لأصولها والجذور التي تستمد منها مبررات قيامها ، غير عابئة بالمبادئ التي أعلنتها اليهودية الاصلاحية ، وسسطة اصرارها على التمسك بالتقاليد الموروثة وابقاء العقيدة الدينية اسيرة النصوص الحرفية والشكليات البالية التي تخطأها التطور التاريخي . اما الصهيونية الاممية - وهي لا تدخل ضمن نطاق هذه الدراسة - فانها لا تتردد لحظة واحدة في تقديم الدعم المذهبي لرميلتها اليهودية المتديتة ، كما انها لا تبخل بالغيرة والاندفاع للاعراب عن عطفها الشديد على الحركة الصهيونية واهدافها الاستعمارية ، متخفية وراء اقنعة عديدة لا تمت كلها الى الدين وتعاليمه بصلة تستحق الذكر .

الا ان النواحي الهامة لعلاقة الصهيونية بالدين اليهودي سوف تبرز في اجلى مظاهرها على الصعيد العملي والحياتي ، من خلال انتقالنا للنظر الى الموضوع من « الزاوية الإسرائيلية » - اي حين نبحث في مسألة العلاقة بين الدين والدولة ، ونقف على اهم المشاكل والقضايا التي تعكس طبيعة تلك العلاقة وتساعدنا بالتالي على تكوين فكرة واضحة عن دور الدين اليهودي ومكانته في كل من ظهور الحركة الصهيونية وقيام إسرائيل ، وفي حياة المجتمع الاسرائيلي التي تمثّل حصيلة التسويات القائمة بين الدين والدولة .

الفصل الثاني

بين الدين والدولة

« سوف لن نسمح ان يظهر أية نزاعات
نيوتراوية لدى سلطاتنا الروحية ، وسوف
نقيم داخل كنسهم ... بينما يكون تكريم
الجيش والخاصية على ذلك المستوى الرفيع
الذي تتطلبه وظائفهم القيمة وتستحقه ،
لكنهم يجب الا يتدخلوا في ادارة الدولة ... »
هرتزل : الدولة اليهودية ، ص ٧١

قامت الاحزاب الصهيونية ، من دينية وعلمانية ، قبل
قيام دولة اسرائيل . وعملت جنباً الى جنب داخل المنظمة
الصهيونية العالمية على ما يشها من خلافات ايديولوجية في
الرأي وتباعد في النظرة الى طبيعة الصهيونية والطابع المميز
للديانة اليهودية . فلم يخل تاريخ البشوف او السنوطسسن
اليهودي بفلسطين من حصول التناحر والتناهد بين انصار
العلمانية والتحديث من جهة ودعاة التمسك بالتقليد والحفاظة
على عقائد السلف وشعائرههم ، من جهة ثانية . على ان المناخ
السائد ابان فترة البشوف كان اقرب الى التعايش بين جميع
العئات والاتجاهات الصهيونية ، على صعيد النزاع الديني —
العلماني ، منه الى التناحر والصراع في سبيل الاستئششار

بالسلطة وانحصرول على مزيد من الكاسب والنفوذ . والمرحلة الرامية الى تأسيس الوطن القومي اليهودي جعلت وحدة الصف الصهيوني في طبيعة المتطلبات التي لا رجوع عنها . كما ان وجود البلاد في ظل حكم السلطة المنتدبة لم يفسح المجال امام نشوب نزاعات فعلية حول مسائل تتعلق بمكانة الدين اليهودي في الدولة الصهيونية المنشودة وشرعية الدولة اليهودية او عملية تحديد طبيعة المجتمع وتقاليدده . وقسمت درجت حكومة الانتداب البريطاني على الاقسام بنظام الملّة العثماني . فانشات دار الحاخامية (The Rabbinate) (١) عام ١٩٢١ ، وعهدت اليها بتصرف امور الاحوال الشخصية لليهود المقيمين بفلسطين ، وهي الامور المتعلقة بمسائل الزواج والطلاق وقوانين الارث . وكان حاخام الاسكنازيين ، ابراهام اسحق كوك (١٨٦٥ - ١٩٣٥) اول من شغل منصب الحاخام الاكبر لفلسطين في ظل الانتداب البريطاني منذ انشاء دار الحاخامية حتى وفاته (١٩٢١ - ١٩٣٥) (٢) .

- ١ - يشترك في رئاسة دار الحاخامية اليوم حاخامان اثنان : واحد عن اليهود الاسكنازيين وآخر عن السفارديين .
- ٢ - وهو المعروف بعدائه القوي للنزعات العلمانية في الحركة الصهيونية واشراقه في الصوفية اليهودية . وقد حضر المساومات التي راقت مندور وعد بلقور في لندن . كما سارع في زمن مبكر الى اعلان ترحيبه بالدعوة الصهيونية وقبوله بفكرة القومية اليهودية الحديثة . ولم تقف علمانيته حائلا في سبيل تكريس تلك الفكرة بمشابة « تعبير عن الموهبة الالهية القابعة في دوائر النفس اليهودية » ومساوقة لمجيء المسيح المنتظر . حتى انه اختار اتخاذ موقف متساهل في النزاع الذي قام حول حرّاة الارض في السنة السبتيّة (السابعة) - التمتة على الصفحة التالية -

وهكذا بقيت مسألة تعيين العلاقة بين الدين والدولة كامنة في حياة اليشوف المتطور تحت الانتداب البريطاني . ولم تجد فرصة التطور والانارة والتأزم الا عشية قيام دولة اسرائيل ، حين اجتمع الزعماء الصهيونيون للتداول بشأن وضع مسودة اعلان الاستقلال عام ١٩٤٨ . ويغبرنسا ايرنشتات ، استاذ علم الاجتماع في الجامعة العبرية بالقدس ، في معرض بحثه للقضايا الدينية التي يدور حولها النقاش السياسي في اسرائيل بصورة مستمرة ، بأنه

« سبق لوضع مسودة اعلان الاستقلال عام ١٩٤٨ ان اثار خلافات في السراي بين الممثلين الدينيين والاكثرية العلمانية ، حيث طالب الصهاونيون الدينيون بتضمين الاعلان نوعاً من المشروعية الدينية للدولة اليهودية . وجاء تبني الحل - التسوية ، في استشهاده بعبارة « صخرة اسرائيل » بدلا من « الرب » ، مثالا على التسويات العديدة التي تميز العلاقة بين الدولة والدين » (٢) .

ام تركها واراحتها وفقا لما نصت عليه شريعة التوراة . ولعب دورا بارزا في تقريب وجهات النظر واحسلا السلام بين الفئات الارثوذكسية اليهودية التي استفحلت خلافاتها حول الصهيونية وعرضتها للانشقاق والتناحر . فلم يمنعه العداء للزعة العلمانية ، مثلا ، من الاعراب عن تفهمه لموقف اللامتدنيين وتطويعه للدفاع عنهم ضد التضيقات والقيود الصادرة عن اليهود الارثوذكسيين . (انظر Hertzberg ، المصغر السابق ، ص ١١٨) .

٢ - انظر S.N. Eisenstadt — Israeli Society (London, 1967), p. 309 والكتاب المذكور صدر في سلسلة منشورات « تاريخ الصهيونية واليشوف » ، ص ٣٣٣ - التلمة على الصفحة التالية -

فمن المعروف ان الصهيونية الدينية المسجلة في حركة مزراحي العالمية تحولت الى حزب مستقل منذ عام ١٩١٨ . وقد شاركت ضمن اطار المنظمة الصهيونية في العمل على تحقيق اهداف الحركة الصهيونية واقامة الدولة اليهودية بفلسطين . بينما برزت النزعة الشيوقراطية لدى حشوب اغودات اسرائيل الديني المنظر "ف منذ قيامه عام ١٩١٣ كحركة تسعى للوقوف بوجه الصهيونية العلمانية . والواقع ان هذه الحركة بقيت على رفضها للصهيونية وامتنعت عن المشاركة في مؤسسات اليشوف حتى قيام دولة اسرائيل . فبعد ان حصرت نشاطاتها في حقل انشاء المدارس الدينية الارثوذكسية خلال فترة اليشوف ، انقل برنامجها عددا قيام الدولة الى المطالبة بكيان شيوقراطي ورفض كل دستور من وضع بني البشر ، بالإضافة الى التشدد في مراعاة القوانين الدينية في جميع مرافق الحياة الرسمية والعامة ، والدعوة لاستبدال المحاكم المدنية بمحاكم دينية .

غير ان اعتدال المزراحي وتطوّر اغودات اسرائيل ومفالاتها لم يمنع ممثليها في اول كنيسة اسرائيلي من شل اعمال « لجنة الدستور والنشريع والقضاء » والحوول دون التصديق على دستور مكتوب لدولة اسرائيل . اذ طالب

مؤسسة اليهودية المعاصرة في الجامعة العبرية بالقدس . كما اننا لم نعثّر في النص الانجليزي لاعلان الاستقلال على عبارة « صخرة اسرائيل » التي يشير اليها قول المؤلف . وجل ما هنالك مطلع الفقرة الختامية مسن الاعلان : « With trust in the Almighty God » ، والتي يمكن ترجمتها بـ « نضع ثقنا بالله القدير » . وقد يكون النص العبري اوفر حظا في التحقق من صحة هذا القول .

المتدينون وأنصارهم بإبطال مبدأ الدستور العلماني ، بعد أن رأوا فيه « محاولة للتخلف عن توراتنا المقدسة » التي ضحّيت الأجيال بحياتها في سبيلها » (٤) .

ولا شك أن قضية الخلاف على مبدأ الدستور تأتي في طبيعة المسائل التي تلقى مزيداً من الضوء على طبيعة العلاقة بين الدين والدولة في إسرائيل ، وتثير العديد من التساؤلات حول الطابع الديمقراطي للدولة الصهيونية . فما هي الملامح التي أحاطت بتأجيل وضع الدستور المكتوب خلال المناقشات الحامية داخل الجمعية التأسيسية التي تحولت في مطلع عهدها بممارسة الصلاحيات إلى الكنيسة الأولى للدولة إسرائيل ؟ وما هي الحجج التي تقدم بها دعاة الدستور ومعارضوه في المناقشات التي دارت عام ١٩٥٠ ؟

دولة بلا دستور

كتب هرتزل في معرض تناوله للعلاقة بين « جمعية اليهود » و « الدولة اليهودية » حول موضوع الدستور مسألاً يلي :

إن إحدى اللجان الكبرى التي يترتب على الجمعية تعيينها سوف تكون مجلس القانونيين في الدولة . ويجب على هؤلاء صياغة أفضل دستور عصري ممكن . كما أنني أعتقد بضرورة كون الدستور الجيد ذات طبيعة مطاطة معتدلة . . . وأظن أن الملكية الديمقراطية والجمهورية الأرستقراطية هما أرفع أشكال الدولة ، لأنهما يتضمنان تعاضداً بين

{ — انظر Joseph Badi — The Government of the State of Israel (New York, 1963), p. 121.

تشكل الدولة وحيداً الحكومة ، وبذلك يحافظان على توازن صحيح للقوى « (٥) .

ولم ير مؤسس الصهيونية بأن الأمم في زمانه تتسلسل للديمقراطية غير المقيدة ، كما تنبأ بأن تلك الأمم سوف تصبح أقل ملائمة للديمقراطية أكثر فأكثر في المستقبل . فهو يبدى تخوفه من تحوّل البرلمانات الى المناقشات النافهة ، وقيام طبقة من السياسيين المحترفين الذين ينفر منهم . لذلك يرتأي حصر مسألة التخطيط السياسي في الطبقات العليا ، على أن يتجه العمل السياسي من الأعلى الى الأسفل ، ويشرف رأس الهرم على قاعدته الواسعة .

وحين تحقق الحلم الذي راود هرتزل في قيام الدولة اليهودية ، سارعت الأغلبية الكبرى للقوى السياسية في الدولة الجديدة الى التعبير عن ارادتها في وضع مسودة للدستور . بينما أعلن ممثلو اعدوات اسرائيل معارضتهم لفكرة الدستور ، ولم يجدوا أية ضرورة لذلك ، أثناء اجتماعات مجلس الدولة المؤقت ومناقشات لجنة الدستور . وسرعان ما ارتفع عدد المعارضين لفكرة الدستور ، قبل انتخابات الجمعية التأسيسية (١٩٤٩) . فالتزم اليهم انصار المزارحي المعتدل ولحق بهم القسم الاكبر من حزب الماباي وعلى رأسه دافيد بن-غوريون (٦) . واستغرقت مناقشة مسودة الدستور المقترح أربعة اشهر بأكملها . مما كاد يشطر الدولة الى معسكرين : معسكر علماني يؤيد الدستور ويلجأ على اللجنة في تقديمه ،

٥ - انظر الدولة اليهودية ، المصدر السابق ، ص ٦٩ .

٦ - انظر مقالة Budo Zeuner عن « النظام السياسي » في الكتاب التالي : Israel — Kurt Sontheimer, (Hrsg.) — Politik, Gesellschaft Wirtschaft (München, 1968), S. 170.

ومعسكر ديني يضم الأحزاب الصهيونية الدينية التي يساندنها الماباي وبن غوريون ، ويعارض فكرة الدستور من الأساس . على أن موقف بن غوريون وحزبه « الاشتراكي العلماني » هو مدعاة إلى الدهشة والاستغراب . فما الذي حدا بالماباي للوقوف إلى جانب أحزاب الكتلة الدينية وتأمين أكثرية من الأصوات ضد الدستور المكتوب والصالح « دستور بتطريق التطور » ينشأ عن التشريع التدريجي للقوانين الأساسية ؟ يؤكد لنا بن غوريون في تطلعاته إلى الوراء ومن خسلاف الأحاديث التي أجراها معه موشيه بيرمان بأنه عالِم المشكلة الدينية في إسرائيل على أنها مشكلة سياسية في معظمها . فهو يقول :

« كنت عاقده العزم على أن أجعل من إسرائيل دولة علمانية ، تقودها حكومة دنيوية ، وليس رجال الدين الرسميون . ولقد بذلت جهدي ، قدر المستطاع ، لابعاد الدين عن الحكم والسياسة . فحققنا النجاح فيما يتعلق بالدولة كدولة . أن إسرائيل دولة دنيوية . لكننا مع الأسف لم نتمكن من إبعاد الدين كلياً عن السياسة ، لوجود أحزاب دينية يرجسح عهدها إلى زمن المؤتمرات الصهيونية وإلى ما قبل قيام الدولة » (٧) .

أو عدنا إلى مناقشة مسودة الدستور وموقف بسن غوريون المسابر للأحزاب الدينية ، لوجدنا زعيم الماباي يعرب من اعتقاده القائل بأنه من الأفضل تأجيل الموافقة على الدستور « حتى يتم توطين أكثرية اليهود في إسرائيل » ، وأن الوضع الراهن ليس مؤاتياً للتصديق على مشروعات قوانين قد تؤدي

الى التضييق على تبادل الأفكار الحر في المرحلة الاولى من حياة الدولة الجديدة (٨) . فما الذي نستخلصه من اقوال بن غوريون ومواقفه بهذا الصدد ؟

لقد وجد الماباي نفسه بعد اول انتخابات عامة في إسرائيل لا يملك اكثرية مطلقة في الكنيست . فكان لا بد من الائتلاف مع احزاب اخرى لتشكيل حكومة قوية ثاني بمثابة حكومة اتحاد وطني . والمعروف ان نظام التمثيل النسبي الذي تعتمد عليه إسرائيل في الانتخابات العامة يحول دون حصول حزب مفرد على اكثرية المقاعد في الكنيست . لذلك اتجهت انظار زعماء الماباي الى الاحزاب الدينية في محاولة لحملها على الاشتراك في الحكومة الائتلافية . وقد زعم احد قادة الماباي بان اشراك الاحزاب الدينية في الائتلاف « أرخص ثمننا » من اشراك الكتلة والاحزاب الاخرى :

« فهي لا تملك نظرات خاصة الى المسائل الاقتصادية او الاجتماعية ، او حول سياسات خارجية معينة . وهي سوف تتقبل اي خط يجري اعتماده بصدد هذه المسائل ، طالما ان هنسالك استجابة لطالبيها الدينية » (٩) .

ولا شك ان تخوف الاحزاب الدينية من اقرار الدستور ليس مرده فقط الى الخوف من مجيء هذا الدستور علماني الطابع والمضمون . بل توجد صلة عملية بين رفض الدستور المكتوب والمطالب الدينية او غيرها لدى تلك الاحزاب . وقد كشف ناحوم نير - رافالكس ، عضو المابام ورئيس « لجنة الدستور والتشريع والقضاء » ، عن بعض الدوافع الكامنة

٨ - نقلا عن Badi ، المصدر السابق ، ص ١٢٢ .

٩ - انظر Talmon ، المصدر السابق ، ص ٢٨٩ .

وراء التخوف والمكاسب التي يأمل المتدينون في تحقيقها بقوله :

« لأنه بدون دستور تستطيع دوما التقدم بمطالب خاصة ، مسسواء تحققت تلك المطالب أم لم يتم تحقيقها » (١٠) .

فالكتلة الدينية تدرك ان ميزان القوى النسبي داخل الكنيسة وفي البلاد ليس لصالحها . مما قد يساهم الى ابعاد حد في صياغة دستور علماني الطابع ويحرمها من الوصول الى مقام الحكم وقطب الشار المرجوة . لذلك تسارع السيس التحالف مع الماباي بالذات ، وهو الذي تنهضه الاوساط المتدينة بانعدام الموقف الايجابي ازاء الدين ، وتعقد مسع زعمائه صفقة سياسية ، لقاء تنازلات معينة يأتي ارجساء الموافقة على مسودة الدستور في طليعتها . ثم يبادر زعماء الماباي بدورهم الى اطلاق تصريحات من هذا القبيل :

« لقد كنا على استعداد للقيام بهذه التنازلات ، حتى ولو حصلنا على الاكثية ، ذلك لاننا لا نريد شسقي الاسباط المختلفة للشعب اليهودي ، وهي ما تزال امة في طور التكوين ، الى امسين » (١١) .

مما يعني بان الماباي يكتشف في نفسه استعدادا مفاجئا لتأييد الفئات المناوئة للدستور ، ولخوفه من ان يؤدي تبني دستور علماني دنيوي الى تصديق الامة وشقها الى معسكرين مناوئين : معسكر ديني وآخر علماني .

١٠ - نقلا عن Badi ، المصدر السابق ، ص ١٢٠ .

١١ - نقلا عن المقال التالي Moses Cyrus Weiler : «The Religious Situation in Israel».

والمشور في كتاب Aspects of Progressive Jewish Thought, (London, 1954), p. 128.

ولا بد لنا من تقديم عرض سريع لكل من الحجج التي اعطيت لصالح الدستور المكتوب وضده في المناقشات التي جرت عام ١٩٥٠ ، لكي نقف من خلالها على العديد من مميزات المقاييس والنتائج المترتبة على كل منها .

اما اهم الحجج المؤيدة لتبني دستور مكتوب فهي :

- ١ - تنفرد إنجلترا وحدها من بين سائر الدول الديمقراطية باعدام دستور مكتوب . والتقليد العريق للعهد لثقاليا من السلطة يتيح لانجلترا الاكتفاء دون دستور ، ولا وجود له في اسرائيل .
 - ٢ - لا يمكن حماية أجهزة الدولة من تعدي صلاحياتها الا عن طريق الدستور .
 - ٣ - الدستور وحده كفيل بضمان حريات المواطن الاساسية في دولة قوية السلطات كدولة اسرائيل بالذات .
 - ٤ - الدستور وحده كفيل بحماية الاقليات من احتمال طغيان الاكثرية في الكنيست .
 - ٥ - حين يحدد الدستور القيم الاساسية للدولة ، تكون له قيمة عظيمة كأداة للتربية والتعليم (١٢) .
- والحجج الخمس التي ساقها معارضو الدستور المكتوب تلخص بما يلي :

- ١ - ان اسرائيل العام ١٩٥٠ لا يحق لها تقييد اجيال المهاجرين الآتية .

١٢ - انظر مقالة « النظام السياسي » في الكتاب الذي نشر مؤخراً — Kurt Sontheimer (Hrsg.) : Israel — Politik, Gesellschaft, Wirtschaft. (München, 1968), S. 170-1.

- ٢ - القوانين الدستورية البسيطة اسهل ملاءمة للحاجات الجديدة والطائرة .
- ٣ - ان شرعية الدستور ومفعوله قد يتيحها المجال امام اقلية رجعية لوضع نفسها فوق ارادة الشعب السيدة .
- ٤ - سوف يتسنى للحكومة دائما ان تحصل على صلاحيات استثنائية للطوارئ ، سواء وجد الدستور ام لم يسم بوجوده .
- ٥ - ان تبني دستور علماني سوف يؤدي لشق الامة الى فريقين : فريق ديني وفريق علماني (١٢) .
- فقد يكون المأبى على اقتناع في تبنيه للحجة الخامسة ، وتغاديا للدخول في « صراع حضاري » تؤلف قطبيه السلطان الزمنية والروحية - على غرار الصراع الاوروبي بين الكنيسة والدولة (Kulturkampf) . وهناك دافع آخر - « لا سبيل الى دحضه او انتدليل على صحته » - ينسب الى المأبى ، كأقوى حزب في اسرائيل ، تفضيله للحسنات الناجمة عن عدم قيام اكرليات شرعية تحد من سلطته وقوته او يمكنها منازعته النفوذ فيما بعد . لذلك راي الزعماء في تأجيل الموافقة على الدستور فرصة تتيح امام حزب المأبى متابعة الاستئثار بالسلطة والتريع على كرسي الحزب الحاكم . ومما لا شك فيه ان الاحزاب العلمانية الاتجاه في اسرائيل تمضي في تجاهلها لما ينطوي عليه موقفها العديم الانسجام مع عقيدتها . فلا يخطر ببالها ان تلك الصفقات السياسية - على حد قول تالون - تتناول القضايا الضمنية والمبادئ الاساسية في كل دولة . مع العلم بان دولة اسرائيل ، وفقا لعلان الاستقلال ، تقوم على سيادة الشعب ، « وليس على شريعة موسى

١٢ - المصدر نفسه ، ص ١٧١ .

وخلفائه . وانعدام الدستور المكتوب مرده إلى تخصيصات المشرعين الصهيونيين من لشوب نزاع حول الموضوع (١٤) . بينما نجد مسودة الدستور التي طرحت للنقاش آنذاك لم تتجاهل مبادئ الشرع اليهودي كمصدر لسن القوانين والتشريع . فقد نص الفصل الثامن من تلك المسودة على أن « كل تشريع مستقبلي في إسرائيل يجب عليه الاهتمام بالمبادئ الأساسية للشرع اليهودي » (١٥) . غير أن الشيوقراطيين الصهيونيين بصرون ، كما يبدو من خلال مطالبهم ، عكسوا الذهاب إلى أبعد من ذلك بكثير

وهناك فئة شديدة الفار والتطرف في أرتوذكسيتهما ترفض حتى مجرد الاعتراف بدولة إسرائيل . فاليهود القاطنون في حي ميها شعاريم (Mea Shearim) بالقدس ينتمون إلى الفئة المذكورة ويطلقون على أنفسهم تسمية « نواطير المدينة » (Neturei Karta) . ويعتبر هؤلاء دولة إسرائيل « نمرة الفطرسية الآتمة » ، لأنها قامت على يد نفر من الكافرين الذين خرقوا مشيئة الله بعملهم وتناولوا على وعد الرب ... « بدلاً من انتظار المسيح الموعود وتدخل الرب بصورة عجيابية » . فالمسيح المنتظر هو وحده القادر على إقامة الدولة ، حيث تكون « مملكة للكهنة والقديسين » . بينما أقدم العلمانيون على اغتصاب مهمته .

كما أنهم يعارضون أغودات إسرائيل لاستعدادها أن تشترك في حكومة تضم الزعماء الاشتراكيين العلمانيين . وينتقدونها بشدة لأن الحاخام ماير ليفين لم يتردد في الجلوس إلى جانب غولدا ماير ، وزيرة العمل ، حول مائدة اجتماع

١٤ - انظر Talmon . المصدر السابق ، ص ٢٨٥ .

١٥ - راجع Badi . المصدر السابق ، ص ١١٧ .

مجلس الوزراء وفي نفس الغرفة . وقد سارعوا غداة قيام اسرائيل الى ابلاغ الامم المتحدة عن اعتقادهم بضرورة تدويل مدينة القدس . ولا يقوم « نواظير المدينة » ، مثلا ، بمراعاة « عيد الاستقلال » ، بل يعتبرونه يوم صيام . وهناك رواية تقسول ان احسد زعمائهم (Leibele Weis fisch) قضى بعض الوقت عند الامير عيد الله في امانة شرقي الاردن كمبادرة احتجاج ضد قيام دولة اسرائيل (١٦) .

وعكفا يرفض هؤلاء الاعتراف بوجود دولة اسرائيل معتبرينها كفرا وتجديفا . ويرون في القوانين العلمانية التي تسنها الدولة تقليلا من شأن الكتاب المقدس يؤدي بدوره الى الحد من سلطته (١٧) . لكنهم يؤلفون اقلية ضئيلة جدا .

١٦ ... نقلا عن مقالة Moses Cyrus Weiler ، المصدر السابق ، ص ١٢٢ .

١٧ — حين سئل بن غوريون في احاديثه مع موشيه بيرمان ، لماذا لا تتحرك الحكومة ضد جماعة « نواظير المدينة » المتطرفة ، والتي لا تعترف بالدولة وسلطتها ، كما لو كانت كل دولة تفعله اراء اقلية لا تراعى القوانين او تحترمها . اجاب بما يلي : « أولا » ، هناك صعوبة متزايدة باستمرار تكتنف عملية اتخاذ الاجراءات بحق اناس تنبع افعالهم من ايمان ديني عميق . وليسوا من مخالفين القوانين بالمعنى الاعتيادي المألوف . ومن جهة ثانية ، يمثل هؤلاء عالما تحدث معظمنا منه ، وهو عالم اجدادنا وابائنا الذي عرفناه في سنين الطفولة . فكيف تريدون ان يزج المرء جده الاكبر في السجن ، حتى ولو رمى الفير بالحجارة ؟ » (انظر : Ben Gurion Looks Back المصدر السابق ، ص ٢٢١) .

اذ يبلغ تعدادهم حوالي ٣٠٠ عائلة تقطن كلها في الحي نفسه وتعيش في شبه عزلة عما عداها . ولا يتكلمون اللغة العبرية الا في تلاوة الصلوات والتعليم الديني ، بينما يستخدمون اللغة اليديشية لتصريف الشؤون اليومية والدنيوية .

الفصل الثالث

اليهودية ديسن الدولة ؟

نعتبر إسرائيل نفسها دولة يهودية . فهي لا تعترف الفصل بين الدين والدولة ، كما هي الحال في الدول العصرية التي تمتد النظم الديمقراطية وتحكم العقل في مسألة الفصل بين السلطتين الزمنية والروحية . ولم يمنعها ذلك من المناهضة بحرية المعتقد لجميع الأديان . فالفاليسية العظمى مسن سكان إسرائيل هي على اقتناع بان إسرائيل دولة يهودية . ولا يمكنها بالتالي أن تنكر لروابط التقليد المتوارثة عن طريق الدين اليهودي . لأنها بذلك ترزعزع المقومسات الكامنة وراء كيان الدولة ، مهما تكسب قوة الاتجاهات العلمانية السائدة لدى فئة لا يستهان بها من الاسرائيليين . وتقول بعض التقديرات التي يمكن الوثوق بصحتها أن اليهود في إسرائيل ينقسمون من زاوية الدين والتدين الى فئات ثلاث :

١ - هناك فئة المتدينين ، وهي بنسبة الثلث تقريباً ،

٢ - والثلث الثاني يضم اليهود الذين لا يمارسون دينهم ، إنما يؤيدون قيسام دولة إسرائيل بتوجيه عناية خاصة للدين والتدين اليهودي .

٢ - والثالث الأخير يتألف من أولئك الإسرائيليين
الذين أعلنوا عدم تدينهم . بينما يطالب
جناحهم المتطرف بإقامة دولة علمانية بحتة ،
وجعل الدين مسألة خاصة وشخصية تهتم
الفرد الإسرائيلي وحده (١) .

فلو قبلنا بهذا التقسيم على علاقه ، لتبين لنا ان
اليهود المتدينين في إسرائيل لا تعدى نسبتهم ثلث المجموع .
واليهودية التي يمارسها هؤلاء تنحصر في المذهب الأرثوذكسي
دون سواه (٢) ، إذ يرفضون الاعتراف باليهودية الإصلاحية أو
المحافظة (Conservative Judaism) ، زاعمين ان صراط
أرثوذكسيتهم وحده المستقيم ، وما عداه يقود الى الضلال
والارتداد ، وإلى الريف وتدنيس الطقوس والشعائر الطاهرة .
حتى ان هذه الأوساط الأرثوذكسية بالذات قامت بمسدة
محاولات لمنع الطوائف والجماعات الإصلاحية اليهودية في
إسرائيل من استئجار الأماكن العامة للعبادة والصلاة (٣) .
ولا يعني تساهل النلت الذي انقطع عن ممارسة الشعائر
الدينية ازاء توجيه عناية الدولة نحو الدين اليهودي ان هذه
الفئة من يهود إسرائيل تؤيد الأرثوذكسية في شتى مواقفها
ومطالبها التي لا تتكافأ مطلقاً مع قوتها العددية في المجتمع .
فكيف يجوز لنا ، إذن ، التحدث عن اليهودية باعتبارها دين
الدولة الإسرائيلية ؟

ان الأرثوذكسية في إسرائيل تتمتع بمراكز القوة والنفوذ .

— انظر المصدر السابق Kurt Sonthheimer, «Religion und
Staat in Israel», S. 200.

٢ — راجع Badt ، المصدر السابق ، ص ٢٧١ .

٣ — انظر Eisenstadt ، المصدر السابق ، ص ٣١٧ .

ونحنكر السيطرة على الحياة الدينية عن طريق المؤسسات والمنظمات التابعة لسلطوتها والعاملة بتوجيه منها . فهي ترفض اتاحة المجال أمام الطوائف المحافظة والاصلاحية ... كما هي الحال في الولايات المتحدة الاميركية ، مثلا . وليس ههنا تجديد الحياة الدينية واحياء الروح الدينية الصحيحة ، بقدر ما هو العمل على ترسيخ مراكز قوتها والسهر على مسالمة التقييد العرقي بنصوص الشريعة التوارثة . حتى لقد تحولت الى منظمة مركزية داخل الدولة ، وراحت تمارس صلاحيات الترعشها في معرض المساومات والتسويات على جميع اليهود بدون استثناء . وهناك من يعتقد بان الارثوذكسية في اسرائيل سائرة في طريقها كي تصبح « كنيسة قائمة بذاتها » . هذا مع العلم بان اليهودية لم تعرف في تاريخها التسلسل الديني (Hierarchy) ، ولا هي عرفت اطلاقا السلطة الممنوحة من الدولة او صلاحية ممارسة السلطات العائدة للدولة وحدها (٤) . واليهودية ترى في اليهود شعبا من الكهنسة ، لا فضل للواحد على الآخر الا بالعلم الديني والتقوى . كما ان رجال الدين اليهود لا يمارسون سلطة السيادة التي تميز الدولة ، بل ينتمون بنوع من السلطة الادبية او الاخلاقية ليس الا . فكيف تخرج الارثوذكسية اليهودية في اسرائيل على خط التقليد اليهودي الصحيح ، ونحنكر لنفسهنا ممارسة سلطات تعدى واقمها المجتمع ووضعها الاقلي ؟ الا يؤثر ذلك على الطابع الديمقراطي والعصري للدولة ، وينتقص من سيادتها ؟ ام ان الدولة لا تملك سوى التراجع امام زحف الارثوذكسية واصرارها على انتزاع المزيد من السلطات والصلاحيات ، وهي التي تخطت عن هاتيسك

٤ - راجع ما كتبه Talmon بهذا الصدد ، المصدر السابق ،

السلطات ومهدت السبيل أمام تصاعد النفوذ الديني في الأرثوذكسي لكي يؤمن حزبها الحاكم شركاء في الائتلاف لقاء « ثمن زعيد » .

يقول أحد الدين تناولوا مسألة العلاقة بين الدين والدولة في إسرائيل ما مقاده أن مشكلة هذه العلاقة غير قابلة للحل على الصعيد الإيديولوجي ، بل على الصعيد العملي التطبيقية فحسب . ثم يتابع قائلا :

« فالتوراة لا يمكنها بحال من الأحوال أن تصبح دستور إسرائيل الحديثة ، وفقا لما تطالب به الأحزاب الدينية . ومن جهة ثانية ، يستحيل على إسرائيل أن تبني دستورا ليبراليا يضمن حرية الدين ضمانا كامسلا في دولة علمانية القلب والقلب » (٥) .

ولا يفوته التذكير بأن جذور المسألة والخلاف حول الدستور تعود إلى المشكلة الدينية التي يتعذر حلها كليا عن طريق المعادلة - التسوية ، وعلى الصورة التي تم الإتفاقيات بشأنها بين الفرقاء العنانيين . وما علينا سوى الانتقال إلى تناول المؤسسات الدينية في إسرائيل ، لكي نقف عن كتب عيسى طبيعة السلطات التي تمارسها والصلاحيات التي تحتكرها لنفسها : بموافقة الدولة أو بعجزها وتراجعها أمام تحديات تطال كيانها في الصميم وتضع مقوماتها موضع التساؤل والشك . وسوف يطالعنا ذلك التمزق الفعلي بين ميل السى العلمانية ومستلزماتها من جهة ، وتنازل متواصل لطالب الأقلية الأرثوذكسية لقاء الحفاظ على التقاليد الدينية اليهودية والإبقاء على الطابع اليهودي لدولة إسرائيل . ونسرى

٥ - انظر Sontheimer ، المصدر السابق ، ص ٣٠٠ - ٣٠١ .

من خلال ذلك كله كيف استطاعت الأرثوذكسية أن تجعل من نفسها ديسن الدولة ، لا بل دولة داخل دولة .

ولو شئنا تعيين مراكز القوى الدينية في دولة إسرائيل ، وتحديد مدى النفوذ الواسع الذي تتمتع به تلك القسوى الأقلية ، نجاز لنا حصر البحث بالمؤسستين التاليتين :

١ - وزارة الشؤون الدينية .

٢ - دار الحاخامية .

هذا مع العلم بوجود منظمات ومؤسسات أخرى تعمل القوى الدينية من خلالها ، ونذكر منها : « الكيبوتسز الديني » (١) التابع « للحركة الخالوصية الدينية » (٧) (Religious Chelutz Movement) وأكاديميات التلمود

(Yeshivot) التي تنشر التعليم الديني وتقسمون يتلقين مبادئ الأرثوذكسية . بالإضافة إلى الأحزاب السياسية الدينية والكتل التي تتألف منها أو الأجنحة العمالية التابعة لها . ولا غرو فإن الأحزاب السياسية الدينية

٦ - يقول الكراس الذي نشرته «Israel Digest» في سلسلة Israel Today No. 24 عن « الحياة الدينية » ، بقلم الحاخام برنارد كاسبر ، عميد الطلبة في الجامعة العبرية بالقدس ، أن عدد الكيبوتزات الدينية التابعة لليهود الأرثوذكس يبلغ ١١ كيبوتزا تضم حوالي ٣ آلاف من الرجال والنساء . (انظر : Bernard Casper, Religious Life (Jerusalem, 1963), p. 20.

٧ - نلتعرف على مبادئ هذه الحركة يمكن الرجوع إلى الكراس التالي عن مبادئ منظمة أبناء عاكسفة : Principles of Bnei Akivah, Issued by the Hannehalah of Bnei Akivah, (Weburn House, London, ?)

تسيطر على جهاز وزارة الشؤون الدينية عن طريق ممثلها في إدارات هذه الوزارة . بينما تعمل تلك الأحزاب على مسرح الحياة السياسية وكأنها « الذراع العلمانية لدار الحاخامية » . وبذلك يصح اعتبار المؤسسات المذكورتين أعلاه من مؤسسات الدولة البالغة الأهمية ، فضلا عن الطابع الرسمي الملزم لكل منهما .

وزارة الشؤون الدينية

على الرغم من كون هذه الوزارة من المؤسسات الحكومية في الدولة ، فإن القيام على شؤونها وإدارتها مسنوع تعيب ممثلين عن الأحزاب الدينية الموجودة في إسرائيل . والدائرة الكبرى في جهاز وزارة الشؤون الدينية تعنى بشؤون اليهود الدينية . بينما تقوم الوزارة ككل بدور صلة الوصل بين الحكومة والجماعات الدينية في إسرائيل . وتعمل بتسويق خاص إشراف الدولة وسهرها في الحفاظ على جميع التعليمات الدينية القانونية والمنشآت التابعة للطوائف الدينية . وإليها ترجع مسألة تنظيم المجالس الدينية المحلية التي يبلغ عددها المائتين تقريبا . كما أن وظيفتها العامة تتناول « ضمان سير الحياة الدينية وتسهيل متطلباتها » . وقد عدت الكراسي الرسمية عن « الحياة الدينية » في « إسرائيل اليسوم » وظائف الوزارة ومهامها على الشكل التالي (٨) :

- ١ - لتسهيل سير أعمال دار الحاخامية في جميع « القنصوى » والاجتهادات الصادرة عن الدار ، وتسهيل عمل المحاكم الدينية لجميع الطوائف والمذاهب .

ب - الاحتفاظ بسجلات مركزية لجميع الزيجات .

ج - المساعدة على تزويد قري المهاجرين الجسدود ومستوطناتهم بدور الكنيس والمكتبات الدينية .

د - المسؤولية ، تحت الاشراف الحاخامي ، عن مراقبة التقيد بقوانين الاطعمة (Kashrut) في المؤسسات الحكومية والعامسة : مسن المستشفيات الى المدارس الزراعية والمطاعم والطائرات والسفن .

هـ - مسؤولية عن ضمان حقوق الطوائف المسيحية والاسلامية وتأمين متطلباتها . تقوم بالحافطة على الجوامع واجراء الاصلاحات فيها ، كما تساهم في تمويل الشرميمات .

ولا شك ان القسم الاكبر من الوظائف التي تؤديها وزارة الشؤون الدينية يأتي وثيق الصلة بالمركز الاحتكاري الذي تحتله دار الحاخامية والصلاحيات الواسعة التي تتمتع بها . كما يشير العديد من التساؤلات حول السلطات التي تمارسها دار الحاخامية على الوزراء الدينيين المشتركين في حكومة الائتلاف . ويشير الى كون الوزراء يتلقون التعليمات والتوجيهات من دار الحاخامية ، ويأتمرون بأمرها . هذا مع العلم بان موقف الجماعات الدينية المتطرفة من الدولة وقوانينها يفتقر الى الصراحة والتحديد ، ولا يخلو من الشوائب والتعقيدات . ولا ننسى ان الاحزاب الدينية بدورها تمثل « الدراع العلمانية » لدار الحاخامية وتقسم بالعمل السياسي الرامي الى تنفيذ رغبات تلك الدار . كما ان ما قاله اليغازر هوآرتمان عن الاحزاب في اسرائيل يصدق على الاحزاب الدينية بنسبة تفوق ما عداها الى درجة كبيرة . حيث قال :

مكتبة الممتدين الإسلامية

« الأحزاب في اسرائيل طريقة حياة ، فهي تستزود اعضائها باطار معين للنظر من خلاله الى العالم ، ومن المهد الى اللحد بكل المعنى الحرفي تقريبا ، ونظرتها عادة ما تكون غير قابلة للتغيير والتبديل ، فالصوت ضد الحزب الذي ينتمي اليه المصوّت يعتبر عادة بمثابة توجيه ضربة الى لحم المرء ودمه (٩) .

دار الحاخامية

تتمتع دار الحاخامية بصلاحيات واسعة النطاق . وتمارس سلطات مطلقة في حقلي الزواج والطلاق . وهناك عدة دلائل تشير الى تطور الدار السريع نحو « مؤسسة كنسية » على درجة عالية من المركزية . كما يؤكد لنا المؤرخ الاسرائيلي تالمون بان « الحاخامية » مؤسسة غير معروفة كنيسا في الشرع اليهودي . ولم توجد في البلدان التي وجدت فيها الا كأداة لتسهيل سير الامور الادارية (١٠) . فاليهودية على حد قوله ... لم تعرف سلطة اكليريكية عيسا منذ توقف مجتمع السنهدريسن . لكن الانتداب البريطاني اوجدها في فلسطين منذ عام ١٩٢١ . فآخذ عنه المأبى ذلك ، وترك دار الحاخامية مطلقة التصرف فيما يتعلق بمسائل الزواج والطلاق والارث ، مما اعطى الارثوذكسية اليهودية في اسرائيل مركزا ممتازا ، فراحت تستغله لانزاع الزبائن من الصلاحيات ، وانطلقت منه لفرض سلطتها على جميع اليهود في اسرائيل ، وممارسة الضغط والاكسراء في المسائل التي امشرتها تدخل ضمن نطاق الدين اليهودي .

٩ ... نقلا عن Badi ، المصدر السابق ، ص ٢٦٧

١٠ ... انظر Talmon ، المصدر السابق ، ص ٢٨٩ .

كما ساعدها في ذلك تشديد الدين اليهودي على الشعائر والطقوس الخارجية ، وجمعه بين الدين والسدنيا في آن واحد . غير أن قسما من يهود إسرائيل فقط يقبل بجعل دار الحاخامية مصدر السلطات في قضايا الاحوال الشخصية ، وهي التي منحها الكنيسة الاسرائيلسي صلاحيات كاملة للبت بأمرها . ويؤكد لنسا البروفسور إيرنشتات بان دار الحاخامية تنزع نحو التمسك بالصفة « الجامعة » والحفاظ على الاستقلال الذاتي في علاقاتها بالجماعات الدينية . وكأننا بها تحاول الصعود الى مستوى « الكنيسة الجامعة الرسولية » ، لو جازت المقارنة . بينما يثبت إيرنشتات الى ان « قوة دار الحاخامية تعتمد فسي الواقع ، والى درجة كبيرة ، على القوة السياسية التي تتمتع بها الجماعات الدينية » (١١) . وتشير شتى الدلائل المتوفرة الى ان الدار المذكورة لها من القوة والنفوذ ما يفوق حدود القوى التابعة للأحزاب والجماعات الدينية ويتخطاها بكثير .

ولناخذ ، كمثال على سلطات دار الحاخامية ونفوذها الواسع ، قانون الزواج والطلاق . فهو يتعلق بمسئدي الصلاحيات التي تتمتع بها المحاكم الحاخامية . وقد أقره الكنيسة في ٢٦ آب (أغسطس) ١٩٥٣ ، بعد مضي أقل من اسبوع على اقراره لقانون القضاة القائم على مبدأ الفصل بين السلطين القضائية والتنفيذية لضمان استقلال القضاء وابعاده عن الضغط السياسي . بينما جاء قانون الزواج والطلاق ليوسع صلاحيات المحاكم الحاخامية في

١١ - راجع Eisenstadt ، المصدر السابق ، ص ٢٠٦

إسرائيل عموماً كانت عليه في ظل الانتداب البريطاني (١٢) . فعلى الرغم من استنكار قطاعات واسعة من الرأي العام العلماني في الدولة الصهيونية ، نجد الماباي يصوت الى جانب هذا القانون . للبواعث الإثلائية ذاتها بالطبع . وبدل ذلك تقرر ترك مسائل الأحوال الشخصية في الدولة العصرية بيد المحاكم الاكليريكية الدينية ، وفقاً للنص التالي :

يتم زواج وطلاق اليهود في إسرائيل تبعاً للقانون الديني اليهودي » .

وسقط اقتراح التعديل الذي تقدم به أحد ممثلي حزب المابام ، لأنه نص على ما يلي :

« تتم زيجات اليهود في إسرائيل وفقاً لرغبات الأطراف المعنية ، لدى القاضي المدني أو المحاكم التابع لمحاكمة حاخامية » (١٣) .

وإذا علمنا أن المحاكم الحاخامية تؤلف ، حسب القانون ، جزءاً من الجهاز الإداري للدولة . كما يؤكد ذلك « يادي » في كتابه عن « حكومة دولة إسرائيل » - لتبين لنا أن الأحزاب الدينية تفرض ، عن طريق الصلاحيات الممنوحة لتلك المحاكم ، نمطاً ارتوذكسياً دينياً في الحياة على الأكثرية العلمانية في البلاد . أي أن السلطات الحكومية الإسرائيلية تجد نفسها ملزمة على القيام بتطبيق قوانين دينية معينة ضد رغبات قطاع كبير من الذين لا ينتمون الى المذهب الارثوذكسي ، أو اللادريين والملاحدين ، والذين لا يراعون شعائر الدين وطقوسه

١٢ - انظر Badi ، المصدر السابق ، ص ٢٥٣ .

١٣ - المصدر نفسه .

فالقانون الحاخامي ، مثلا ، يمنع الزواج بسنين آل « كوهين » (الكاهن) والمرأة المطلقة ، استنادا الى ما جاء في سفر اللاويين (٧: ٢١) من الكهنة : « امرأة زانية او مدانة لا يأخذوا ولا يأخذوا امرأة مطلقة من زوجها » . ولا يحق لليهودي الذي اسم عائلته كوهين (Kohen) أو كوهن (Cohn) أو أي اسم قريب من ذلك ، أن يتزوج من امرأة مطلقة . لذلك واجه القاضي الاسرائيلي حاييم كوهن والناقصة الموسيقية ميخال سيمورا صعوبات جمة بعد عودتهما زوجين الى اسرائيل (١٤) . فقد ذهبا الى نيويورك لانقسام مراسم الزواج على يد الحاخام الاسرقي اسحق ساندروف ، رئيس مؤتمر الحاخامين في نيويورك الذي ابدى استهزاءا للتساهل في تفسير القانون الديني . وحين عاد الزوجان الى اسرائيل وجدت دار الحاخامية نفسها في مأزق حرج . فالاعتراض على شرعية الزواج يعني التقليل من تضلع الحاخام ساندروف في أمور الدين . وهو الذي يعتسرف بمكانته حتى اليهود الارثوذكسيون ، ويحترمون مقدراته . بينما لم يشأ وزير الداخلية الاسرائيلي (شايرا) ورئيس الحزب القومي الديني منع الزوجين من تسجيل زواجهما وتغيير بطاقات الهوية . وذلك لأن محكمة العدل العليا منعت وزارة الداخلية من القيام بالتحقق من الشرعية الدينية للزواج . غير أن الوزير وعد الاوساط الارثوذكسية التي اتارتها خطيئة الزوج بمنع القاضي في المستقبل من ممارسة صلاحياته واصدار حكمه في القضايا التي تعرض على محكمة العدل العليا وتتناول قانون الزواج (١٥) !

١٤ - انظر مجلة Der Spiegel الالمانية ، العدد ١٩ ، ١٩٦٦ ، ص ١٤٨ .

١٥ - نقلا عن المصدر نفسه .

وعندئذ حادثة ثانية تعرض لها الحاخام امرام بلاو (Amram Blau) ، الحاخام الاكبر لطائفة «نواطير المدينة» في القدس . فقد قرر الحاخام المذكور ، وفي الثانية والسبعين من عمره ، ان يتزوج للمرة الثانية عام ١٩٦٥ ، بعد ان توفيت زوجته الاولى عام ١٩٦٣ . وعثر في سفر التكوين (١٨:٢) على قول الرب الاله : « ليس جيدا ان يكون آدم وحده » . لكن خياره لشريكة حياته وقع على راعوث بن دافيسد : مسيحية ، فرانسيسة المولد ومطلقة ! ولم يتجرا حاخام واحد في القدس على عقد مراسم الزواج ، مع العلم بسان راعوث « اعتنقت ديانة الشعب المختار » (١٦) . ولم تتمكن راعوث من ابراز الوثائق الثبوتية لدخولها في المدين اليهودي ، على غرار « شهادة العمودية » عند المسيحيين ، لان الحاخامين الباريسيين اللذين اعتنقت اليهودية علسي يديهما قد توفيا . فما كان من الحاخام امرام حنسي ادار ظهره للمدينة المقدسة التي ترأس نواطيرها ، بغمرة شعوره بالمرارة والالم . ولم تفعل المفريات المادية التي جندتها طائفته لحمل الحبيبة على فسخ الخطوبة . اذ رفضت التخلي عن الحاخام لقاء ٢٥ الف ليرة اسرائيلية . وقد الشجا الحبيبان الى احدي ضواحي تل ابيب ، التسي تقع خارج صلاحية محكمة الطائفة لعقد قرانهما الميمون .

وهناك الكثير من الامثلة تدور كلها حول المركسر الاحتكاري الذي تتمتع به دار الحاخامية في اسرائيل . فمن انكار لشرعية الاحكام التي تصدرها اوساط يهودية محافظة او اصلحية وعدم الاعتراف بالاجهزة التابعة لها تسعين الطائفتين ، الى اصرار على توسيع صلاحيات دار الحاخامية في حقل القضاء وانتزاع مزيد من سلطات الجهاز القضائي

التابع للدولة ، الى قيام الجماعات المتطرفة للمطالبة باعفاء دار الحاخامية من مراقبة السلطات القضائية في الدولة ، وخاصة محكمة العدل العليا في اسرائيل (١٧) . وليس تخصيص محكمة العدل الا لانها تدخلت مدة مرات للتحويل دون اقدام دار الحاخامية على تنفيذ قرارات مختلفة . نذكر منها على سبيل المثال ما يلي :

اصدرت المحكمة العليا امرا يطالب دار الحاخامية بتبرير موقفها في رفض ابطال حكم حاخاماسي يسمح للزوج بتطليق زوجته دون موافقتها وعقد زواجه على امرأة اخرى .

ب - اصدر وزير الداخلية اوامره بتسجيل زواج تم بين كوهين وامراة مطلقة في سجل النفوس ، مع العلم بانهما لم يتزوجا وفقا للشرع (Halacha) ، كما ان المحكمة الحاخامية قررت بانه لا بحق لهما الزواج قبل طلاق مسبق (١٨) .

والمعروف ان الشرع اليهودي الذي تستند اليه دار الحاخامية لا يقر المساواة بين الرجل والمرأة . كما ان الزواج المختلط (من غير اليهودي او اليهودية) مسألة غير واردة في حقل الاحوال الشخصية وينظر الشريعة التمسكي تسهر دار الحاخامية على تطبيق احكامها وتحرض على مراعاة نصيحتها الحرفي . ومن اهم المصادر التي يستقي منها القانون اليهودي

١٧ - انظر Eisenstadt ، المصدر السابق ، ص ٢١٧ .

١٨ - نقلا عن المصدر نفسه ، والـ Halacha تطلق على القسم الشرعي من التلمود ، بينما القسم السدي لا يتناول الشرع يعرف بـ Haggadah .

في إسرائيل اليوم : الشرع اليهودي التاريخي الذي يرجع إلى زمن التوراة ، ففلسد قام جوزيف كارو (Joseph Caro) في منتصف القرن السادس عشر بجمع احكام هذا الشرع في مجموعة القوانين المعروفة بـ « شولخان أروخ » (Shulhan Arukh) . وتضم هذه المجموعة خلاصة العرف والممارسة الدينية اليهودية . بينما يسري مفعولها على المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية . وقد علق جوزيف بادي على ذلك بقوله : « غير أن العديد من هذه القوانين القديمة العهد لا يتلاءم مع الحياة المعاصرة ، ولا هو يفي بمتطلبات مجتمع تقدمي يعيش في عصر الثورة » (١٩) .

ولا يعني اكتفائنا بالتوقف عند مسألة الأحوال الشخصية في هذا الفصل بالذات أنها وحدها في التذليل على طبيعة العلاقة القائمة بين الدين والمؤسسات العاملة باسمه من جهة والدولة والأجهزة التابعة لها في إسرائيل من جهة ثانية . فهناك أدلة وأمثلة لا حصر لها . وقد يضيق عنها مجال هذه الدراسة . غير أن الفصل التالي سوف يكون مخصصا لعرض المزيد من القضايا والمسائل التي تضع معضلة إسرائيل الدينية على المحك ، وتكشف بدورها عن مواقف الهيئات والمؤسسات والأحزاب الدينية الرامية لجعل اليهودية الأرثوذكسية دين الدولة على الصعيد العملي ، ودستورها الذي كتب منذ قديم الأزمنة لكي يضبط الدين والدنيا معا .

الأحزاب الدينية

نرجع جذور الأحزاب الدينية الصهيونية إلى الانقسامات التي عانتها الحركة الصهيونية في مطلع عهدها ، حيث توزع

الصهيونيون على درجات شتى من العلمانية أو التمسك بالتقليد الأرثوذكسي الديني . وذلك بالإضافة الى ظاهرة التنوع الثقافي والتعدد اللغوي داخل المنظمة الصهيونية العالمية . فقد سبقت الإشارة فيما تقدم الى اصرار اليهود المندوبين في الحركة الصهيونية على اقامة تنظيم مستقسل وخاص بهم وحدهم ، لكي يضمنوا سير عمليات الاستعمار والاستيطان اليهودي بفلسطين وفقاً لمبادئ الأرثوذكسية اليهودية والشرع الديني . ولا بد ان يكون زعماء الاتجاهات الدينية الصهيونية قد ايقنوا ما ينطوي عليه تنظيمهم المنقل من احراج للعلمانيين ووسائل للضغط عليهم : بقية ضمان المصالح الدينية والدينية وتأمين الحمصصول على المكاسب والتنازلات .

ولا تشك الاحزاب الدينية الاسرائيلية عن القاعسة العامة التي تنطبق على سائر الاحزاب في البلاد . اذ تشدد جميعها ، والى حد كبير ، على مسألة العضوية في الحزب بصورة رسمية ، وتعتبر الانتماء الحزبي بمثابة بطاقة الدخول الى الحياة العامة والاستفادة من الخدمات والمنافع التي تأتي بدورها عن طريق مؤسسات تخضع لسيطرة الاحزاب في الحقول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . حتى ان نسبة الاعضاء الحزبيين الى مجموع الناخبين في اسرائيل تبلغ درجة عالية جداً (٢٠) . وجرى تقديرها في منتصف الخمسينات بانها تتراوح بين ثلث مجموع الناخبين وربعهم (٢١) .

٢٠ - انظر : Marver H. Bernstein — The Politics of Israel. The First Decade of Statehood, (Princeton, New Jersey, 1957), p. 56.

٢١ - نقلها Bernstein ، المصدر السابق ، ص ٥٥ ، عسبن دراسة حول هذا الموضوع كتبها Benjamin Akzin — «The Role of Parties in Israeli Democracy», Journal of Politics, vol. 17 (Nov. 1955), p. 515.

كما تبين الدراسات الإحصائية ، مثلاً ، بأن ثلاثة أرباع الناخبين الذين اشتركوا في انتخابات الكنيست لعام ١٩٥٥ كانوا على الأرجح من المهاجرين المولودين خارج إسرائيل . ومما يجدر ذكره أن برنشتاين يرفض تقسيم الأحزاب السياسية الإسرائيلية إلى « معتدلة » و « يمينية » و « يسارية » ، لأن الولاءات السياسية - على حد قوله - شهدت تحولات من حين إلى آخر منذ قيام دولة إسرائيل . غير أنه لا يجد مفراً من تصنيف تلك الأحزاب على أساس اتجاهاتها السياسية . فينتهي به المطاف إلى تقسيم مسن هذا القبيل : الأحزاب العمالية ، الأحزاب الدينية وسائسر الأحزاب الأخرى . ويرى في اتباع هذا التقسيم ملاءمة أفضل لتعميل التطور التاريخي للأحزاب . هذا مع العلم بأن الأحزاب الدينية ، مثلاً ، تضم أجنحة عمالية قوية ، ولا سبيل إلى تجاهل اتجاهاتها العمالية التي تضعها في غالب الأحيان على مقربة من الماباي في ممارسته السياسية لأفكار ومعتقدات هي أقرب ما تكون إلى الأحزاب العمالية اليمينية منها اليسرى الاشتراكية الماركسية أو غيرها من المذاهب الاشتراكية التي تميل نحو اليسار .

على أنه لا غير هناك من اتباع التقسيم الشائع للأحزاب الدينية الإسرائيلية ، والتحدث عن تلك الأحزاب من خلال منظوره التاريخي . فهي تظل على المسرح السياسي في إسرائيل عن طريق حركتين يرجع عهدهما إلى العقدين الأولين لتاريخ الحركة الصهيونية : حركة مزراحي المحافظة ، وحركة اغودات إسرائيل العمالية في الأرثوذكسية . ولكل مسن الحركتين - الحزبين جناحها العمالي الذي يسمى لمناسبة الأحزاب العمالية الأخرى ومناعتها ما تدعيه لنفسها مسن الخصائص والبرازات . لذا تنحصر الأحزاب الدينية الإسرائيلية المثلة في الكنيست بالاربعة التالية :

١ - المزارحي (Mizrachi)

٢ - عمال المزارحي (Ha Poel Ha Mizrachi)

٣ - افودات إسرائيل (Agudat Yisrael)

٤ - عمال افودات إسرائيل (Poalei Agudat Yisrael)

١ - فاللزارحي برز كحركة مستقلة داخل الحركة الصهيونية منذ عام ١٩٠١ وأصبح حزبا سياسيا بين يهود فلسطين في العام ١٩١٨ . يضم معظم أعضائه من بين أفراد الطبقة الوسطى وسكان المناطق الصناعية . وترجع جذوره الاثنية الى بلدان اوروبا الشرقية . بينما يعتبر نفسه أقل تطرفا ومفالا في المسائل الدينية من افودات إسرائيل . وبدعي انتهاج سياسة ليبرالية ، تقف بوجه التطرف والمغالاة في المذهبية ، كما تميز موقفه العام من القضايا الاقتصادية . لكنه يعارض مركز السيطرة الذي تمنع به الهستدروت في إسرائيل والنفوذ الذي تمارسه في شؤون البلاد والحكم . والواقع ان المزارحي ، كما يقول الذين درسوه ، « لا يملك برنامجا اجتماعيا واضح المعالم ، ولا يبدي الاهتمام نسبيا للمسائل المتعلقة بالانماء الاقتصادي والتصنيع والتوسيع الزراعي » (٢٢) . مما يهدد السبيل امام استعداده للتعاون

٢٢ - المصدر نفسه ، ص ٧ . بينما يؤكد لنا أوسكار كرينس بان المزارحي من دعاة توطيد الصداقة مع أميركه ومن معارضي الاشتراكية والحركة التعاونية والسيطرة الواسعة التي تسيطر عليها الهستدروت على المصالح الاجتماعية والتعليم والاعمار . وقد دفعته معارضته لدور الهستدروت كمتعهد او مقاول اقتصادي الى تأييد الجهد الفردي والمناداة بالحرية الاقتصادية . فهو يدعو ، مثلا ، الى اعتماد الزراعة الفردية القائمة - التتمة على الصفحة التالية -

مع الماباي ودعم سياسته الاقتصادية المعتدلة . وهو لا يفعل ذلك بالطبع ، إلا لقاء الحصول على تنازلات في مسائل تناول الدين ، كالتساهل إزاء النساء الأرثوذكسيات في مسألة الخدمة العسكرية وتأمين دعم الدولة للمدارس الدينية .

يطالب المزارحي بمنح دار الحاخامية تلك المكانة اللائقة بقيادة الأمة الروحيين والدينيين (٢٢) . كما ينادي بتعطيل يوم السبت واناقة المجال أمام الجنسـسود المتدينين في الجيش الإسرائيلي كي يمارسوا شعائر دينهم . ويمكن القول انه كان دوماً على استعداد لتكييف نفسه وفقاً لمتطلبات الساعة كي يؤمن اشتراكه في الحكم الائتلافي . فقد خاض انتخابات الكنيسة لعام ١٩٥١ وأضحى في رأس برنامج هدف جميع شمل اليهود في إسرائيل ، بغض النظر عن التضرعيات اللازمة . ولا تزال معظم نشاطاته تنصب على حقل التعليم الديني ، وتقوم بتزويد الحاخامين واعداد الموظفين الدينيين ، بالإضافة الى تشييد دور الكنيس . هذا فضلاً عن اقامة المسلات الوثيقة باليهود المتدينين في سائر العالم والارتباط بمنظمة المزارحي العالمية .

٢ - أما الجناح المالي المعروف بـ **عمال المزارحي** فقد تأسس في القدس عام ١٩٢٢ على يد نفر من يهود الطبقة العاملة الذين حاولوا الجمع بين الاشتراكية والأرثوذكسية الدينية . وكان يعرف آنذاك بـ « اتحاد عمال المزارحي » . لم ما لبث ان أصبح اقوى الاحزاب الدينية في إسرائيل . فهو يحافظ على صلاته بالحزب - الام لاغراض دينية وتربوية ، لكنه « قام بتطوير برنامج علمائسي للاستيطان الزراعي

على جهود مزارعي الطبقة الوسطى بدلاً من التعاونيات .

(انظر Oscar Kraines — Government and Politics in Israel, Boston, 1981, chapt. 4, pp. 61 - 84).

٢٢ - المصدر نفسه .

والنشاطات الثقافية « (٢٤) دون التقييد العقائسي الصارم بالمبادئ الاشتراكية . ولم تمتعه معارضته للهستدروت من إقامة تعاون وثيق مع الهايبي ، بينما نجد معظم أعضائه من أفراد الطبقة العاملة في المناطق الصناعية ومن المستوطنات الريفية التعاونية والجماعية .

وإذا كان المزارحي قد درج منذ تأسيسه على رفض الشعار التالي « أرض إسرائيل لشعب إسرائيل وفقا لشرعة إسرائيل » ، فإن الجناح العمالي ابتكر شعارا انتخبيا يقول : « قديم قدم الوصايا العشر وجديد جذوة تأسيس صناعات الصلب » . ولا يخفى أن عمال المزارحي يتفقون مع الحزب - الأم حول المسائل التي تتناول العلاقة بين الدين والدولة في إسرائيل . ويرفعون شعار « التوراة والعمل » (Torah Va' Avodah).

كما تعود القوة والشعبية اللتان يتمتع بهما هذا الجناح العمالي إلى نجاحه في كسب الكثير من الأنصار بين المهاجرين اليهود الذين قدموا من شمال أفريقيا والبلدان الشرقية . فقد نجح الحزب في امتصاص هؤلاء المهاجرين وتوفير إقامة دائمة لهم في مستوطناته الريفية ، وذلك من خلال إصراره على تصنيف المهاجرين وفقا لاتجاهاتهم وميولهم الدينية . فهو يعارض اعتماد برنامج شامل لاستيعاب المهاجرين بغض النظر عن ارتباطهم الديني . ويريد توسل الاعتبارات الدينية لتحقيق مكاسب وانتصارات عديدة بين القادمين الجدد . فالمعروف أن هذا الحزب يملك حركة نشيطة للشباب إلى جانب شبكة من المؤسسات المالية . وقد ساعده ذلك إلى حد بعيد في توسيع قاعدة العضوية وتقوية مركزه السياسي على حساب الدين ، حتى أصبح أقوى الأحزاب الدينية في إسرائيل .

٣ - وحزب افودات إسرائيل ، العالي في السلفية ، يعود تاريخه الى العام ١٩١٣ ، حين تأسس في بولونيه بفيسسة الوقوف بوجه الحركة العلمانية التي وجدت من يؤيدها في اوساط اوروبه الشرقية والوسطى . فهو يؤيد الاستعمار الديني بفلسطين ، لكنه قام بتركيز نشاطاته حول بنسساء المدارس الارثوذكسية السلفية ، يقوق المزارحي في المحافظة والتشدد السلفي ، كما بلهب ابعد من الحزبين الاولين في عنف معارضته للعلمانية . « لا يعترف الا بسيادة التوراة وحدها » (اي اسفار موسى الخمسة) وهي اولى اسفسار العهد القديم) معتبرا اياها بمثابة القانسنون الشامل في البلاد » (٢٥) . وقد سعى للحوول دون تحوّل يهود اوروبه الشرقية عن اكاديميات التلمود ونزوحهم من الفينو بحثسا عن المعارف العلمانية والعلوم العصرية . واقام مراكزه الاوروبية الكبرى في كل من فرانكفورت وفيسنه وفرصوفيه . عقد اول مؤتمر له عام ١٩٢٣ ، واتفق الحاضرون على ضرورة حل المشاكل التي تتناول اليهود وفقا لتعاليم التوراة ومبادئها . لكنهم لم يتفقوا على مسألة قيام الحزب بدور فعال في اعادة بناء فلسطين اليهودية . ثم عادوا الى اتخاذ قرارهم القاضي بممارسة النشاط الاستعماري وفقا لروح التوراة . وانصرفوا الى محاربة الاتجاه العلماني في الحركة الصهيونية .

انصبّت جهودهم على بناء اكاديميات التلمود (Yeshivot) بدلا من المشاركة في انشاء المستعمرات الجديدة او في ادارة الشؤون المحلية اليهودية ايام الانتداب . فرفضوا الاشتراك في انتخابات المجالس والهيئات اليهودية ، واستمروا في معارضتهم للنواحي اللامتدنية في الصهيونية حتى قيام إسرائيل . فمئل

العام ١٩٤٨ تخلى هؤلاء عن معارضتهم لفكرة الدولة ، وقرروا ان النشاط السياسي هو السبيل المؤدي الى التسليم والحكم . ولم يعد تعاونهم مع العناصر المناوئة للدين في الحركة الصهيونية بمثابة استنزال لغضب الرب على الوطن القومي اليهودي واعاقه مجيء المسيح المنتظر ، بل جاء قبولهم بقيام الدولة الصهيونية متوطنا بشرط تأسيس هذه الدولة على الشرع الديني اليهودي دون استثناء او تساهل . وراحوا يطالبون بدولة ليوقراطية تنقيد تقيدا تاما بتعاليم العقيدة الديتية السلفية . كما اعلنوا معارضتهم الشديدة لفكرة الموافقة على الدستور المكتوب ، زاعمين ان هذا الدستور لن يكون بمنزلة الوصايا العشر وفي مستواها الالهي . وحاربوا الدعوة لتجنيد النساء في الخدمة العسكرية او غيرها من الخدمات والاعمال . مثلما خاضوا الانتخابات تحت شعار محاربة السيطرة العلمانية على المدارس والادارات المشرفة على سيرها . وقد رفضوا التعامل مع البلدان الشيوعية «الموحدة» ، ومانعوا في اقامة أية علاقات مع المائيه .

استند حزب افودات قوة جديدة لدى قدوم المهاجرين اليهود من شمال افريقيه والشرق الاوسط . واستطاع استعادة قوته والمحافظة عليها عن طريق المؤيدين الجدد الذين انضموا الى صفوفه . ومن المعروف ان اعضاء الحزب المذكور يقاومون عمليات الامتصاص الهادفة الى استيعاب المهاجرين الجدد وصهرهم في بوتقة الدولة الواحدة . ويصرّون على اعتماد طريقهم الخاصة في الحياة ، غير عابئين بمتطلبات الدولة وامتبارات الامن في البلاد

٤ ... وعمل افودات اسرائيل تأسس في يوليويه عام ١٩٢٢ لكن يعيق نمو الشهور المادي للدين في اوساط العمال ويدافع مكتبة المقتدين الإسلامية

عن مكانة اليهود الأرثوذكسيين في الصناعة (٢٦) . يقوم على قاعدة دينية مطابقة لقاعدة الحزب الأم ، غير أنه يريد البقاء أميناً لاسمه العمالي . ولذا يشدد على العلاقات الإنسانية أكثر من تشديده على صلات الإنسان بالله . فهو لم يرفض فكرة النشاط الاستعماري الصهيوني بفلسطين ، بل اعتقد بأن « المسيح المنتظر سوف يأتي إذا استحق اليهود الخلاص في الأرض المقدسة » (٢٧) . ومن هنا راح هذا الحزب يلحق أعضائه أن الأمل باستحقاق العيش في أرض الله لن يتم تحقيقه إلا متى استوطن اليهود في الأرض . كما تعاون مع الصندوق القومي اليهودي لشراء الأراضي بقية إقامة مستوطنات ريفي (١٩٣٤) ، مما أدى إلى نشوب نزاع بينه وبين الحزب الأم بسبب معارضة هذا الأخير للصندوق القومي . وقد بلغ عدد المستوطنات التي يسيطر عليها الجناح العمالي لأغودات إسرائيل حوالي ١٥ قرية زراعية ، بالإضافة إلى قيامه بإدارة مدرسة زراعية . كما تقرب من الهيستدروت دون الانضمام إليه ، واكتفى بمزاولة بعض النشاطات النقابية . أيد قيام الدولة وساهم في الخدمات العسكرية والعدوانية التي رافقت قيامها . كما ساهم في تنظيم الهجرة اليهودية غير المشروعة وأرسل مندوبيه إلى مخيمات اللاجئين اليهود في أوروبا . مثلاً حارب أعضاؤه في صفوف الهاغانا . وربما كانت هذه النشاطات من جملة الأسباب التي حملت الرأي العام للأعراب عن عطفه على عمال أغودات إسرائيل ومنحهم تأييده في كثير من المجالات .

بعد هذه النبذة القصيرة عن الأحزاب الدينية الأربعة في إسرائيل ، يمكننا الانتقال إلى معالجة قوتها من زاوية أخرى

٢٦ - المصدر نفسه ، ص ٧٣ .

٢٧ - المصدر نفسه .

لنرى بوضوح الى أي مدى يتعدى التكافؤ بين قوتها الانتخابية والبرلمانية من جهة ونفوذها السياسي من جهة ثانية .

فقد خاضت الأحزاب الاربعة أول انتخابات اسرائيلية عامة (١٩٤٩) بعد أن اجتمعت في « جبهة دينية متحدة » (United Religious Front) وحصلت على ١٢ بالمئة مسس مجموع الناخبين و١٦ مقعدا من اصل ١٢٠ مقعد في الكنيست موزعة على الشكل التالي :

٦ عمال المزارحي

٤ المزارحيسي

٣ اغودات اسرائيل

٣ عمال اغودات اسرائيل

ثم عادت فانشقت خلال انتخابات الكنيست الثاني (١٩٥١) الى أربع جماعات نالت ١١ بالمئة من مجموع الاصوات . وبرز الجناح المالي لحزب المزارحي كأقواها ، إذ حصل على ثمانية مقاعد بمفرده . وفي انتخابات ١٩٥٥ انفصل جناح المزارحي لكنهما تقدما بلائحة موحدة ، وكانت ١٣،٩ بالمئة من مجموع الاصوات . فتقدم المزارحي باسم الجبهة الدينية المتحدة ، بينما كانت اغودات تؤلف جبهتها الخاصة : جبهة التوراة الدينية (Torah Religious Front) .

وفي انتخابات الكنيست الرابع (١٩٥٩) برز المزارحي بجناحيه على صورة الحزب القومي الديني (National Religious Party) فاحتل المرتبة الثالثة بين الأحزاب المتنافسة وحصل على ٩،٨٦ بالمئة من مجموع الاصوات . بينما أدى قيام الحزب الليبرالي الى عودة المزارحيين للمرتبة الرابعة . فحصل في انتخابات (١٩٦١) على ٩،٨١ بالمئة من الاصوات ، واسترجع مكانته الثالثة في انتخابات الكنيست السادس (١٩٦٥) بعد مكتبة الممتدين الإسلامية

تحالف الليبراليين مع حيروت في كتلة «غاهال» ، لتكسبون أصواته ٨٤٩ بالمئة من مجموع أصوات الناخبين (٢٨) . ولا بأس من إبراز هذه الأرقام في الجدول المنشور على الصفحتين ٨٢ ... ٨٣ تسهيلا للإيضاح .

ينضح لنا مسن الجدول المذكور بأن عسدد المقاعد التي نالتها الأحزاب الدينية ، سواء كانت متحالفة أم كل منها على حدة ، في انتخابات الكنيسيت الستة التي جرت حتى الآن ، حافظ على نفسه في معظم الأحيان . مما يؤدي الرأي القائل بأن هذه الأحزاب تتمتع بقاعدة انتخابية ثابتة ومستقرة . كما يؤكد الجدول أياه بأن قوة أغودات مجتمعة تعادل نصف القوة التي ينالها الحزب الديني القومي من أصوات الناخبين . وبذلك يتراوح عدد المقاعد التي احتلها المتدينون في الكنيسيت بين ١٦ (الأول) و ١٨ (في الرابع والخامس والسادس) ، ويكون المعدل ١٧ مقعدا من أصل ١٢٠ ، أي أن هذه الأحزاب لا تصل نسبتها التوية الى ١٥ بالمئة من أصل الناخبين فسي إسرائيل .

غير أنه من الواضح أيضا ، كما يقول فاين ، بـسسان أهمية الأحزاب الدينية لا تقوم على قوتها البرلمانية بقدر ما تقوم على ذلك الولاء الذي تتمتع به في أوساط حلقة صلبة العود من الاتباع والمؤيدين . فالحزب القومي الديني اشترك في جميع الحكومات الائتلافية منذ عام ١٩٤٨ ، بينما انسحبت أغودات ولم تعد منذ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٢ . ولا يعني ذلك أن أغودات لا تأخذ حصتها من المقام والاسلاب . بل على العكس تماما . إذ « لم تستطع أية حكومة اسرائيلية أن تدير

٢٨ ... اعتمدنا في نقل هذه المعلومات على Fein ، المصغر السابق ، ص ٩٣ وما بعدها .

ظهرها لمطالب أغودات » (٢٩) . كما أن عمال أغودات ينضمون إلى الحكومة من وقت إلى آخر ، ويظهرون كبير استعداد في التفاهم مع الماباي ؛ بعد أن كانوا يتهمون به «المادية العلمانية» وغير ذلك من التهم الشائعة في أوساطهم .

ولو القينا نظرة سريعة على مسألة توزيع أصوات الناخبين الدينيين بين المراكز الصناعية والمدن الجديدة المأوى بالمهاجرين (٣٠) لعرفنا من أين تستمد الأحزاب الدينية قوتها وأصواتها . فقد حصلت أغودات عام ١٩٥٥ ، مثلاً ، على ٤٤٧ بالئة من مجموع الأصوات . بينما نالت ٦٤ بالئة من الأصوات في المدن الكبرى الثلاث (تل أبيب - يافا - حيفا والقدس) ، و ٤٤٢ بالئة في ثمانية مسكن أخرى : هرتزليا ، الخضيرة ، طبريا ، ناتانيا ، عفولة ، شاح تكفا ، ريشون لي زيون ورحوفوت ، و ٣٤٢ بالئة من الأصوات في ١٢ بلداً من البلدان التي يقيم بها المهاجرون الجدد إلى إسرائيل (٣١) . وما علينا سوى مقارنة هذه النسب المئوية بالنتائج التي حصل عليها المزارحي بجناحيه :

نسبة الأصوات في المدن في المدن في بلدان				
عموماً الثلاثة الثمان المهاجرين				
أغودات بجناحيه	٤٤٧	٦٤	٤٤٢	٣٤٢
المزارحي بجناحيه	٩٤١	٧٤٣	٩٤٧	١٣٤٩

٢٩ - انظر Fein ، المصدر السابق ، ص ٩٢ وما بعدها .

٣٠ - راجع Bernstein ، المصدر السابق ، ص ٨٩ .

٣١ - المصدر نفسه ، ص ٨٩ ، وقد أتى المؤلف على ذكر

البلدان التالية : يازور ، بير يعقوب ، بشر السبع ،

بيت دافون ، بيت شان ، يهود ، اللد ، مجسسدل

عسقلان ، عكا ، قرية شموته ، روش هعين ، والرملة .

النسبة المئوية	عدد المقاعد	انتخابات عام	الأكثريّة	الحزب
١٩٠١٩	$\left\{ \begin{array}{l} ٦ \\ ٤ \\ ٣ \\ ٢ \end{array} \right.$	١٩٤٩	<u>الأول</u> الجزيرة العربية المستقلة	معالي الزوراسحي الزوراسحي أغوات معالي أغوات
$\left\{ \begin{array}{l} ٦٥٨٥ \\ ١٠٥ \\ ٩٠٠ \\ ١٠٦ \end{array} \right.$	$\left\{ \begin{array}{l} ١٠ \\ ٨ \\ ٣ \\ ٣ \\ ٣ \end{array} \right.$	١٩٥١	التالي	معالي الزوراسحي الزوراسحي أغوات معالي أغوات
٩٠١٣	١١	١٩٥٥	التالي	معالي الزوراسحي الزوراسحي أغوات معالي أغوات
٤٠٧	٦			

والملاحظ أن المزارحي قد نال نسبة عالية من الاصوات في اوساط المهاجرين الجدد ، حتى انه يأتي في المرتبة الثانية ، بعد الماباي وقبل حيروت . بينما يذكر فاين بان ٢٢ بالمئة من اصوات افودات جاءت من القدس وحدها خلال انتخابات عام ١٩٥٩ ، مع العلم بان هذه المدينة بالذات لم تعط اي حزب اخر اكثر من ١١ بالمئة من مجموع اصواته .

بينما لا يساور معظم الباحثين شك بان قوة هسلده الاحزاب الفعلية تكمن في العناد والتصلب وفي المقدرة على ممارسة الضغط واكراه الآخرين على الرضوخ لمطالبها ومشيتها . ومن الطريف ان هذه الاحزاب الدينية بالذات لا تتفق فيما بينها حول المسألة الدينية وفيما يتعلق بقضية مركز الدين في الدولة اليهودية . فالمزارحي بجناحيه مثلاً استطاع اتخاذ مواقف دينية اكثر مرونة وتساهلاً من جناحي افودات ، مما اتاح له منذ البداية ان يساهم الى ابعد حد في سير الحركة الصهيونية وتطورها ، وفي تأليف الحكومات الاسرائيلية منذ قيام الدولة . بينما تسمى الاحزاب الاربعة الى « اقامة دولة على اساس الشرع الديني اليهودي » . وقد حملتهم « الاهمية التي يعلقونها على المسألة الدينية على تفضيل التعاون الوثيق مع اقرانهم في الدين بغض النظر عن الفارق الاجتماعي الاقتصادي ، بدلا من التعاون مع الاحزاب المجاورة لهم والمعروفة باللاتدين » (٢٢) .

واذا كان نظام التمثيل النسبي هو المسؤول الاول عن ظاهرة تعدد الاحزاب السياسية في اسرائيل ، فان الاحزاب الدينية على صغرها استطاعت جعل قضية اشتراكها في الحكم

الإثلافي منوطة بفرض تصورات توراتية معينة على القانون المدني الذي يسري مفعوله على جميع أفراد الشعب . وقد علق أحد المراقبين السياسيين على مركز القوة اللامتناهية هذا بقوله : « تستطيع الأحزاب الدينية الحصول دون تحقيق الفصل بين الدين والدولة ، ذلك الفصل الذي تسعى إليه الاكثريّة في إسرائيل ، بفضل الدور الذي تلعبه في « ترجيح كفة الميزان » او لكونها بمثابة « اللسان الصغير في الميزان » (Zünglein an der Waage) ، وبذلك تضمن لدار الحاخامية مركز قوة في الحياة العامة (٢٢) . وليس من قبيل المبالغة ما وصفها به البعض من انها كتابة عن « الدراع السياسية العلمانية لدار الحاخامية في إسرائيل » . هذا وقد سبقَت الإشارة الى كون ادارة وزارة الشؤون الدينية تقوم على اكتاف ممثلين عن الأحزاب الدينية وتخضع لاشرافهم وتوجيهاتهم ، مما يؤكد لنا تلك المكانة المتتارة والمميزة التي تتمتع بها الأحزاب الدينية في إسرائيل على الرغم من ان قوتها مجتمعة لا تتعدى حد الـ ١٤ بالمئة من مجموع الناخبين او النواب في الكنيست . وهكذا تلتقي العناصر المرنة في هذه الأحزاب مع الماي على صعيد واحد ، لتشاركه اقتسام الفانسم والاسلاب وتساومه على شتى المطالب والتنازلات .

الفصل الرابع

مشكلات وقضايا على المحك

قسم البروفسور ايزنشتات ، في كتابه المشار اليه آنفاً عن « المجتمع الاسرائيلي » ، منشأ الخلافات والنزاعات بين العريقين العلماني والديني في دولة اسرائيل على المحسوس الثلاثة التالية :

- ١ - المسألة العامة المتعلقة بشرعية الدولة وتحديد طبيعة المجتمع وتقاليدده .
- ٢ - نطاق الكفاف الديني للدولة (Contours) ، أو درجة عدم الفصل بين الدين والدولة ، ومسدى السماح بفرض القوانين الدينية على السكان كلهم ، ومدى الصلاحيات التي تتمتع بها الهيئات الدينية - الشرعية ، دار الحاخاميسة ، مثلاً ، وتمارسها على السكان اليهود باجمعهم . واخيراً ، درجة اعفاء تلك الهيئات والمؤسسات من مراقبة السلطات العلمانية الرسمية واشرافها .
- ٣ - استقلال الجماعات الدينية في الحقل التربوي ، ومدى استفادة المؤسسات الدينية المختلفة من تأييد الدولة ودعمها (المادي والمعنوي) (١) .

١ - انظر Eisenstadt ، المصدر السابق ، ص ٢٠٩ .

ولا شك أن قضية النزاع حول الدستور المكتوب للدولة الصهيونية تقع ضمن نطاق الحقل الأول إلى حد بعيد . كما توجد مجموعة من القضايا المثيرة التي أدت إلى طرح السؤال عن الهوية اليهودية : « من هو اليهودي » أو « متى يكون المرء يهوديا » . وقد رافق تلك القضايا ، ومثل قيام دولة إسرائيل بصورة أدق ، ذلك البحث المغموم في أوساط المجتمع الإسرائيلي - ولدى الشباب بنوع خاص - عن الهوية والطابع اليهوديين وعن مدى تطابقهما مع الواقع السكاني المتناقص للمجتمع الإسرائيلي . وسوف نترك هذه المسائل الآن ، لكي نعود إلى تناولها في الفصل التالي . على أن نكتفي في هذا الفصل بعرض لنلك القضايا والمشكلات التي تمت بصلة وثيقة إلى « مكانة المؤسسات الدينية وسط إطار الدولة » فسي إسرائيل .

قانون الديانيم

إذا كان قانون الزواج والطلاق (١٩٥٢) خير مثال على الصلاحيات الاحتكارية التي حصلت عليها دار الحاخامية في حقل الأحوال الشخصية ، فإن قانون الديانيم (Dayanim Law) الذي صدقته الكنيست عام ١٩٥٥ ، يثير مسألة الولاء المزدوج للدين والدولة ، ويسلط الضوء على مسألة مدى الاستقلال القضائي التي تطالب به دار الحاخامية بالذات إزاء النظام والجهاز القضائي في الدولة . فما هي الملازمات التي أحاطت بالتصديق على هذا القانون ؟

الديانيم صيغة الجمع ومفردها ديان ، أي القاضي الشرعي أو الحاخامي . وقانون الديانيمس تابع للمحاكم الحاخامية ، إذ يتناول المسائل التالية : القضاة الحاخاميون (أو الريبانين) ومؤهلاتهم ، شروط تعيينهم واستقلالهم

ومدة خدمتهم واستقالتهم وغير ذلك من الأمور الإدارية المتصلة بهذه المسائل .

وحين عرض القانون على الكنيست الإسرائيلي انسار ماصفة من النقاش والجدل المنيّف . ففسد تشييت الفئات العلمانية الى مسألة بالغة الأهمية تتعلق باليمين القانونية التي يشترط على « الديان » تأدية قسمها قبل احتلاله لمقدمه . والنص الذي أثار حفيظة العلمانيين يطلب الى الديان أن يقسم اليمين التالية :

« أتعهد بالولاء لدولة إسرائيل ، بتوزيع العسكردل بالانصاف ، والألاّ اسوء استعمال القانون أو امنح أية محابة لأحد » (٢) .

وقد فسرت الدوائر العلمانية هذا التعهد أو القسم بأنه يتضمن مسألة الولاء للدولة وحدها ، وليس لقوانين الدولة . ومن الطريف أن معظم أعضاء الكنيست فضلوا الامتناع عن التصويت أو قاطعوا الجلسة ، فامتعت أغلبية حزب الماباي ، ينتمى لغيب جميع ممثلي حزب حيروت . وحين اقترح العلمانيون الذين حضروا ادخال تعديل على القسم باضافة عبارة « والى قوانينها » بعد « دولة إسرائيل » ، سفسط الاقتراح . هذا مع العلم بأن ممثل أفودات إسرائيل ، شلومو لورنتز ، وقف معلنا : « أن لا حاجة بالديانيم الى قسم اليمين بالولاء لقوانين الدولة ، لأن من الواضح أنه حين يتمارضل قانون الدولة مع القانون الديني ، يتحتم على الديانيم انبساغ الثاني » (٣) . وتفسير ذلك على لسان المتدينين : حين يسرى

٢ - النظر Badi ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

٣ - نقلا عن المصدر نفسه ، ص ٢٥٥ . وقد اعتمدنا على

هذا المصدر في سائر المعلومات المتعلقة بقانون الديانيم .

الدينان قانون الدولة منافيا للقانون الديني (الشرع) ، فسيلا يشكل رفضه التقييد بالقانون الاول خرقا لولائه الى الدولة . لكن المعارضة العلمانية نبهت المتدينين الى كون الديانيم قضاء رسميين ومن موظفي الدولة . وتشمل الصلاحيات التي يمارسونها في قضايا الاحوال الشخصية جميع المواطنين بسلا استثناء . كما ان المكافات التي يتأهلونها تأتي عن طريق الضرائب المجدية من السكان كلهم . ولم يفت ممثلي الاحزاب العلمانية تذكير مؤيدي القانون المذكور بالامرين التاليين :

- أ - الشك بمؤهلات الديانيم لاصدار الحكم في قضايا متعلقة بالحياة العائلية في مجتمع عصري حديث - كما هي الحال في اسرائيل بنظرهم .
- ب - اعتبار القانون من الناحية الادارية استمرارا لقانون القضاة المدنيين (١٩٥٣) .

وعلى الرغم من جميع الاعتراضات والانتقادات ، فقد جرى اقرار القانون دون ادخال أية تعديلات عليه لان بسن غوريون « اراد المساومة على قضية ممرضة للانفجار » وربما ادت الى فسخ الائتلاف القائم مع الارثوذكسية المعتدلة « (٤) . والقضية المشار اليها تتعلق بـ « قانون الخدمة العسكرية » . فما الذي حدث بالضبط ؟ .

قانون الخدمة العسكرية

درجت حكومات بسن غوريون المتتالية على القيام باعطاء تنازلات معينة للجماعات المتدينة لاسباب مر ذكرها معنا . فالأقلية الدينية شريكة في الحكم الائتلافي ولا تكلف غالبا ،

كما أن التسويات غالباً ما تكون سبيلاً للحفاظ على وحدة البلاد والحوار دون الشقاقها إلى معسكرين : ديني وعلماني . لذلك تفاضت الحكومة عن مخالقات اليهود الأرثوذكسيين ، ولم تلجأهم على القيام بتأدية الخدمات الأساسية . وقد طالب المتدينون بمنحهم بعض الامتيازات والاعفاءات ، مثلاً . فاصروا على تشكيل وحدات خاصة بالمتدينين في الجيش الإسرائيلي . وعارضوا نظام التعليم الموحد (٥) . ثم راحوا يهددون بالانسحاب من الحكومة الائتلافية ، كلما شعروا بتأزم الوضع وأسقط بيدهم الحصول على مطالبهم .

« حين جرى عرض « قانون الديانيم » على الكنيست ، وجد بن غوريون فرصة السانحة للمساومة على قضيتي الخدمة العسكرية ، بعد أن سبق له وأفلح في حمل المتدينين على تبني المبدأ التالي بصدد مراعاة السبت : « حين تكون القضية قضية خطر يهدد حياة المجتمع ، فلا بد من خرقه فانسون السبت » (Pikuach Nefesh Docheh Shabbat) فانفق كسل من المأبى والمزراحي وجناحه العمالي على تقديم القانونين (قانون الديانيم وقانون الخدمة العسكرية) مما إلى الكنيست . وبذلك تمكنوا من جعل تأييد الواحد منهما مرتبطاً بتأييد الثاني ، فتم لهم ما أرادوا كل منهم ، بحسب أن رفض رئيس الكنيست ، شبرينزك ، تأجيل النقاش حول قانون المحاكم الحاخامية . واستمرت الجلسة في الليل ، لكن يعلق موشيه سنيه فيما بعد قائلاً :

« كان لا بد من مناقشة القانونين معاً خلال الليل ، لأن شركاء الائتلاف لم يكونوا على ثقة متبادلة حتى

٥ - انظر مقالة Moses Cyrus Weiler ، المصغر السابق ،

لمدة ١٢ ساعة ! » (٦) .

وهكذا أصبحت مدة الخدمة العسكرية ٣٠ شهرا للذكور و ٢٤ شهرا للإناث . واستطاع الطالبون بجعل الجيش الإسرائيلي إحدى الوسائل الرئيسية لتوحيد الأمة إطلاق قسولهم :

« أن فكرة إيجاد وحدات عسكرية متدينة وأخرى غير متدينة كانت غير واردة » (٧) .

لكن قانون الخدمة العسكرية لم يحل جميع مشاكل المتدينين أو يستجيب لمطالبهم كلها . فهناك مسألة إعفاء بعض الشبان الأرثوذكسيين من الخدمة ، بالإضافة إلى إعفاء الشابات المتدينات : اللواتي أعفien من الخدمة ، متى أعلنن بأن تدينتهن يقف حائلا في سبيل خدمة العلم . وقد ذكر ابنشتات أن مسألة إعفاء طلاب أكاديميات التلمود (Yeshivot) من الخدمة العسكرية لم تجد حلها عن طريق القانون . بل جرى الاتفاق بشأنها وفقا لترتيبات اتخذت بالتعاون مع وزارة الدفاع » (٨) . والسبب الذي أعطي لتبرير الإقدام على تلك الخطوة أشار إلى كون الخدمة العسكرية تعني بالنسبة لهؤلاء الطلاب نصف دراساتهم من الأساس والقضاء على الأكاديمية كمؤسسة تربوية .

على أن ذلك كله لا يعني وقوف الفئات المتدينة جبهة واحدة بوجه العلمانيين . فالجناح اليساري داخل « عمسال المزراحي » (الجناح العمالي لحركة مزراحي) ، مثلا ، يميل

٦ - راجع Badi ، المصدر السابق ، ص ٢٥٦ .

٧ - انظر Casper ، المصدر السابق ، ص ١٧ .

٨ - راجع Eisenstadt ، المصدر السابق ، ص ٢١٨ .

إلى النساھل ورحابة الصدر ، وهو المعروف بـ « لامفنه » (Lamifneh) . وقد « ناضل » هؤلاء في سبيل أقرار مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في الكفاح ، وطالبوا بتجنيس اليهوديات في الجيش الإسرائيلي . كما كانوا في طليعة من الذين أمرىوا عن استعدادهم للقيام بحلب الأبقار يوم السبت ! على الرغم من محاربتهم لفكرة تسرك اليهودي اللامتدين يتصرف على هواه يوم السبت (Shabbos Goy) (٦) .

وهناك جماعة « العامل الدینسی » (Haoved Hadati) التابعة لمنظمة أبناء عاكفة ، والتي يقطن معظمها في المدن . فقد نادى هؤلاء ، مثلاً ، بمنح المرأة حقوقها ومساواتها بالرجل في مسائل الأحوال الشخصية . كما انضموا إلى « الاتحاد العام للعامل اليهودي » .

قانون السبت

يرجع تاريخ هذا القانون إلى العام ١٩٥١ ، عندما أقره الكنيست تحت ضغط الأقلية الدينية . فهو يمنع تشغيل العمال بسوم السبت وفي أيام الأعياد اليهودية الأخرى . ويترك مسألة الاستثناءات من صلاحية لجنة وزارية خاصة كي تبت بأمرها . وقد تمكن المتدينون من حمل السلطة على وضع القوانين المحلية التي تمنع المواصلات والنقل العام في معظم الأماكن . ما عدا مدينة حيفا . يوم السبت . ومن المعروف أن هذه القوانين ، المستندة إلى قانون السبت ، تنص على اعتبار يوم السبت يوم راحة رسمية لليهود ، كما توجب إغلاق جميع الأماكن العامة وإيقاف شتى الخدمات . ما

عدا المطاعم في ذلك اليوم . ولا شك ان مثل هذه القوانين يقيد مسن حرية التنقل ، ويحصر المواصلات العامة يوم السبت في اماكن معينة .

وهناك مشروع قانون ينص على فرض الرئيس من القبول ، ولا يزال منذ ١٩٦٦ قيد التشريع والتصديق (١٠) . فقد ازدادت حدة المطالب التي تقدم بها المتدينون النساء الانتخابات العامة في اسرائيل لعام ١٩٦٥ . وراحوا ينادون باستصدار « قانون السبت العام » (١١) . الذي يضمن على الاجراءات المتخذة محلياً صفة الشرعية ويجعلها قوانين عامة سارية المفعول على جميع الاسرائيليين . واشتدت حدة التوتر في صيف ١٩٦٣ وخريفه . اذ لجأت العناصر اليمينية المتطرفة الى اعمال العنف والارهاب ، محاولة فرض معتقداتها الدينية على جميع السكان والأجانب في آن واحد . فقامت تظاهرات ضد المدارس الارشالية والتبشيرية في البلاد . واخذ المتدينون يرمون بالحجارة العربات والسيارات المارة بسقرب الاحياء الدينية يوم السبت . كما رشقوا سيارات السواح الباهية الى القطاع الاردني من مدينة القدس او القادسة من هناك . ولم يترددوا في رشق رجال البوليس المشرفين على شؤون السير (١٢) . ولا تزال مسألة اغلاق شوارع القدس الجديدة أمام حركة السير يوم السبت من المسائل التي تدل دلالة واضحة على التطرف الديني واساليب الضغط والاكراه التي يمارسها المتدينون اليهود على سائر فئات السكان في البلاد .

- ١٠ - انظر كتاب (Sontheimer) المصدر السابق ، ص ١٧٤ .
- ١١ - انظر Eisenstadt ، المصدر السابق ، ص ٣١٦ .
- ١٢ - المصدر نفسه ، ص ٣٢٠ .

قوانين الأطعمة : « الكشروت »

تتعلق هذه القوانين بمسألة الكوشير (kosher) أي المباح في الشريعة اليهودية . لذلك يعني « طعام الكوشير » « الطعام المباح أكله في الشريعة اليهودية » . والكشروت (kashrut) تعني مراعاة أنواع الأطعمة التي تبيح الديانة اليهودية تناولها أيام السبت والأعياد . وقد سميت الجماعات الدينية إلى حمل الدولة على اتخاذ شتى التدابير للحفاظ على قوانين الأطعمة الدينية في جميع المؤسسات الحكومية والعامّة أو النصف حكومية . ففرضت على شركة طيران « السعال » مراعاة مبدأ الكوشير ، كما طالبت « شركة زيم للملاحة » بإدخال مطبخ الكوشير إلى السفن التابعة لها . وجدير بالذكر أن الأحزاب الدينية عارضت في إنشاء مطبخين على ظهر سفينة الركاب الفخمة « شالوم » ، وهي التي تعبّر المحيط وتعود ملكيتها إلى الحكومة الإسرائيلية وبعض الشركات الخاصة . وأعلنت دار الحاخامية معارضتها للحلّ القائل بإنشاء مطبخين ، وأحد كوشير لليهود وآخر عصري للمسافرين من غير اليهود . فرفض الحاخام الأكبر منح موافقته وبركته لمطبخ الكوشير (١٢) ، خوفاً من قيام الطهارة أيهم بتحضير النوعين من الأطعمة ، وذلك على ظهر سفينة يهودية ! والمعروف أن جميع المؤسسات الرسمية في إسرائيل ، من الجيش إلى الكنيسة ، لا تقدم على لائحتها سوى طعام الكوشير . وهكذا رفضت دار الحاخامية منح الموافقة على مطعم الكوشير لرغمها بأنه « لا يمكن الوثوق بأولئك الذين على استعداد لإدارة مطبخ غير كوشير من ناحية التشدد في

١٢ - انظر Talmon ، المصدر السابق ، ص ٢٩٠ .

مراعاة قوانين الأطعمة التي يسري مفعولها على مطبخ الكوشير « (١٤) . ومن الطريف أن دار الحاخامية درجت على منح بركتها القدسية فقط لتلك الفنادق التي أخذت على نفسها عهداً بالانصراف على مطبخ الكوشير وحده ، وتعهدت أيضاً بمنع التدخين والرقص والموسيقى يوم السبت ، ومنع السباحة المختلطة في أحواضها خلال الأيام العادية ! وقد علق تالون على ذلك بقوله أن هذه الإجراءات الحاخامية لا تبعد سوى خطوة واحدة عن « استصدار شهادة حسن سلوك » (١٥) ، إذ تجعل من الحاخامين حكام الدولة وقضائهم في آن واحد وتخلو الدار ممارسة سلطات وحقوق تهدف إلى الحد من حرية المراء والتضييق على النشاط الاقتصادي بحجة القسام بنشاطات تعدى على حرمة الحياة الدينية وتسيء إلى الدين .

تربية الخنازير والمسلخ الحديث

سعت الجماعات الدينية إلى استصدار قانون يمنع تربية الخنازير في معظم أنحاء إسرائيل ، ولم يستثن قانون المنع هذا سوى مناطق الأقليات المسيحية من مفعوله . كما حاولت فرض القيود على استيراد لحم الخنزير، مما يؤدي إلى إخراج أولئك اليهود الذين جاؤوا من المانيا وبلدان أوروبية الفرية ولا تخطر ببالهم مسألة الإقلاع عن تربية الخنازير . ولا شك أن هؤلاء وجدوا أنفسهم مرغمين للقيام بالتحايل على القانون والتخلص من ربة الحاخامين . مما يساهم في تضييق آمالهم ويحملهم على اللجوء إلى الرياء والتفاخر والراوغة بقصد التهريب من سلطان القانون الديني الجائر . ويجعل من

١٤ - المصدر نفسه ، ص ٢٩٠ .

١٥ - المصدر نفسه ، ص ٢٩١ .

فضية فرض الشرائع الدينية بالقوة والإكراه مسألة محفوفة بالأخطار ولا تعود على الدين بالخير العميم . فحول يمكن اعتبار التقوى الدينية التي تلجأ إلى الإكراه ضماناً حقة لتحويل الدين إلى قوة إيجابية عصرية تعمل للخير والتقوى ؟

أما قضية المسلح التعاوني الحديث فلا تخرج هي أيضاً عن نطاق الطابع الذي ألفناه حتى الآن للنزاع بين دار الحاخامية والدولة ممثلة بجهازها القضائي . ففي مطلع شهر آب (أغسطس) ١٩٦٤ رفضت دار الحاخامية منح « شهادة طهارة » صالحة لعموم إسرائيل ، بعد أن تقدمت بطلب هذه الشهادة « شركة ماربك » ، صاحبة المسلح الحديث القائم إلى الجنوب من مستعمرة « قرية ملاخي » (١٦) . وساد الاعتقاد في أوساط الرأي العام الإسرائيلي آنذاك بأن قرار الحاخامية لا علاقة له بأية شكوك تساورها حول مبدأ الكشروت . بل مرد الرفض إلى الرغبة لدى دار الحاخامية « في المحافظة على المصالح الاقتصادية للديتانيين وغيرهم من العاملين في تجارة اللحوم » (١٧) ، إذ يأتي مشروع هذا المسلح العصري الضخم بمثابة دليل قاطع على عجزهم عن منافسته .

وهنا لم تجد شركة ماربك مفرأ من رفع أمورها وشكواها إلى محكمة العدل العليا ، التي أصدرت حكمها ضد الحاخامية ضد المجلس الديني في كل من تل أبيب ويافا . وحين طلبت محكمة العدل إلى الهيئات الدينية أن يتسلسرر إيجاباً عن إصدار الشهادة المطلوبة ، قابلت دار الحاخامية هذا الطلب بالرفض . وزعمت أن المحكمة العليا لا يحق لها

١٦ - انظر Jewish Observer, 21 August, 1964 .

١٧ - راجع Eisenstadt ، المصدر السابق ، ص ٢١٧ .

التدخل في مسائل من اختصاص الشرع الديني . ينمسا يؤكد البروفيسور إيرلشبات أن المحكمة استصغرته لنفسها صلاحية التدخل بهذه القضية . ثم تنادى الحاخامون إلى عقد اجتماع عام في مقرهم (هيكسل سليمان Hechal Schlomo) ، ودعوا إليه حاخام من جميع أنحاء البلاد . وما أن بلغت الإزمة ذروتها حتى تم التوصل إلى حل تسوية يقضي بتراجع دار الحاخامية وقيام شركة مارليك بسحب شكواها من محكمة العدل العليا (١٨) .

تشریح الجثث

وإذا كانت هذه الصدمات المتكررة بين دار الحاخامية وسلطة الدولة أشبه ما تكون بتلك الخلافات التي عرفتتها القرون الوسطى على أوسع نطاق ، فإن مطالب الأحزاب الدينية العاملة بتوجيهات دار الحاخامية لا تقف عند أية حدود مقبولة أو مقبولة . فنحن نجد هذه الأحزاب في دولة عصرية تعتمد على تقدم العلوم والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة تطلع على الناس بمطالب لا تمت إلى العلم والتقدم بصلة تذكر . لا بل يؤكد لنا تاريخ تقدم العلوم أنها تقف حجر عثرة في سبيل التقدم .

فقد طالبت الأحزاب الدينية ، مثلاً ، بإدخال تعديلات معينة على قوانين علمي التشريح والبياثولوجيا (علم الأمراض) أسبابها وأعراضها (١٩) . ولا يخفى أن مطالبها موجهة في المقام الأول ضد مسألة تشريح الجثث بعد الوفاة ، مما يذكرنا

١٨ - انظر Talmon ، المصدر السابق ، ص ٢٩٢ .

١٩ - انظر Eisenstadt ، المصدر السابق ، ص ٢١٧ .

بأحداث مماثلة شهدتها العالم العربي قبل ما ينيف على خمسة أرباع القرن ، حين جرى ادخال علم الطب الحديث وأخذ طلابه يترددون على دروس التشريح الذي لم يكن غريبا على أطباء العرب في القرون الوسطى .

غير ان مطالب الأحزاب الدينية ، بإسعاد مسن دار الحاخامية ، لم تلق اذنا صاغية ، اذ سارع الأطباء الى اعلان معارضتهم لها ، واعتبروها مسيئة لتقدم البحث الطبي ، فيما لو جرى الأخذ بها . ولا شك ان مجرد التفكير بالتعبير عن مطالب مسن هذا القبيل يكشف لنا بجلاء طبيسة التطرف والغلو الديني لدى الأحزاب الصهيونية التي تتعاطى السياسة باسم الدين وتطلق على نفسها تسمية أحزاب دينية . ولربما كان بن غوريون على حق في اعتقاده بان الأحزاب الدينية خطأ . لكنه خطأ لا يد مسن وجوده في دولة إسرائيل التي وراثت ذلك عن المؤتمرات الصهيونية . وعلى كل حال ، فان وجود هذه الأحزاب موثد امام بن غوريون بالذات سبيل التحالف معها لتأليف الحكومات التي كان على رأسها فاصبحت تقليدا متبعا في دولة إسرائيل .

الفصل الخامس

من هو اليهودي ؟

« أنا يهودي أولاً ، وإسرائيلي بعد ذلك فقط ،
لاعتقادي بأن دولة إسرائيل أوجدت لأجل
الشعب اليهودي بأسره ونسابة منه . هذا مع
العلم بأن مستقبل الشعب اليهودي منذ الآن
فصاعداً يعتمد على بقاء الدولة ونموها وتوسيع
مركزها وكيانها ... »

بن غوريون ، ١٩٥٧

أن ما أعلنه بن غوريون في تصريح تاريخي ، ليأتي بمثابة
« عقيدة يهودي » أو قانون إيمانه (١) ، ولم يلبث أن تحول بعد
مدة قصيرة من الزمن إلى تساؤل مثير للجدل والنقاش على
صعيد المستويات والدوائر المختلفة في إسرائيل . ولا غرو
فالسؤال المطروح عن « ما هو اليهودي » و « من هو
اليهودي » لم يكن ولبس سامته في ربيع ١٩٥٨ ، بل تعود
حذوره إلى قبل ذلك العهد بزمان بعيد ، لتصل إلى قيسام

١ - أنظر Ben Gurion — «Credo of a Jew», Jerusalem Post, July 19, 1957.

الحركة الإصلاحية في الديس اليهودي ، مرورا بعصر التحرر والانبثاق الذي شهدته اليهود في غرب أوروبا وشرقها ، وإلى ظهور الحركة الصهيونية على يد ليو دور هرتزل قبيل نهاية القرن الماضي . لكن السؤال أياه ازداد حدةً والخاصة منذ قيام دولة إسرائيل وتبلور الاعتقاد الصهيوني القائل على لسان بن غوريون بالذات :

« هناك وحدة قومية تجمع بين يهود العالم ... وحدة تقوم على المصير المشترك ، وراثت تاريخي عظيم ومُستشرك ، بالإضافة إلى الأمانسي المشتركة للمستقبل » (٣) .

انه سؤال وثيق الصلة بتلك الحيرة الأيديولوجية التي تعاني منها إسرائيل أشد مما تعانيه أية دولة أخرى . فهي تعيش أزمة الهوية المفقودة من خلال البحث المحسوم عن معنى القومية والأمة . وحيث يسعى أهلها للتوصل إلى تحديد معنى « الإسرائيلية » والتعرف على هويتهم الضائعة .

غير أننا سوف نقنصر في هذا الفصل على تناول السؤال الأول بمفرده على ما بين السؤالين من صلة وثيقة ... تاركين سؤال البحث عن الهوية إلى الفصل الذي يليه . ولا يغوتنا التذكير بما قاله أحد الباحثين الذين تصدوا لهذا الموضوع من أن القضية الديمقراطية بأسرها تؤلف ناحية واحدة من المشكلة الأوسع والتي تدور حول الهوية القومسية والشخصية (٤) .

انتقل السؤال الذي نحن بصدده من طور الكمون إلى حيز الوجود الفعلي في شهر آذار (مارس) ١٩٥٨ . وكسان

٢ - المصدر نفسه .

٣ - انظر Peia ، المصدر السابق ، ص ٥٢ .

السبب المباشر لتحريكه قدوم مهاجرين يهود جدد إلى إسرائيل من البلدان الاشتراكية . فقد اصطحب هؤلاء زوجاتهم الأجنبية أو الأمميات معهم ، وجاؤوا بأولادهم المتحدون من أمهات نصف يهوديات (٤) . ومن المعروف أن « إعلان الاستقلال » قام بمناشدة « الشعب اليهودي في جميع أنحاء المنفى للالتفاف حول يهود إسرائيل ، ومؤازرتهم في مهمات الهجرة والبناء » . كما صدر « قانون العودة » (١٩٥٠) ليعاين في بنده الأول : « يحق لكل يهودي المجيء إلى هذه البلاد بصفة مهاجر عائد » (Oleh) (٥) . وبناء عليه فقد أصدر وزير الداخلية ، وعضو أحداث هاعفودا ، تعليماته بتسجيل المهاجرين واعطائهم الجنسية الإسرائيلية ، بالإضافة إلى ذكر لفظة « يهودي » في تذكرة الهوية الشخصية . وهنا تارت ثائرة الجماعات الدينية وأعلنت معارضتها الشديدة لهذه الإجراءات التي اتخذتها الدولة وفقا لمبادئها العيسا وقوانينها . وأصر المتدينون على اعتماد الشرع اليهودي وحده (halachic law) في تعريف اليهودي . ومعنى ذلك : « يكسون

(٤) راجع Eisenstadt ، المصدر السابق ، ص ٢١٢ (وقد اعتمدنا رواية المؤلف في ذلك) .

(٥) لا بد من التنبيه هنا إلى قيام الظاهرة المعسروفة بـ « المواطنين الخياليين أو المفترضين » (Fictitious Citizens) فهناك الكثير من اليهود الذين يأتون إلى إسرائيل ويحصلون على الجنسية بفعل قانون العودة ، نسيم يغادرونها إلى غير رجعة . مما يتيح لهم مجال الاستفادة من حمل أكثر من جنسية واحدة ، مع العلم أن بين هؤلاء المواطنين الخياليين أناسا مطلوبين من المدالة في بلدان أخرى . (انظر صحيفة The TIMES, Monday,

(Jan. 25, 1965).

المرء يهودياً متى كان مولوداً من أم يهودية » ، والأوجب تكريسهُ وتثبيته على يد الحاخامين . لذا لا يجوز ، في نظر الحاخامين ، اعتبار أبناء المهاجرين الجدد يهوداً ، أو ذكر صفته « يهودي » مقابل خاتمة المذهب في بطاقات الهوية . لكن الوزارة الإسرائيلية تمسكت بموقفها وقامت بإبرام قوانين جديدة في حزيران (يونيو) ١٩٥٨ لإزالة كل التباس طارئ وحفاظاً على قدسية قانون العودة وعقيدة « جمع شمسسل المنفيين » . فما كان من الحزب القومي الديني إلا أن انسحب من حكومة الائتلاف ، تاركاً بن غوريون في غمرة اليأس والحيرة .

وهنا تفتق ذهن بن غوريون عن حيلة جديدة تقضي بطرح المشكلة على « حكماء إسرائيل » البالغ عددهم ٤٣ والمنتشرين في سائر أنحاء العالم . والمعروف أن هؤلاء الحكماء يضمون المفكرين الدينيين والعلمانيين بين يهود العالم (١) . فجاءت اجوبة « الحكماء » لصالح اليهود الأرثوذكسيين ، وزادت القضية تعقيداً وتشويشاً ، أما الحل الذي تم الاتفاق عليه فقد نص على شيء من هذا القبيل : « لا يجب ذكر ديانة القاصر (minor) أو الصغير مقابل خاتمة المذهب ، بل نذكر ديانة الأبوين بدلاً منها » . ومن ناحية أخرى : « يحق لكل سبي أن يعلن عن دينه » (٢) . وبذلك أصبح السبيل

٦ - انظر Talmon ، المصدر السابق ، ص ٢٨٠ ، ولا توجد علاقة بين « حكماء إسرائيل » (43 Sages of Israel) و « حكماء صهيون » (Elders of Zion) الذين ينسب اليهم وضع البروتوكولات الشهيرة التي باتت تهمسلس اسمهم . لذلك اقتضى هذا التنويه .
٧ - نقلاً عن Eisenstadt ، المصدر السابق ، ص ٢١٦ .

ممهدا امام عود الحزب القومي الديني الى الحكومة عام ١٩٦٠ ، حيث تسلم وزارة الداخلية هذه المرة .

لكن انارة السؤال — المشكلة لم تنته عند الحل الذي اتفق الحكم الائتلافي من التصديق والانقياد . بل راحت تشكك منذ ذلك الحين وتتخذ اشكالا متعددة الجوانب ، وحيدة في جوهرها . وسوف نطالعنا من خلال القضايا الثلاث التي نعرضها فيما يلي ، باعتبارها من القضايا التي احدثت ضجة كبيرة في اسرائيل وخارجها ، وذاع صيتها حتى اطلق عليها المؤرخ تالمون في الفصل الذي عقده بعنوان « من هو اليهودي » تسمية « قضية ذاتمة الصيت » (Cause Célèbre) والقضايا التي تعنيها هي التالية : « مشكلة يهود الهند » ، « قضية الراهب دانيسال » ، و « قضية السيدة رئيسا آيتاني » .

١ — مشكلة يهود الهند

تؤلف هذه المشكلة على صعيد الواقع السكاني في اسرائيل جزءا من المشكلة الاوسع للأوضاع والتفرقة العنصرية التي يعاني منها اليهود الشرقيون (السفارديم) على يد اخوانهم في الدين ، اليهود الغربيين (الاشكنازيم) . ولست هنا في معرض الوقوف عند طبيعة تلك المشكلة الخطيرة التي تحتاج الى دراسة مفصلة تدعمها الوثائق والحقائق (أ) . بل نكتفي بالنظر الى مشكلة يهود الهند

أ — يجدر بالقارئ الذي يود التعرف الى هذه المشكلة من مصادرها ، وأحد ضحاياها على السواء ، الرجوع الى الكتاب التالي لأهميته البالغة :

Michael Selzer — The Aryalization of the Jewish State, (New York, 1967), First Edition.

وحدتهم ، ومن زاوية التعصب الحاخامي القائم على العرقية والنحس ، وتحت ستار الحفاظ على نقاء العنصر اليهودي ، كما لا يعكس صفوه معكر أو تشوبه شائبة .

بنو إسرائيل (Benei Israel) جماعة يهودية من الهند ، يبلغ تعدادها العشرة آلاف . هاجر ثلثهم إلى إسرائيل ، بحثا عن الدولة اليهودية التي تعهدت في إعلان استقلالها بـ « ضمان الحفاظ » على المساواة التامة في الحقوق الاجتماعية والسياسية لجميع سكانها دون تفرقة في الدين أو العرق أو الجنس . والمعروف أن قانون العائلة لدى هذه الجماعة يختلف في تفاصيله عن قانون العائلة الحاخامي العام (٩) ، والسائد في إسرائيل . مما جعلهم ضحية الموقف الحاخامي الرسمي من الزواج أو الزواج المختلط . ففي الخمسينات عرضت لهم مشاكل منفردة وأُنفى إعطائهم حاخامون مفردون على مسؤوليتهم . لكن دار الحاخامية رأت من واجبها تناول المشكلة من الأساس في أواخر الخمسينات . فقدمت على خطوة جريئة « لتخطي مرسوم القرن التاسع عشر الذي يمنع الزواج » ، لكن قرارها التقدمي لم يحظ إلا بتأييد الأقلية في المجلس الحاخامي الأكبر . فثارت ثورة الأوساط الأرثوذكسية المتطرفة ، ولم تبدأ إلا بعدد من قامت دار الحاخامية بإدخال تعديلات على فتاوها . وحين هددت ، وجد « بنو إسرائيل » أنفسهم غير راضين عن تلك التدابير التي لا تعتبرهم على قدم المساواة مع سائر فئات الأمة وأفرادها . كما هب ليفي أشكول ليقرع ناقوس الخطر المحقق بقدس الأقداس . وطالب بوضع حد لموقف دار الحاخامية التي باتت تشكل حجر عثرة في سبيل « مبدأ تجميع المنفيين » (١٠) .

٩ - نقلا عن Eisenstadt ، المصدر السابق ، ص ٢١٢ .

- انظر Eisenstadt ، المصدر السابق ، ص ٢١٤ .

وهكذا تراجعت الحاخامية عن موقفها المتشدد وأعلنت قبولها بالحل الوسط على الاساس التالي: «التحقيق في حالات الأبوة والأمومة المشكوك بصحتها في جميع الاحوال» .

٢ - قضية الراهب دانيال

راهب كرمليني يهودي بولوني المولد ، اسمه الحقيقي أزوالد روف آيزن (Rufeisen) ، اشترك في المقاومة السريسة ضد الألمان أثناء الحرب العالمية الثانية ، بعد ان أمضى صباه في بولونيه ، حيث كان عضواً عاملاً في إحدى الحركات الصهيونية الدينية . وصرف عامين في فيلنا بعد نفسه للانتقال الى حياة الرواد في فلسطين (١١) . وقع في قبضة النازيين حين اندلعت الحرب ، لكنه هرب من المعتقل ، ونجح في اقناع الألمان بقبوله كواحد من أبناء الشعب الألماني المنتشر في أوروبا (Volks deutscher) . وما لبث ان أقام صلات وثيقة بالنازيين وتعاون مع الجستابو في وظيفة ترجمان ، مما أتاح له القيام بأنقاذ حياة ١٥٠ يهودي على الأقل . فانضم هؤلاء بدورهم الى جماعات الانصار . اكتشف النازيون أمر أزوالد ، فاعتقلوه . لكنه هرب للمرة الثانية واختبأ في دير راهبات كاثوليكي .

وفي عام ١٩٤٢ اعتنق أزوالد روف آيزن الديانة الكاثوليكية عن اقتناع تام ، وأعد نفسه لدخول سلك الرهبنة والكهنوت بعد الحرب . فجزت سيامته وانضم الى الرهبنة الكرملية ، التي تملك عدداً من الأديرة في فلسطين المحتلة .

١١ - استقيننا معظم المعلومات عن المصدر نفسه ، وعسن

Talmon ، المصدر السابق ، ص ٢٧٨ - ٢٨٠

ثم أعرب الراهب دانيال عن رغبته في الهجرة إلى الدولة اليهودية ، إذ اعتبر نفسه يهودياً من الناحية الانسية . وصل إلى إسرائيل وتقدم من وزير الداخلية بطلب للحصول على الجنسية الإسرائيلية وفقاً لقانون العودة . كما طلب أن تمتلئ الخانة في بطاقة هويته مقابل « النسب » بلفظة « يهودي » .

وهنا رفض وزير الداخلية أجابته بطلبه ، مستنداً إلى التمسك باليهودية فقط من حق الشخص الذي يعلن عن كونه يهودياً صادقاً ومخلصاً ، دون خداع أو زيف (bona fide) وعرض الوزير عليه مواطنة عن طريق التجنس (By Naturalization) . لكن الراهب دانيال رفض العرض وقام برفع قضيته إلى محكمة العدل العليا ، التي التأمت في شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٢ للنظر في هذه القضية .

وبعد المداولات قرر القضاة الخمسة الكبار بأن المرتد (Apostate) عن دينه لا حق له بأن يكون يهودياً معترفاً به في إسرائيل . فاعتناقه الديانة المسيحية أبطل كونه يهودياً . وقد لاحظ أبرز نشأت أن بعض قضاة المحكمة بنوا حكمهم على ما دعوه بـ « الوعي التاريخي للشعب وتقليده » . وذلك يعني في رأي أكثرية القضاة ، كما لخصه القاضي سيلبرغ ، أن

« القاسم المشترك لجميع الناس القاطنين في إسرائيل (باستثناء أقلية ضئيلة جداً) هو أننا لا نقطع عن ماضينا التاريخي ولا نشكر لتسراث الأبنساء والأجداد » (١٢) .

وهنا أصبح الراهب دانيال بلا جنسية قومية : فهو ليس يهودياً ، ولا بولونياً . ويجب ترك خانة النسب فارغة .

أي أن المحكمة أيدت حكم وزير الداخلية ورفضت اعتباره يهودياً . بينما طلع الكنيست بتعريف لليهودي مفاده أن « اليهودي يكون يهودياً فقط متى لم يكن معتقلاً لإيمان ديانة أخرى غير اليهودية » . ولم يعأ برأي أحد القضاة المخالف ؛ « اليهودي هو الشخص الذي يشعر بيهوديته ويعترف نفسه بالاستناد إليها » .

وتأتي قضية الراهب الكرمل دانيال بمثابة دليل قاطع على أن الهوية الدينية هي الشرط الضروري واللازم لجميع الذين يدعون الانتماء إلى الكيان اليهودي . مع العلم بأن الأقلية المقيمة في إسرائيل ليست أقوى بكثير من تلك الأقليات المقيمة في الدولة من غير اليهود ، والتي أعطيت الجنسية الإسرائيلية لكنها لا تزال في الدرجة الثانية من المواطنة . أفلا يعني ذلك كله أن الهوية الدينية في إسرائيل وحدها مفتاح الدخول إلى جنة المواطنة من الدرجة الأولى ، والأسلوب المتبع للحفاظ على النقاء العرقي بحجة التعلق بتقاليد التراث التاريخي ؟ لقد علق المؤرخ الإسرائيلي تالمون على ذلك بقوله :

« ها نحن نجد أنفسنا أزاء جماعة اعتبرها الناس طيلة آلاف من السنين ، وغالباً ما أجبروها أن تكون أشد الفئات عناداً في عشايريتها وانعزاليتهما الاستثنائية ، غير أنه لا يزال ضرباً من المحال ، بعد مضي حوالي ٣٥٠٠ سنة عليها ، تحديد من ينتمي إليها ومن يعتبر خارجاً عنها » (١٢) .

فما هي المقاييس التي تعتمد عليها دار المحاكمية في تعريف اليهودي ، أن لم تكن مقاييس دينية قائمة على النقاء العرقي والتفرقة العنصرية ؟ وكيف تجد « أقدم الديانات وامسرق

الشعوب اطلاقاً » نفسها وسط مفارقات عجيبة من هذا النوع ؟ لننظر في القضية الثالثة ، علها تفيدنا وتقطع الجدل .

قضية السيدة رينا آيتاني

كانت السيدة آيتاني عضواً نشيطاً في المجلس البلدي لمدينة الناصرة . والواقع انها مثلت حزب الماباي الحاكم في دار البلدية . انارت غضب الأحزاب الدينية ، شريكة حزبها في الحكومة الائتلافية ، حين عارضت تخصيص مساعدات مالية لاحدى روضات الاطفال التابعة لهيئات دينية . فسسارع المتدينون الى نبش ماضيها والتدقيق في صحة أوراقها الشخصية والثبوتية . ماذا وجدوا ؟

مهاجرة من المانية ، قاست الأمرين على يد النازيين وتحدث قيود الهجرة البريطانية ابان الانتداب ، فدخلت فلسطين خلصة بطرق غير شرعية اثناء الفترة التي اعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية . خدمت في الجيش الاسرائيلي وبرزت في أداء واجبها ، كما ان نشاطاتها اللاحقة تعكس غير تهسا وحماسهسا الشديدين وحمسهسا الوطني اليهسسودي والاسرائيلي (١٤) .

حين هاجت خواطر المتدينين ، سرت الاشاعة بسان السيدة العاملة لم تكن مولودة من أم يهودية ، وانها لم تعتنق الديانة اليهودية في حياتها . لذلك ، فهي ليست يهوديسة حقاً . وهنا قامت دائرة النفوس بمتابعة القضية ، فارسلت

١٤ — المصدر نفسه ، انظر ايضا «On Rina Eitani's Case Nationality». New York Times, Jan. 29, 1965
TIME Magazine, Feb. 12, 1965.

الى دوائر النفوس الألمانية تطلب منها المعلومات اللازمة عمن
الأصول العرقية التي تحدثت منها والددة السيدة آيتاني .
وسرعان ما جاء الجواب الذي دفع بوزير الداخلية السيسى
مطالبها بارجاع جواز سفرها على جناح السرعة . لانها
حصلت على المواطنة الاسرائيلية بناء على ادعاءات خاطئة .
مع العلم بان قانون جمع شمل المنفيين (قانون العودة) يدخل
اليهودية حق الحصول على الجنسية بصورة آلية . وهسي
بالتالي ليست يهودية على الاطلاق . فالزواج المدني فسير
معترف بشرعيته في دولة اسرائيل ، وزواجها من يهودي لا
يجعل منها يهودية ، متى كانت الأم غير يهودية .

ومن الطريف ان دار الحاخامية التي اصررت على عدم
شرعية الزواج ، ما لم تتم مراسم الاهتداء الى المسلمين
اليهودي واعتناق اليهودية بصورة رسمية ، اصررت عمن
تردها في اقامة تلك المراسم لرسمها بان دخول السيدة آيتاني
الى حظيرة الدين القويم لن يكون صادرا الآن عمن اعتقاد
راسخ وايمان صحيح (١٥) . بينما نجد تالمون بالذات يؤكد
لنا ان المعلومات التي توفرت فيما بعد تشير الى كون « الأم
الآرية » لم تتخل عمن زوجها الذي لا ينتمي الى العرق الآري
في ساعة الخطر . بل امنت له الحماية اللازمة ولم تنكسر
لوالاه اليهودي واخلاص اولادهما لديانة الاب . وقد علق تالمون
على ذلك بقوله :

« ان مجرد فكرة استعانة مسؤول رسمي ، امرايلى
... يهودي ، بالسجلات النازية عن الأجداد « الآريين »
و « غير الآريين » كانت مبعثا لاعمى مشاعس

الاشتمار في النفوس « (١١) » .

أفلا تأتي هذه القصة المثيرة بمثابة دليل قاطع على تلك العنصرية البيولوجية التي برع في استخدامها أولئك الذين اضطهدوا اليهود وتوسلوا للقضاء عليهم وتصفيهم ؟ وكيف لا بشكل أصرار المحاكمين على إجراء مراسم الاهتداء إلى الدين القويم ، متى كان باعثه الاقتناع الصادق بالطبع ، دليلاً جديداً على ممارسة الضغط والجور إلى الإكراه في الدين ، أن بن غوريون بالذات يواجه المشكلة أياها في مقر داره . فإنه متزوج من فتاة إنجليزية أممية ، وبذلك يكون حفيده خارج اليهودية ، أو من « الأغيار » و « الأجانب » بالمعنى الحرفي (« Goy ») . ولم يشفع له كونه رائد الائتلاف بين الماباي والحزب القومي الديني ، أو الرجل الذي ساهم أكثر من غيره خلال العقدين الماضيين لقيام دولة إسرائيل في أضفاء طابع عقلية وتفكيره على الدولة اليهودية . نعم ، لم يشفع له ذلك كله ليضمن له البقاء بمنأى عن سلطات محاكم التفتيش المحاخامية وبمنجاة عن أحكامها التعسفية والعنصرية وسطوتها الجائرة .

إن مشكلة القيود العنصرية والعرافيل الدينية التي يرضعها المحاخامون في طريق الدولة الصهيونية ليست بالمشكلة الطارئة أو القابلة للحل ، أن لم يكن الزوال من حيز الوجود الإسرائيلي . فهي تنطوي على الكثير من المعطيات القابعة في صلب المقومات الصهيونية والتي لا يمكن بالتالي تجاهلها . إذ تكشف لنا عن رسوخ البعد الديني للحركة الصهيونية وحضوره الدائم في واقعها العنصري ، مهما أشتد عزمها على التنصل من ذلك والاحتفاء خلف مظاهر علمانية معينة . وهي مشكلة لا تغال اليهود في إسرائيل وحدهم ، فيما أسسوا

أخذنا بالرأي الصهيوني الذي يعبر عنه بن غوريون من خلال قوله أن يهود العالم تجمع بينهم الوحدة القومية ، وهم يؤلفون بالتالي أمة قائمة بذاتها . وقد نبته المؤرخ تالمون إلى مسألتين ذي علاقة مباشرة بمشكلة النزاع بين الكنيسة والدولة في إسرائيل .

المشكلة أو المسألة الأولى تتعلق بيهود الدياسبورا . وهنا يقول تالمون بأن أشد القوميين العلمانية في الدولة الصهيونية نهزم قضية اليهود المنتشرين في العالم الغربي . فالكنيس اليهودي لا يزال وحده محور الهوية الذاتية اليهودية في بلدان الغرب (١٧) . وكل تخفيض للحواجس الدينية في إسرائيل يؤدي إلى المزيد من علمنة الحياة في الدولة اليهودية ، سوف يؤول بدوره إلى إزالة الضوابط والموانع التي تحول حتى الآن دون تزواج اليهود الغربيين واندماجهم التام (١٨) ، مما يعني أن دولة إسرائيل الرامية إلى جمع شمل يهود العالم لنترك تمسك الإدراك بأن الدين اليهودي وحده القاسم المشترك بين اليهود . وتتحوف من أن يؤدي تحرر اليهود واختلاطهم بغيرهم إلى إضعاف عنصرهم وزعزعة ولائهم الديني . وهذا ما تعنيه العلمانية في نظرها ، على ما يبدو .

أما المسألة الثانية فهي متفرعة عن الأولى ، لا بل تؤلف الوجه الآخر للمعضلة التي تواجهها الصهيونية منذ قيام دولتها . فمن المعروف ، مثلاً ، أن الصهيونية العالمية ودولة إسرائيل تحددهما الرغبة العارمة لاستقدام المزيد من يهود الاتحاد السوفياتي إلى إسرائيل . والسبب الرئيسي المباشر لهذه الرغبة يعود إلى اعتبارات تتناول تركيب السكان في

١٧ - المصدر نفسه ، ص ٢٨٦

١٨ - انتمه على الصفحة التالية ...

١٩ - المصدر نفسه .

المجتمع الإسرائيلي ، اذ تسعى القنات الاشكنازية التسيي
تسيطر على مقدرات الدولة والحكم الى احداث توازن سكاني

وهنا تجدر الإشارة الى موقف نفر من المثقفين اليهود
في اوروبا الغربية من مسألة الروابط التي تشد يهود
إسرائيل الى يهود الدياسبورا والعكس بالعكس . فقد
تساءل هؤلاء عن معنى الاستمرار في اعتبار يهود العالم
وحدة قومية وشعبا واحدا بعد ان قام الوطن القومي
اليهودي وأنشئت دولة إسرائيل . وأثار معظمهم
مسألة الولاء المزدوج ، مثلما فعل آرثر كوستلر وريمون
آرون . فنجاء كتاب حديث العهد ، بالفلسفة الألمانية ،
ليتبنشني موقفا مماثلا . (انظر : William Schlam, Wer
ist Jude, Ein Selbstgespräch, Seewald Verlag,
Stuttgart, 1964)

ومن المعروف ان مؤلف هذا الكتاب الذي عنوانه « من
يكون اليهودي ؟ » يضع نفسه ، نيابة عن يهود
الدياسبورا ، امام الخيار التالي : اما الذهاب السبي
إسرائيل كيهودي ، طائعا ومختارا ، او انتقاء وطن ثان
في مكان ما ، والتخلي نهائيا عن الفكرة القائلة بسان
اليهودي يعيش في غربة عن وطنه ، في بلاد التفرسي
والشتات . بينما سبق لليهودي الفرنسي ريمون آرون
ان كتب حول موضوع « اليهود ودولسة إسرائيل »
(انظر جريدة Le Figaro Littéraire, 24 Fév. 1962)
الكلام التالي نصه :

لكل انسان ان يحب وطنه ويعبد الهه ، كما انسه
يستطيع الانتماء الى طائفة دينية والسبي وحسدة
سياسية . لكن ما من احد يجزئ على المطالبة بحق
المواطنة المزدوجة . لان جوهر المواطنة هو اطاعة
قوانين الدولة ، وقبل كل شيء ، الوفاء بالالتزامات
العسكرية . باستطاعني ان اكون فرنسية يهودي
المذهب ، ولا يمكنني ان اكون فرنسية واسرائيلية في
آن واحد معا .

بين السفارديين الذين يزداد عددهم بصورة مستمرة ، دون ان تكون مكانتهم في البلاد متكافئة مع واقعهم الاكثري ، وبين الاشكنازيين الذين يمثلون « اليهود البيض » المتفوقين على مسا عداهم (١٩) . ولو تحققت الرغبة الصهيونية في قيام الاتحاد السوفياتي برفع القيود التي تمنع هجرة يهوده الى اسرائيل فان الدولة اليهودية التي لا تستطيع ابقاء الحاخامسين في معابدهم وابعادهم عن السياسة سوف تواجه مشكلة عويصة . لماذا ؟ لان ذلك السيل العرم من اليهود السوفيات يأتي من زيجات وولادات تنعدم شرعيتها في نظائر القانسون الحاخامي (٢٠) . وليس من السهل التكون بما سيكون عليه الحل آنذاك للخروج من هذه الورطة الصعبة . كما انه من المستبعد ان يقوم الحاخامسون باستنباط حل ديني يقسره الشرع اليهودي . وربما أدى تدفق تلك الأعداد الكبيرة من هؤلاء المهاجرين - هذا فيما لو تحقق حلم الصهيونيين في مستقبل قريب - الى اعتماد حل سياسي صهيوني يفسح مصلحة الدولة التوسعية ومبدأ « جمع المنفيين » فسوق مصلحة الاعتبارات الدينية والنسويات التي يقوم عليها الحكم الائتلافي .

على ان ذلك كله لن يؤدي الى علمنة الدولة اليهودية أو تحقيق الفصل بين الدين والدولة واعتماد مقاييس عصرية ، تأباهمها الصهيونية ، لتحديث الهوية اليهودية . والسبب الذي يتبادر الى اذهان الصهيونيين بالسلطات يعود بنا الى التلاحم الوثيق بين الصهيونية والدين اليهودي ،

١٩ - هنا ايضا يحسن الرجوع الى كتاب Selzer
الآنف الذكر : « الطابع الأري للدولة اليهودية » .

٢٠ - انظر Talmon ، المصدر السابق ، ص ٢٨٦ .
مكتبة المقتدين الإسلامية

او بعض المعتقدات الرئيسية في هذا الدين . فلنستمع الى
بن غوريون يتلو علينا قانون ايمانه الصهيوني :

« ان ما ضمن بقاء الشعب اليهودي عبر الاجيال ،
وادي الى خلق الدولة ، هو رؤيا المسيح المنتظر
لدى انبياء اسرائيل ، ورؤيا خلاص الشعب اليهودي
ومعه الإنسانية جمعاء . ودولة اسرائيل هي اداة
لتحقيق هذه الرؤيا عن المسيح المنتظر » (٢١) .

وما علينا سوى تذكر الحجة التي يلجأ اليها المتدينون
لتدعيم موقفهم المتصلب ازاء دعاء العلمانية وفي معرض
الدفاع عن اتهامهم للارثوذكسية بانها تستخدم السدين
اليهودي بمثابة افيون للقومية . يقول اليهود الارثوذكسيون
ان المزايم اليهودية لاسترجاع فلسطين والحديث عن الحق
اليهودي التاريخي بفلسطين ، تفتقر الى اساس ثابت فيما
لو جرى اقضاء مسألة الايمان بالوعد الالهي وفكرة الشعب
الذي اخذاره الرب واصطفاه . مما يؤدي حتما الى اظهار
اليهود بمظهر الغزاة الفاتحين والامبرياليين (٢٢) . وهذا هو
الواقع العملي الذي لا سبيل الى نكرانه ، حتى نظر المرء الى
المسألة اليهودية من الزاوية الصهيونية العلمانية . كما انه
لا يساورنا مطلق شك بوعي الصهيونية لهذا المازق الحرج
وبحثها الدائم عن العلول والمخارج . وكيف ننسى ان
العلمانيين بالذات ، على حد قول تالمون ، هم الذين رفعوا
علم النار في اسرائيل الى سكرة ديانة قومية تحظى بنوع
معييب من التقديس !

٢١ - راجع مقالة بن غوريون في صحيفة الجيروساليم

پوست «Credo of a Jew» ، المصدر السابق .

٢٢ - نقلا عن Talmon ، المصدر السابق ، ص ٢٩٣ .

غير انه لا سبيل الى تكرار القاسم المشترك الذي يلتقي
كل من العلمانيين والتدينين على السواء ، وبرغم المواقف
لرفة لدى الفريقين . فالسواد الاعظم من دعاة العلمانية ، على
يد معارضة النزعة الشيوقراطية ، يؤيد فكرة اسرائيل
دولة يهودية ، ويأخذ على عاتقه بالتالي مسؤولية خاصة في
فاظ على التقليد الديني اليهودي ، نعلمه بان الطقوس
بنية أصبحت وثيقة الارتباط بكيان الشعب اليهودي .
المحتمل تماما - على حد قول فاين ، مثلا - ان تجد
ايليا ملحدنا عن قناعة يعارض تأييد الحكومة او سماحها
ية الخزائير في اسرائيل (٢٢) . وليس صدور اقتراح
و الى فصل الدين عن الدولة عن عضو ارتودكسي فسي
ارة الاسرائيلية سوى من قبيل الاحراج لزملائه
مانيين في الحكم (٢٤) . فهو يعرف دون شك انه يضعهم
في مسأرك حرج ، لكي يمنح جديدة العلمانية التي
بولها . وقد عبر «فاين» عن المعضلة التي يعاني من جرائها
العلمانية بقوله :

« على الرغم من قلق الكثيرين من العلمانيين
وانزعاجهم لفكرة الشيوقراطية ، فانهم يجسدون
انفسهم اكثر قلقا واشد انزعاجا من مجرد التفكير
بالرفض الصريح لعقيدة دينية ، حتى ولو جرى
تفسيرها بصورة متطرفة ، كان الحفاظ عليها احدي
المقومات الاساسية (raison d'être) للدولة
اليهودية » (٢٥) .

بينما نجد المؤرخ تالمون يؤكد هذا القول على طريقته

- انظر Fein ، المصدر السابق ، ص ٥١ .
- نقلا عن Talmon ، المصدر السابق ، ص ٢٩٤
- انظر Fein ، المصدر السابق ، ص ٥١ .

الخاصة ، وفي معرض تناوله لسؤال « من هو اليهودي » وقضية الدين والدولة في إسرائيل ، حيث يعلن :
 « لا يمكن تصور دولة يهودية دون أن تجسد هذه الدولة انماطاً تاريخية عريقة في القدم ، وهي الانماط التي حافظت على هوية الشعب اليهودي وتألفت منها شخصيته التاريخية المميزة » (٢٦) .

وإذا كان الأمر كذلك ، فلا بد من التساؤل عما حل بتلك الهوية العريقة في القدم . فهي ضائعة في دولة إسرائيل ، والكُل يجد السعي في البحث عنها . وليست قضية « من هو اليهودي » سوى إحدى نواحيها البارزة في حياة المجتمع الإسرائيلي ومشاكله السياسية .

على أن الوقت قد يطول ويمتد (لأن الصهيونية تريد له ذلك) قبل وصول اليهودي الإسرائيلي خاصة ، والإنسان اليهودي بشكل عام ، إلى حيث يصبح فض النزاع القائم بين الدين والدولة ، أو بين الشيوقراطية والعلمانية ، منوطاً بالموقف الذي يتحدث عنه وليام شلام في كتابه : «على كل يهودي أن يقرر بمفرده ما إذا كان يهودياً قومياً أم يهودياً دينياً أم غير يهودي على الإطلاق» . فاليهودي ينظر مؤلف الكتاب هو من أراد أن يكون يهودياً . والتعريف الوحيد الذي يقبله العقل والمنطق يعتبر أن «من يكون يهودياً» مسألة لا يقررها المبدأ للمساوية أو الصهيونيون ، بل هي مسن اختصاص كل يهودي بمفرده ، وهو يقررها بنفسه ولنفسه . ولنتذكر في هذا المقام تلك النصيحة التي أسداها أب فرنسي لابنه حصول ميوله وآرائه السياسية والدينية ، إذ خاطبه قائلاً :

« أسمح لك باعتراف المذهب السياسي أو الديني الذي يبدو لك صحيحاً غير أن هناك أمراً لن أتساهل به مطلقاً : وهو أن تكون صهيونياً في فرنسا » .

(انظر مجلة *Esprit* الفرنسية ، عدد خاص ، أيلول ١٩٦٦ ، ص ١٩٢ - ١٩٣) . ويبدو من إقامة الابن في إسرائيل أنه فهم المشوالة جيداً !

الفصل السادس

البحث عن الهوية

« تصنف سائر البلدان على الأغلب بحتمية لا تتشارك فيها إسرائيل . فهي إما بلدان كانت موجودة كأمم مستقلة طيلة سنين عديدة ، أو أن شعوبها قد عاشت ، منذ قديم الأزمنة ، داخل حدود جغري معينة حديثا . بينما يختلف الأمر بالنسبة للإسرائيليين ، إذ لا توجد طريق سهلة توصلهم إلى التفاهم مسبق ما يعنيه لديهم . فهو بلد استعماري أو مصطنع ، أوجدوه بأنفسهم ، وذلك من نواح عامة جدا وعلى الرغم من الماضي التوراتي » .
(Leonard Fein : Politics in Israel, p. 64).

ذكرنا في فصل سابق أن المنظمة الصهيونية العالمية اجتمعتها التنفيذية كانت أشبه ما تكون بالحكومة التي راحت تبحث ، طيلة خمسين عاما ، عن دولة تأتي صنيعة الاستعمار اليهودي وجهوده للاستيلاء على فلسطين . ويصدق القول على أن إسرائيل ، منذ قيامها وحتى الساعة ، لا تزال تعيش في طور الدولة التي تبحث عن همة . كما أن الغزلة التي تعاني منها إسرائيل ليس مردها من هذه الزاوية إلى العداء الذي يكنه العالم العربي تجاه الدولة الصهيونية ، بل هو ما هي نابعة من طبيعة الدولة والمجتمع والأسس التي

تقوم عليها الدولة وتستمد منها . ولا شك أن مفهوم الهوية (Identity) يشكل - على حد قول فاين - أداة نافعة إلى أبعد الحدود في القيام بالبحث السياسي ودراسة الحياة السياسية في إسرائيل بنوع خاص ، لذلك يصح النظر إلى المشكلة الدينية في إسرائيل من زاوية البحث القائلين مستند قيامها على الهوية الدينية والقومية على حد سواء ، على ما بين السياسي والدين من تحالفات وترابطات تجمع بينها في أغلب الأحيان .

وعلمنا بأن تالمون يعتبر « البحث اليأس عن الهوية القومية لدى الجيل الشاب في إسرائيل » (١) . أحد الأسباب التي تقبع وراء ازدياد حدة المطالب الدينية ونضع اليهود الأرثوذكسيين في موقف الهجوم المستمر (٢) .

- ١ - انظر Talmon ، المصدر السابق ، ص ٢٨٨ .
- ٢ - بينما نجد أيزنشتات يقوم بتعليل « النزعات المقاتلة » (Militant tendencies) لدى العسكر الديني والمؤمنين :
 أولاً على أساس كونها تستمد القوة مما يستلزمه به « الأضعاف المستمر للعناصر الصهيونية في العسكر الديني » (المصدر السابق ، ص ٢١٩) ، وثانياً ومن جراء تقوية العناصر الأرثوذكسية الدينية الأشد تطرفاً والأكثر حماساً للقتال . فهذه الأخيرة لها مسوقف « معروف » أراء الدولة وقوانينها ، إذ ينسجم بالالتباس ويقوم على ما تجوز تسمينه بـ « بتكافؤ الضدين » .
 لذا يرى استاذ علم الاجتماع في مواقف الفئة الأرثوذكسية المتطرفة « رغبة للاستمرار في العهد ذلك النمط من ثقافة الأقلية المغلقة » الذي تميزت به الجماعات - انتمت على الصفحة التالية -

فما هي طبيعة هذا البحث عن الهوية في اسرائيل ؟ وكيف تكشف لنا هذه المسألة الهامة عن دور الدين والعامل الديني اليهودي في تحديد هوية المجتمع الاسرائيلي القائِم على ذلك الخليط العجيب من الاصول الانثى المتنافرة ؟ ثم ، لماذا تنفرد اسرائيل ، دون سائر البلدان في العالم ، بهذا المقدار الواسع من ضياع الهوية أو انعدامها ، وعلى الرغم من جميع الادعاءات الصهيونية بان يهود العالم يؤلفون امة واحدة ، وتجمع بينهم رابطة القومية اليهودية ؟

يؤكد لنا فايسن في الفصل الذي عقده حول « متابعي النضد » في الحياة السياسية الاسرائيلية بان البحث الصهيوني عن الهوية لا ينعلم وفرة التعريفات التي تحدد تلك الهوية ، بل ينقصه الاجماع بالآخرى . ولا ضير هنالك

اليهودية في اوروبا الشرقية ، دون ان تأخذ بعين الاعتبار الواقع الجديد اوجسود دولة يهودية .
(المصدر نفسه) .

فهل كانت القوى الدينية تتراجع عن روحها المقاتلة وموقفها الهجومي لو جرت تقوية العناصر الصهيونية لديها ، بدلا من الاضعاف الذي ينتابها باستمرار وربما تعني عملية حقن القوى الدينية بمزيد من الصهيونية مجرد اقناعها بالتخلي عن تطرفها ومهادنة الدولة والكف عن احراج سلطاتها في عديدة من المسائل التي تشغل الاوساط الاسرائيلية بين الحين والآخر . وربما تهدف ايضا الى حمل المدينين على القبول بحد أدنى أو ثابت ، ومتفق عليه بين سائر الفرقاء المعنيين ، من الاجراءات العلمانية الطابع .

في استحضار ما مر معنا حتى الآن من تعريفات ، انمسا
بالاستناد الى الصياغات التي يوردها فايس في كتابه . فهو
يتحدث عن المواقف الخمسة التالية :

١ - النويديون : اسرائيل وعسك الله والتوراة
قانونها .

٢ - الصهيونيون الرواد : يحلون بنظام جديد
ينبعث على انقاض رماد اليشوف .

٣ - السويون : يتطلعون الى الخلاص من اللاهوت
والايدولوجية ، حتى تصبح اسرائيل « امة
مثل سائر الامم » .

٤ - الاسرائيليون الافحاج : يعتبرون مطالب
اسرائيل « اليهودي » بنوع من اللامبالاة
النسيية .

٥ - اليهود المحسرون : ينظرون السبي الدولة
باعتبارها مجرد الوضع القانوني لواقعة الشعب
وكيانه القومي (٢) .

غير ان جميع هذه التعريفات لا تنكر الى حد ادنى ، على
الأقل ، للعلاقة بالطابع اليهودي والابقاء على التقاليد الدينية
التي لا مناص من مساهمتها في تعيين هوية المجتمع وتحديد
معالمه السياسية والقومية . ولا يفوتنا التنبه السبي دور
المؤسسات التربوية في هذا الحق . فالتأحية الثقافية هي
بالتالي اقرب ما تكون الى طبيعة المشكلة التي نحن بصدد
وهنا يبرز دور المؤسسات الدينية من جديد واصرارها على

النسب في خط مستقل ومميز . فما هو دور الدين في التعليم الإسرائيلي ؟

التعليم والدين

صدر قانون التعليم الرسمي عام ١٩٥٣ لينص على الإلزامية من جهة ، ول يؤكد ، من جهة ثانية ، على مساواة الصهاينة في المدارس الإسرائيلية من نشاط تربوي وتعليمي غايته العمل لوحدة الحياة القومية . فنجاء بمثابة دليل جديد على الجهود التي تبذلها الدولة الصهيونية « لتوحيد » أبنائها وتعزيز الوعي اليهودي في نفوسهم . ولا عجب أن نجد الدولة تلجأ إلى حقن التربة لكي تجعل من يهودها أمة قومية لها طابعها المميز . لكن التعليم الديني لم يلعب دوراً بارزاً في الحاج الإسرائيلي ويتناول الموضوعون .

والمعروف أن إسرائيل تحوي نوعين من المدارس : المدارس الحكومية ، التي تستوعب ثلثي مجموع الطلاب ، والمدارس الدينية الحكومية أو الرسمية ، التي تعنى بتعليم الثلث الباقي وتراعي المبادئ الأرثوذكسية الدينية . على أن الهيئات الدينية لم تكثف بها حققتها من تبني الدولة للمدارس التي تخضع لإشرافها . بل راحت تطالب بمساعدات الدولة المالية ، فحصلت عليها . كما نالت اعترافاً تاماً بنظام التعليم الديني الثانوي . واستطاعت حمل وزير التعليم في إسرائيل عام ١٩٥٧ على إدخال مادة جديدة في البرنامج وجعلها إلزامية في جميع المدارس الرسمية .

هذه المادة الجديدة تسمى « الوعي اليهودي » (Jewish Consciousness) ، إذ تهدف إلى « تعميق معرفة الطالب بالقيم اليهودية » وإلى « توسيع اهتمامه بشؤون مكتبة المعتقدات الإسلامية

الدياسپورا (٤) . ويشتمل منهاجها على تلقين الطالبين « امثولات في المعتقدات والتقاليد والفكر اليهودية » وتعليمه التوراة والتلمود (٥) . بالإضافة الى « الفكري اليهودي » ، والفولكلور الديني اليهودي . أي ان الغاية من ادخال مادة « الوجدان اليهودي » في منهاج التدريس ليست سوى « تهويد » الطلاب وتنشئتهم على « القيسم التربوية اليهودية » ، وتعريفهم بالأعياد اليهودية والصهيونية والمفرد الذي يتطوي عليه كل عيد من الأعياد اليهودية المعروفة . ولا غرو فان التسمية المعطاة لهذه المادة الدراسية الجديدة في البرنامج التعليمي الاسرائيلي - « الوجدان اليهودي » - تكفي وحدها للكشف عما يرمي اليه المرتسون الصهيونيون من وراء تلقين النشء مسائل من هسلدا القليل . فهم يخلطون بين الدين والقومية ، ويعملون على تسخير عقائد دينية معينة في خدمة اغراض قومية أو توسمية معينة ، غير عابئين بالمحتوى الاخلاقي السامي للتعاليم التي تحملها الأديان . وليس من قبيل المبالغة ان يبادر بعض العلمانيين الصهيونيين الى اتهام الجوسات الارثوذكسية المتدينة باستعمال الدين اليهودي كأفيون لتخدير القومية . على الرغم من رد المتدينين القائل بان التمييز بين الدين والقومية في حد ذاته يمثل طريقة أو نمطا في التفكير غريباً كل الغرابة من التقليد اليهودي ، وذهابهم الى حد اعتبار كل تمسك من هذا النوع ضرباً من الارتداد على الدين وعن تعاليمه ومعتقداته (٦) .

٤ - انظر Casper ، المصدر السابق ، ص ١٦ . والتسمية

العبرانية الرسمية هي (Toda's Yehudit) .

٥ - انظر Talmon ، المصدر السابق ، ص ٢٩٤ .

٦ - المصدر نفسه ، ص ٢٩٣ .

وقد تبين لنا فيما تقدم ما يعنيه الحاج المتدينين في التشديد على التطابق بين الدين والقومية من ضروب الضغط والاكراه والتحرير والتكفير . أفلا يعني ذلك أن المحتوى الديني لدعوة القومية اليهودية يفرض نفسه عرضاً على الصهيونية ، ويجعل من مسألة البحث عن الهوية الدينية والثقافية لليهود المقيمين في اسرائيل إحدى الميزات البارزة في الحياة والتفكير والتعبير . ومن الملاحظات التي يسجلها فايس في كتابه ، تلك التي تقول « أن الاسرائيليين لا يتحدثون عن هذه المسائل بسهولة أو بصراحة » (٧) . وهو يعني بقوله هذا تلك المسائل المتعلقة بالوضع اللاسوي للبحث المؤوب عن هوية معينة .

ثم ما هي الغاية من « توسيع اهتمام الطالب بيهود الدياسبورا » ؟ هل تكون مجرد العمل على تقوية الروابط المدنية بين اسرائيل ويهود العالم أم تؤلف جزءاً لا يتجزأ مما يدعو ميخائيل سيلتزر ، في كتابه المشهور اليه آنفاً ، إلى « الحاجة إلى صياغة اليهود » (The Need to Formulate Jewishness) فقد تساءل الكاتب المذكور عما تعنيه لفظة « الدولة اليهودية » ، وهل تؤلف الجماعات اليهودية خارج اسرائيل « توابيع » للدولة اليهودية ، بينما يكون أفرادها بمثابة « اسرائيليين في المنفى » . وانتهى إلى القول :

« ... لو كانت اسرائيل هي الدولة اليهودية ، لوجب بحكم الضرورة اعتبار المعايير الاسرائيلية معايير يهودية ، ولترتب على اليهود في خارج اسرائيل تسني هذه المعايير ، اذا كانوا يرغبون في الاستمرار على اعتبار انفسهم يهوداً » (٨) .

٧ - انظر Fein ، المصدر السابق ، ص ٦٦ .

٨ - انظر Selzer ، المصدر السابق ، ص ١٥ .

فلو سلمنا جدلاً بأن الهوية الدينية ، التي كانت بمثابة الشرط الأساسي لجميع أولئك الذين يدعون الانتماء إلى « الكيان اليهودي » ، ليست الطابع المميز للواقع الإسرائيلي المنطوق ، لوجب علينا طرح السؤال التالي : « ماذا تكون نقطة الارتكاز الجديدة (أو نقاط الارتكاز) في تعيين الهوية اليهودية وفهم اليهودية لذاتها ؟ » . وهل تصدق التكهّنات التي يطلقها المؤرخ نالمون من خلال قوله : « ربما أصبح من الممكن عند ذلك (في المستقبل ؟) أن يختار اليهودي دينه بحرية كما يختار مذهبه أو نظامه الفلسفي ، ويبقى مع ذلك يهودياً » (٩) . طبعاً أن هذا التكهّن لا معنى له إطلاقاً قبل توفر نقاط الارتكاز الجديدة لتعيين الهوية اليهودية بموجبها . ولا يمكن بالتالي أن يعني شيئاً ، إلا حين يتمكن الواقع الإسرائيلي الحالي من القفز على ظله ، أو من التغلب على طابعه العنصري البغيض . غير أن الدلائل المتوفرة حتى الآن لا تشجع على توقعات من هذا النوع أبداً .

الهوية « الكنعانية »

توجد جماعة من الشباب الإسرائيلي تطلق على نفسها تسمية « العبرانيين الفتيان » (Hatzvrim Hatz'irim; Young Hebrews) بينما يلقبها العديد من الإسرائيليين بـ « جماعة الكنعانيين » (١٠) . معظم أفراد هذه الجماعة من مواليد سنة

٩ - انظر Talmon ، المصدر السابق ، ص ٢٧٩ - ٢٨٠ .

١٠ - سبق أن أُلّف هذه الدراسة أن تناول موضوع الكنعانيين في كتابه عن « إسرائيل الكبرى » (منشورات مركز الأبحاث ، سلسلة كتب فلسطينية « ١٣ ») . ولا حاجة إلى تكرار الأمور التي وردت هناك .

اسرائيل المعروفين بـ « الصَّيْبَرَا » (Sabras) . وهم يرفضون الثقافة اليهودية التي جرى تطويرها خلال قرون « الشتات » ، كما يودون قطع اتصالاتهم بيهود الدياسبورا ، ويطالبون اسرائيل بالتحرر من اعتمادها السياسي والاقتصادي على عالم الدياسبورا .

يعتبر هؤلاء ان الدين من المسائل الشخصية التي تهم الفرد وحده . كما يعتقدون بان الحياة القومية اليهودية يجب اعادة بنائها « من الأول » . وقولهم « من الأول » او « من البداية » يعني رغبتهم « في ايجاد ثورة روحية عظيمة داخل اسرائيل - في العودة الى تارح ، ابي ابراهيم الخليل ، وعابد الأصنام » (١١) . فهناك من يعتبرهم بمثابة « الأتباع العبرانيين لطقس عبادة نيتشه » ، لأنهم يمجدون القسوة العظيمة مقابل احتقارهم لروحانية اليهودية . وينادون بتقييم جذري كامل لجميع القيم اليهودية السائدة . كما يأخذ عليهم منتقدوهم ان بطليم الفضل هو الملك صديقياً ، وليس ارميسا النبي ، مثلاً .

يمكن القول ان جاكوب كلاتزكين ، الذي جاء ذكره في مطلع هذه الدراسة ، هو أحد الفلاسفة الذين يستوحسون « العبرانيون » تعاليمهم وآراءهم منهم . فقد نادى كلاتزكين في العديد من كتاباته بما يلي : « لا مستقبل لليهود خساراج اسرائيل ، لأن اليهودية في الماضي قامت على أسس الدين ، بـ « والأرض ، جـ « واللغة » (١١) . ولم يضعف الشعور والسواء الديني لدى يهود العالم ، إلا بعد اختفاء « الغيتو » ، الذي كان بمثابة دولة ضمن دولة . وبعد ان تقبل اليهود لغات البلدان

١١ - انظر Moses Cyrus Weiler ، المهدى السابق ، ص ١٢٠ .

١٢ - المصدر نفسه ، ص ١٢٩ .

التي عاشوا فيها واستعملوها للتخاطب . لذلك يلتفت كل تركي الى اسرائيل ليحضر بها مستقبل اليهود في العالم . وينادي بقطع كل الاتصالات بين اليهود الذين اختاروا المستقبل بمجيئهم الى اسرائيل وبين الذين فضلوا البقاء حيث هم ، مؤكدا ان اليهود في اسرائيل سوف يصبحون « العبرانيين المحدثين » .

على ان هذه الجماعة التي تعتقد انها وجدت هويتها الثقافية في العودة الى « الزمن الاول » ، وفي البحث عن الجذور الكنمائية الصافية ، تريد اعتبار نفسها جزءا لا يتجزأ من الشرق الأوسط . ولا يغوتسا التشبه الى انها جماعة صغيرة من الكتاب والفنانين الشباب ، نشطت في اواخر الثلاثينات ، وخلال الاربعينات ومطلع الخمسينات - على حد قول ايزنشتات . وانصفت ايديولوجيتها بالحسنة « والأصالة » ، كما لجأ « الكنمائيون » الى التعبير الادبي والفني عما يجول بخاطرهم من افكار . ونادوا بـ

« انه على « الاسرائيليين » او الفلسطينيين طرح جميع الاتجاهات التاريخية اليهودية الخاصة والمتصلة بالدياسبورا جانبا ، واقامة تواصل مباشر مع الماضي الفلسطيني الكنمائي الصافي » (١٢) .

والذي يهمنسا من امر هؤلاء « الكنمائيين » الاسرائيليين هنا يكاد ينحصر في الموقف الذي يقفونه حيال اليهودية . اذ يريدون ، كما يستفاد من المعلومات المتوفرة عنهم ، ابطال التواصل التاريخي لليهودية والكار التقليدي اليهودي المتوارث عن طريق العقائد والعادات والأفكار الدينية . وقد ساهم

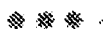
دعاة الايديولوجية الكنعانية بقسطهم الضئيل في عملية البحث عن الهوية التي تشغل الاوساط الثقافية والدينية في اسرائيل على السواء . لكن ادعاءهم - كما يستلزم ايرنشتات - يتحملون مسؤولية المبالغة في مقدار تلك المساهمة وأهميتها . ولا شك ان موقف هؤلاء قد التقى مع التحريفيين حول النظرة المشتركة الى العرب ، حيث رأوا في العرب « تجسيدا مجددا ومباشرا للأموريين والامونيين والآراميين » (١٤) . بينما راح التحريفيون يحلمون بشن حرب مقدسة ضد قبائل كنعان ، والتفت الكنعانيون صوب العودة الى احضان الروح الشعبانية الساميين والكنعانيين القدامى .

فالسؤال الذي يتبادر الى الذهن في الحال هو دون شك : ما هي علاقة اليهود الاسرائيليين بقبائل كنعان ، وكيف يجوز لهم ان يعتبروا انفسهم ورثة الكنعانيين وامتدادا لحضارتهم العريقة ؟ انها مجرد مزاعم وادعاءات فارغة . لكن النوايا والأهداف الكنعانية الجديدة تدور حول مشروعات من هذا القبيل : « انضمام دولة اسرائيل الكنعانية الى اتحاد فدرالي يشمل دول منطقة الشرق الاوسط ، وادخال الاقلية العربية في حياة اسرائيل القومية كجماعة دينية مميزة » (١٥) . ولا حاجة بنا الى مزيد ، متى وجدنا ان الكنعانية الاسرائيلية تستثني العرب من حظيرتها وتعتبرهم اقلية دينية لها طابع مميز . فربما كان العرب اولسى من الاسرائيليين و « العبرانيين » بادعاء الكنعانية وتبنيها لانفسهم . ومن الطريف ان الكنعانية الجديدة التي نحسن بصدها تعتبر

١٤ - انظر AMOS OZ, «Meaning of a Homeland», in New Outlook, Vol. 10, No. 9 (83), p. 14.

١٥ - راجع Moses Cyrus Weller «الكنعانية السابقة»، ص ١٣٠ .
مجلة المتدين الإسلامية

الديين فضيحة شخصية بحثة ، لكنها تتجاهل ذلك المبدأ متى وصل الحديث الى « الأقلية العربية » . فتأذن لهذه الأقلية بدخول حياصة إسرائيل القومية ، شريطة أن تحافظ على طابعها كجماعة دينية مميزة . هذا مع العلم بأن إسرائيل في نظر الكنعانيين ليست دولة يهودية ، بل دولة كنعانية جديدة .



وهكذا يدور البحث عن هوية تاريخية أم دينية أم ثقافية وقومية في حلقة مفرغة . وتبقى إسرائيل على طابعها المصطنع وهوياتها المتعددة ، وسط تضارب الآراء واستنباط النظريات العجيبة . حتى أنه يصدق عليها ما قيل عن اليهود : « هناك آراء متعددة بعدد اليهود » . ويقف المجتمع الإسرائيلي في حيرة وتساؤل حول ماهية الدولة اليهودية والطابع الذي يمكن له أن يميزها عن غيرها من دول هذا العالم . بينما تستمر الصلات بين الديين اليهودي و « الدولة اليهودية » على وضعها الراهن ، وسط جو من التعاضد الذي تعكسه اتفه القضايا أحيانا . وتبقى ناز الأزمات والصدامات كأمثلة تحت رماد المساومات والتسويات ، حتى يتاح لها أن تندلع وتستعر .

الفصل السابع

الإراء في الدين والدنيا

يجمع الباحثون الديين قاموا بدراسة أوضاع الدولة والمجتمع في إسرائيل على أن الأجيال العاصرة في الدولة الصهيونية تواجه مشكلتين عويصتين قد يستعصى حلها وسئل المعطيات الحالية :

- ١ - مشكلة العلاقة بين الدين والمجتمع .
- ٢ - مشكلة التفرقة ضد اليهود الشرقيين (سبقت الإشارة إليها) .

هذا وقد أعلن ليفي أشكول في مناسبات عديدة رأييه الصريح بصدد المشكلة الأولى بقوله أنه ضد فصل الدين عن الدولة : « هذه مسألة للجيل الآتي » (١) . ودعا إلى الإبقاء على الوضع الراهن في المسائل الدينية ، مما يعني استمرار النزاع القائم على عدد من المستويات ، بين طرفي المعضلة الإسرائيلية والصهيونية :

- ١ - ادعاء اليهودية الدينية الرامي إلى الجمع بين الدين والدنيا .

١ - انظر Jewish Observer, Vol. XIV, No. 6, Feb. 1965.

ب - والادعاء السياسي الذي تمثله الدولة اليهودية ومنطقها .

وسما يعرض بالتالي وحدة المجتمع المنشودة الى ذلك التمزق الداخلي الذي يشطره الى معسكرين معادين . فالجماعات الدينية تجسد في هذا النزاع القائم مقدارا من التصليب والعناد يفوق في جرأته وتعبيره العلني استهساد الفئات العلمانية في الدولة للتراجع او الاذعان والاستجابة للمطالب الدينية . وهناك من يؤكد لنا ان القلق الداخلي والحيرة النفسية لدى اقلية سكان اسرائيل يقابلهما لدى الجماعات الارثوذكسية في البلاد « حصانة الاطمئنان المذهبي ومناعته » . اذ تقبل هذه الجماعات الدينية مسألة التطابق بين الدين اليهودي والامة اليهودية بنوع من البساطة التسي تأخذ الامور على عواهنها ولا تجد من حاجة الى التوضيح او الشرح والتبرير (٢) .

ولا يجد اليهود المتدينون اية صعوبة في الاجابة على مشكلة معقدة من طراز المشكلة التي تناول العلاقة بين التقليد الديني من جهة والمحتوى اليهودي للدولة اليهودية . اذ نجدهم يعمدون الى صياغة موقفهم الصادر عن اقتناع كلي على لسان احد الحاخاميين بقولهم :

« اسرائيل دولة يهود ، ومهما حاول البعض او طاب لهم فصل اليهودي عن تقاليدهم ، فذلك غير ممكن اطلاقا . وكونك يهوديا ينطوي آليا على اطاعة التعاليم الاساسية للدين اليهودي ، ينتج عن ذلك : ان من يريد العيش في دولة يهودية ، يتحنم عليه الاعتراف بهذه الحقيقة والتصالح معها . وتقع عليه

٢ - راجع ما كتبه Sontheimer ، المصدر السابق ، ص ٣٠٦ .

وحده تبعة تغيير نفسه ، وليس على الثقافة اليهودية التي تستمد حيائها من الدين . ولا بد من الاعتراف في المقام الأول بأن فكرة الدولة اليهودية هي فكرة تاريخية . فالنقطة الحاسمة هنا تتعلق بطبيعة هذه الدولة . وإذا لم تكن دولة إسرائيل دولة يهودية ، فإنها لا تفي بالغاية التي قامت من أجلها » (٣) .

بينما لا تبدو المسألة في نظر المؤرخ تالون على هسلده الدرجة من البساطة والسهولة . بالإضافة الى أنها تمثل لديه إحدى معضلات الوجود الإنساني بشكل عام . فقد كتب يقول :

« انه لمن الصعب تصور مشكلة أكثر تعقيداً وأصعب حلاً وأشد حدة من مسألة الديسـن والدولة في إسرائيل الحاضرة . وعلى الرغم من كون القضايا التي تنطوي عليها تطال اليهود وحدهم على ما يبدو ، أو بصورة أدق اليهود الاسرائيليين ، فإن تلك المسألة القضايا تتصل ببعض المعضلات الأساسية التي تدخل في تكوين الوجود الإنساني » (٤) .

ولا نخال المؤرخ الصهيوني يريد إبعاد المشكلة عن واقعها الاسرائيلي وتعليل النفس بأنها تمت بصلة الى الوجود الإنساني في حد ذاته . فهو يعرف أن يهود العالمسـم كانوا في طبيعة الغثات التي ما فتئت تطالب بالفصل بين الديسـن والدولة ، منذ بروز قضية هذا الفصل خداة قيام الدولة

٣ — انظر Rabbi Vainstein — The Crisis of Spiritual Values in the State of Israel (5726).

ونقلا عن Sonthheimer ، المصدر السابق ، ص ٣٠٦ .

٤ — انظر Talmon ، المصدر السابق ، ص ٢٨١ — ٢٨٢ .

القومية في العصور الحديثة . لكنه يريد - على ما يبدو - تجاهل الاعتراف بأن الصهيونية السياسية الحديثة وحدها المسؤولة عن مشكلة من هذا القبيل ، وإلى حد بعيد ، وهناك من يؤكد بأن الاكثريّة الساحقة ليهود العالم اجمع ليست متديّنة . لكن اليهودي الصهيوني يتحتم عليه - في نظرس هؤلاء - ان يقيم علاقة حميمة بينه وبين « اله الآباء » ، واكثر حميمية من علاقة اليهودي المندمج بربه (٥) . مما يعود بنا الى دور العامل الديني اليهودي في تطور الصهيونية وسعيها لاجتذاب يهود العالم واستقطابهم حول دعوتها .

ولنتساءل عما يكون عليه موقف اليهود في اسرائيل من الديانة اليهودية . ففي العام ١٩٦٣ فروغ الباحث انطونوفسكي من اجراء دراسة للموقف الديني لدى الاسرائيليين . ونشرتها « المؤسسة الاسرائيلية للبحوث الاجتماعية التطبيقية » ، بالاشتراك مع « مؤسسة البحوث الاجتماعية الدولية » في برنستون تحت عنوان « المواقف السياسية والاجتماعية في اسرائيل » (٦) . وقد طلب الباحث المذكور الى الاسرائيليين تصنيف انفسهم الى واحدة من الفئات الاربع التالية :

١ - الطاعة التامة (تعاليم الدين اليهودي) .

٢ - الطاعة في معظم الاحيان .

٥ - انظر، William Schlamm — Wer ist Jude ? (Stuttgart, 1964), S. 129.

٦ - A. Antonovsky — Political and Social Attitudes in Israel, Published by « Israeli Institute for Applied Social Research » and « Institute for International Social Research », Princeton 1963.

وقد اعتمدنا تلخيص النتائج الذي اوردده Schlamm
المصدر السابق ، ص ١٢٨ .

٣ - الطاعة الجزئية .

٤ - غير متدينين .

وجاءت النتائج التي حصل عليها الطولونوفسكي لتفيد بما يلي :

أ - وصف نفسه كل اسرائيلي رابع من الذين ملأوا الاستمارة بـ « غير متدينين » .

ب - وصف ٣٠ بالمئة أنفسهم بـ « الطاعة التامة » او « الطاعة في معظم الاحيان » .

ج - اجاب ٦٤ بالمئة انهم يراعون « الطاعة الجزئية » .

وقد استنتج البعض من حصيلة الفئة الأخيرة (« ج ») ان نصف الـ ٦٤ بالمئة (« الطاعة الجزئية ») يمكن تصنيفهم بـ « اللادينية » في الاساس . مما يسمح بالقول ان حوالي نصف يهود اسرائيل يتبنون موقف « اللامتدين » . واذا كان الامر حقا كما تحدد معالمة الاستفتاءات والاحصاءات ، فان احدى النتائج التي يمكن استخلاصها هي : علاقة اليهود الصهيونيين الذين جاؤوا الى اسرائيل بالمضمون الديني لليهودية ، على الرغم من كون الصهيونية ليست متطابقة ابدا مع اليهودية الارثوذكسية . فهل يعني ذلك من جديد - كما تبين لنا في السابق - ان الاقلية المتدينة ، في تطورها ومفالاتها ، تقوم بفرض معتقداتها على سائر فئات المجتمع ؟ ام ان الاكثريّة الاسرائيلية التي لا تنتمي الى اليهودية الارثوذكسية تجد نفسها مرغمة على الرضوخ لطلبات الاقلية والتقيّد بتعليماتها وتشريعاتها ؟

لنأخذ القصة التالية ، والتي حصلت بالفعل ، كمثال على اصرار المتدينين والمدى البعيد الذي تصل اليه مطالبهم من الدولة : حين سافر كل من الرئيس زلمان شازار ورئيس مكتبة المتدينين الإسلامية

السوزارة بن غوريون لحضور جنازة ونستون تشرشل ، وصادف تغييب كديش لوز ، رئيس الكنيسة ، بداعي السفر للقيام بجولة في افريقيه ، طرات مشكلة « عويصسة » في اسرائيل . اذ تساءل المسؤولون : « من يحل محل رئيس الدولة اثناء تغييبه وتغييب رئيس الوزارة ، ورئيس الكنيسة ايضا ؟ » . ناقترح المولجون بالحفاظ على الشرعية ان يأتي رئيس محكمة العدل العليا في اسرائيل في المرتبة الثالثة . بينما هب الحزب القومي المتدين ليطالب باصرار كي تجري تسمية الناحامين الاكبرين (عن الاشكنازيين والسفارديين للمرتبتين الرابعة والخامسة . وسارعت الدوائر العلمانية الى استدعاء رئيس الكنيسة من جولته الافريقية ، خوفا من تأزم الوضع واحداث تغيير في الوضع الراهن ، وكي لا يشكل التراجع امام مطالب المتدينين على هذا المستوى سابقة خطيرة من نوعها في اسرائيل (٧) .

وهناك العديد من الامثلة التي تشهد على محاولات الاكراه والضغط من جانب المتدينين وعن طريق ممثلهم في الحكم الائتلافي . فوزير الداخلية - اثناء تأزم قضية السيدة رينا آيتاني - ينوب عن الحزب القومي الديني . وقد اعلن آنذاك انه وحده صاحب الحق الشرعي في اصدار الحكم عن هوية اليهودي ، فلما يانه يستند الى الشرع الديني اليهودي . وحين عزم ليفي اشكول ، مثلا ، على ادخال تعديلات في وزارته ، وقرر تعيين الحامي حايم زادوك وزيرا للشجاسة والصناعة ، بقصد اراحة بنحاس سابير من حقيبة الوزارة الثانية ، تسربت انباء التعديل المزمع اجراؤه الى مسامع الحزب القومي الديني عن طريق احدي الصحف («معاريف») .

وتحرك المتديتوني لأكراه ليفي اشكول مجلسي القيام بتنارلات جديدة ، واضمينة امام امرين لا ثالث لهما :

أما التعجيل باستصدار القرارات المتعلقة بقانسون السبت العام .

أو الموافقة على ترفيع مدير عام وزارة الصحة الى مقام وزير كامل (A) .

سما كان سيؤدي الى رفع عدد المقاعد الوزارية التي يحتلها الحزب الديني القومي من ثلاثة الى اربعة . ومع العلم بأن « احدوت هاعفودا » العلماني لا يحتل أكثر من مقعدين لقاء نوابه الثمانية أو التسعة المتحالفين مع الماباي في الانتخابات التي جرت عام ١٩٦٥ . وهناك أحد عشر نائباً عن الأحزاب الدينية التابعة لكتلة مفدل (Mafdal) ، يضاف إليها مقعدان من نصيب أغودات إسرائيل .

ولقد جعل المتديتوني من « قانون السبت العام » أداة للمساومة السياسية منذ اشتراكهم في الحكومة الائتلافية ، وأصرّوا على سن هذا القانون في كل وثيقة ائتلاف جسرى التوقيع عليها . وكلما تأزم الوضع الوزاري ، سارعوا الى تنبيه شركائهم بأن درجة تدليس السبت تزداد بشكل خطير ! لكن القوى الإسرائيلية التي تسعى للوقوف بوجهه الفئات المتدينية ، عن طريق محاربة الضغط والأكراه والتعدي على الحرية الشخصية ، أعلنت في مبادئها أنها ليست ضد الدين . إنما هي طبيعة تلك القوى ، وما هو مدى نجاحها ؟ إلا يعني مجرد قيامها ووجودها أن الاكراه الديني في إسرائيل قد بلغ حداً لا يطاق من الخطورة والتعدي ؟

محااربة الاكراه الديني

تألفت « رابطة محااربة الاكراه الديني » (٩) في اسرائيل بتاريخ حزيران (يونيو) ١٩٥٠ ، على يد مثقفين ينتمون الى اصول المائية واوروبية وسطى . وانضم اليها العديد من اساتذة الجامعات الشباب والطلاب . كما اخذت تمنع بتأييد حزب المابام ، واتبع لها مجال التعاون مع الليبراليين المستقلين . فهي تعتبر ان الضغط الديني يشكل تعدياً على الحريات الشخصية للفرد الاسرائيلي . وتعرب عن تخوفها من ان تؤدي ممارسة الضغط على الشكل الذي يمارس به في اسرائيل الى تهديد سلامة الدولة الصهيونية ووحدتها ، بالإضافة الى وحدة الشعب اليهودي ككل . فالقانون الديني لمسائل الاحوال الشخصية - وهو الذي اصررت دار العاخمية على ادخاله في صلب مجموعة القوانين الاسرائيلية التي تعكف لجنة خاصة على جمعها منذ ١٩٤٨ - يعمل على تفريق « الأمة » بدلاً من المساهمة في توحيدها وجمع شملها المبعثر . اي انه يعمل على شق البلاد الى معسكرين ، بالإضافة الى طابعه المناهض للديمقراطية والعصرية .

والبرنامج الذي اعتمدته الرابطة يقوم على المبادئ التالية :

- ١ - « العمل على الحؤول دون تعدي الجماعات الدينية على الحريات المدنية ، واعادة الحرية الى تلك النواحي من الحياة الاسرائيلية التي وقعت تحت السيطرة الدينية بسبب لامبالاة الاحزاب اللادينية في البلاد » .

٢ - السعي لمنع قيام حرب أو حركة شعبية ضد الدين عامة ، وضد كل ما هو ديني . لانقضاء أعضاء الرابطة بأن التعاضد ممكن بين الفئات العلمانية والمدينة (١٠) .

وقد انشأت الرابطة فروعاً لها في ثلاث مدن رئيسية . وراحت تنشر مطالبها الداعية الى اعتماد الزواج المدني في إسرائيل ، وإلى التقليل من القيود الدينية والاكراهية المفروضة على حياة البلاد (١١) . كما عمدت الى محاولة التأثير في الرأي العام الإسرائيلي عن طريق نشر الكراريس وتوزيعها في البلاد ، ورفع الرسائل المفتوحة الى السلطات ، بالإضافة الى كتابة مقالات في الصحف حول مسألة الاكراه الديني . وقامت بالدفاع عن اليهود المهتمين بتربية الخنازير ضد تدابير السلطة ، والوقوف الى جانب الذين يعتبر زواجهم غير شرعي - في حالات امتناع دار المحاكمية عن المصادقة الدينية على الزواج واضفاء صفة الشرعية عليه .

ولم تكتف الرابطة بذلك كله ، بل لجأت الى محاربة المتدينين في عقور دارهم . فتفرعت بمسألة اخلاق شوارع القدس الجديدة بوجه حركة السير يوم السبت لكي تقسم عام ١٩٦٣ بتنظيم مظاهرة ضد العناصر الدينية المتطرفة . وذكر ايزنشتات ان الشباب العلماني المتسلح بالعصى مشى في المظاهرة التي اتجهت الى مشارف الاحياء الدينية في المدينة .

وهكذا يأتي قيام رابطة من هذا النوع خير دليل على ما

١ - انظر Jewish Observer, Vol. XIV, No. 19, May 7, 1965, pp. 8-9.

١١ - راجع Eisenstadt ، المصدر السابق ، ص ٢٢٢ .

بلغه الاكراه الديني في اسرائيل وعلى الاخطار التي تحسّف بوجوده واتساع نفوذه . ومن الملاحظ ان الرابطة التي نحن بصددّها تنادي للوقوف بوجه الاكراه والضغط والتعدّيات . انما لا تريد المساس بالدين اليهودي او محاربتة ابداً . وربما كان موقفها هذا من الدين صادراً عن ادراكها للدور الذي يمثله في كل من الصهيونية ودولة اسرائيل . ومهما يكن الامر فان وجود رابطة لمحاربة الاكراه الديني يشكل دليلاً قوياً على اتساع الهوة بين المعسكرين الديني واللايدي في اسرائيل . فالدولة ومنطقها السياسي المدرك تمام الادراك لطبيعة مقوماتها تخشى - على لسان رئيس الحكومة - احداث تغييرات في الوضع الراهن . وذلك خوفاً من انهيار الائتلاف وازدياد حدة الانقسام في البلاد . بينما يعلن ليفي اشكول رايه الصريح : ضد تحقيق الفصل بين الدين والدولة ، ونصبح مسألة التاجيل حلاً مؤقتاً لا يغيّر شيئاً . فيمضي المتدينون على خطة الاستفادة من نظام المقام والاسلاب . وتبقى قضية الحل الفعّلة من نصيب « الجيل الاتي » !

ولا يغوتنا التذكير ، قبل اختتام هذا الفصل ، من ان ليفي اشكول وغيره من الزعماء الصهيونيين الذين يرتأون التاجيل ، بدلاً من الحل ، يعرفون تمام المعرفة ما قد يؤدي اليه اقدام دولة اسرائيل على اتخاذ اجراءات جبرية وحاسمة بحق اليهودية الارثوذكسية المتطرفة . فكل عمل من شأنه زيادة حدة النزاع القائم بين المتدينين ومنتقديهم سوف يؤدي بدوره الى ما لا نحمد عقياه على صعيد اليهودية العالمية . لان الثلاثة آلاف متعصب في حي « ميا شماريم » (ومعناه بالعبرانية « المئة باب ») يمثلون كتلة كبرى من اليهود الارثوذكسين في العالم . وقد يبلغ تعداد هؤلاء حوالي مليونين من اصل مجموع يهود العالم . اي ان نسبتهم

تتراوح بين السدس والسبع إذا قيست بالمجموع . هذا بالإضافة الى كون « ميا شعاريم » يمثل اقدم المستوطنات اليهودية في القدس ، ويسبق الكمبيوتر الاول بعشرات السنين . فهل يا ترى تلعب هذه القضية الهامة دورها المناسب في جعل « الاكراه » ذريعة تكمن وراء التأجيل والارجاء والتسويف ؟ أم تبقى القضية محصورة في استعداد الاحزاب الدينية المشروطة للاشتراك في الحكومة الائتلافية وقطع الثمار من خلال نظام المقام والاسلاب ، كي لا يؤدي احراج الاكثية العلمانية لاستبدالهم والتخلي عنهم ؟ وقد برهن الماباي خلال العقود الماضية اقيام دولة اسرائيل عن استعداد منقطع النظر لدفع « الثمن الزهيد » الذي يكلفه اياه اضطراؤه لاشراك الاحزاب الدينية في الحكم . كما أن الماباي الحاكم لم يرد طلبا لحلفائه الدينيين الا في حالات نشوب نزاعات قضائية او قانونية بين مؤسسات الدولة والمؤسسات الدينية ، ومتى كانت السلطة الشرعية والقانونية للدولة فوق كل سلطة اخرى .

فهل يبقى الوضع الراهن على ما هو عليه من تسويات ومساومات ؟ أم يعمد الاسرائيليون الى تدارك الامر فيسسل انفجار الازمة متى اذنت بالانفجار ؟ ان الاجابة على اسئلة من هذا النوع يجب ان تبقى رهن المستقبل .

وليس من السهل التكهن بما سيكون عليه موقف الماباي ، فيما لو تمكنت الاحزاب العمالية المندمجة اخيراً من احراز اكثرية نسبية قد تتيح لها الاستغناء عن حليفها الذي لا يكلف غالباً . غير ان الطابع الملزم لمشكلة العلاقة بين الدين والدولة في اسرائيل يعكس لنا في كثير من الاحيان ذلك التارجيع الذي نعتنائه فيما نقدم بين التصورات القومية الصهيونية للدولة ، من جهة ، وبين منطق الدولة ومقوماتها كدولة بكل معنسى الكلمة . اي ان « القومية اليهودية » التي انبثقت عنها اسرائيل

غالباً ما تكون متعارضة مع اعتبارات الدولة ومنطقها الخاص كدولة (raison d'état).

وقد ارتفع أحد الأصوات الإسرائيلية منذ مدة وجيزة ، ومن خلال دعوة المطالبة للفصل بين الدين والدولة ، ليعلمنا بأن

« دولة إسرائيل لم تنبع أبداً سياسة تمليها عليها المصالح اليهودية . . . وأن معظم الزعماء الإسرائيليين لم يعترفوا بهذه الحقيقة ، حتى في دواخل أنفسهم . . . فقد أصبحت وسيلة تحقيق هدف الصهيونية - دولة إسرائيل - غاية في حد ذاتها . بدلاً من أن تكون إسرائيل أداة الشعب اليهودي . وعلى العكس من ذلك أصبح الشعب اليهودي العوبة بأبسيدي الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة » (١٢) .

وقد حاول كاتب هذه الإدانة أن يبين مضار الوضع الراهن وتأثيره السيء والخطر على كل من الدولة بعد ذاتها والشعب اليهودي عامة . فاعتبره يتهدد وجود الدولة وكيانها وطالب بوضع حد لاستمرار المهزلة عن طريق تحقيق الفصل بين الطرفين . ولا بد من التساؤل في خاتمة هذا البحث أنه إذا كانت دولة إسرائيل لم تنبع حتى الآن تلك السياسة التي تمليها عليها المصالح اليهودية ، فما هي يا ترى تلك المصالح التي درجت على تمثيلها حتى الآن . وههنا إذا أصبحت

١٢ - راجع مقالة Boas Evron بعنوان «Pour une Séparation» وهي منشورة في العدد الخاص الذي أصدرته مجلة Esprit الفرنسية تحت عنوان « إسرائيلون يتحدثون عن إسرائيل » . (Esprit, Numéro Spécial, Septembre 1966, p. 177).

اسرائيل تلك الاداة المثالي للشعب اليهودي - كما يتوسمها كاتب السطور الواردة اعلاه - يمكنها بذلك الوصول الى حل اسهل للمشاكل المعلقة وفي طليعتها مسألة العلاقة بين الدين والدولة وتحديد الاتجاه الواضح بين العلمانية والشيوقراطية ؟ ام ان هذه المشاكل بالذات تنبع من طبيعة اسرائيل ومسئ مقومات وجودها . ولا سبيل بالتالي الى حلها بصورة نهائية جازمة . حتى ولو جرى حلها لسببها ، فان نظام المفاسم والاسلاب سوف يبقى رافع الرأس . ولن يكون في استطاعة اية اكرتية اسرائيلية ، مهما كانت على درجة بعيدة مسن العلمانية ، ان تقدم على الخطوة الحاسمة وتعلن فصل الدين عن الدولة . لانها بذلك تعمل على قطع احدى المقومسات الرئيسية التي تستمد منها دولة اسرائيل وجودها ومركزات كيانها العنصري المتعصب . فهل تتمكن الدولة اليهودية من القفز على ظلها في هذا المضمار ، ام تلجأ الى الاكتفاء بالتغيب تحت ظلال الدين والهائه بقطف ثمار الصهيونية التي يحسبها تحقيقا لما وعد به تعليم الدين وتوكيدا لما نصت عليه الشرائع الدينية ؟

قائمة المراجع والمصادر

- ١ - قائمة مختارة بالكتب العربية
- ٢ - المصادر والمراجع الاجنبية
- أ - الكتب
- ب - التكراريس
- ج - الموسوعة اليهودية
- د - الصحف والمجلات

قائمة مختارة لبعض الكتب العربية التي تعالج الناحية الدينية اليهودية فسي الموضوع

١ - اسماعيل راجي الفاروقي : اصول الصهيونية في الدين
اليهودي

محاضرات أقيمت على طلبية معهد
الدراسات العربية العالية فسي
جامعة الدول العربية . مطبعة
لجنة البيان العربي ، القاهرة ،
١٩٦٣ / ١٩٦٤ .

٢ - عفيف عبد الفتاح طيارة : اليهود في القرآن الكريم

تحليل علمي لنصوص القرآن في
اليهود على ضوء الاحداث
الحاضرة مع دراسة وتفسير
قصتي يوسف وموسى وما فيها
من عبر ، توزيع دار العلم
للملايين ، طبعة اولى ١٩٦٦ .
بيروت .

اسرائيل في التوراة والانجيل

٣ - مراد كامل :

محاضرات أقيمت على طلبية قسم
الدراسات الفلسطينية . معهد
الدراسات العربية العالية .
دار الرائد للطباعة ، القاهرة ،
١٩٦٦ .

٤ - إبراهيم خليل أحمد : إسرائيل والتلمود

دراسة تحليلية .

مكتبة الوعي العربي ، القاهرة ،

١٩٦٧ .

٥ - إيكار السقاف : إسرائيل وعقيدة الأرض الموعودة

الناشر : عالم الكتب ، القاهرة

١٩٦٧

طبعة أولى

٦ - كمال يوسف الحاج : حول فلسفة الصهيونية

بيروت ١٩٦٧

(مقالات نشرت في جريدة

« الحياة » البيروتية ، مسن

٨/٢٣ الى ٤ ت ١٩٦٧

٧ - محمد علي الزعبي : دفاائن النفسانية اليهودية

من خلال الكتب المقدسة

التسوراة والانجيل والقرآن

والتاريخ والواقع ،

بيروت ، ١٩٦٨ .

٨ - فؤاد حسنين علي : اليهودية واليهودية المسيحية

معهد البحوث والدراسات

العربية .

مطبعة النهضة الجديدة .

القاهرة ، ١٩٦٨ .

٩ - عبد المنعم شمس :

اليهود: كتاب إسرائيل المقدس
دار النصر للطباعة ، القاهرة
(بلا تاريخ) .

١٠ - زكريا الحجاوي :

حكاية اليهود : موسوعة التراث
الشمسي الجزء الأول . دار
الكاتب العربي ، القاهرة ،
١٩٦٨ .



Aksin, Benjamin — «The Role of Parties in Israeli Democracy», *Journal of Politics*, Vol. 17 (Nov. 1955).

Antonovsky, A. — *Political and Social Attitudes in Israel*, published by the «Israeli Institute of Applied Social Research» & «Institute for International Social Research» (Princeton), 1963.

Badi, Joseph — *The Government of the State of Israel. A Critical Account of its Parliament, Executive and Judiciary*, Twayne Publications, Inc., New York, 1963.

Ben-Gurion, David — «Credo of a Jew», *Jerusalem Post*, July 19, 1957.

Ben-Gurion, David — *Ben-Gurion Looks Back*, in talks with Moshe Pearlman, Simon & Schuster, New York, 1965.

Ben-Horin, Meir — *Max Nordau, Philosopher of Human Solidarity*, published by the London Jewish Society, London, 1956.

Bernstein, Marver — *The Politics of Israel*, Princeton, New Jersey, 1957.

Birnbaum, Nathan — *Gettes Volk*, R. Lowit Verlag, Wien u. Berlin, 1918.

Buber, Martin — *Israel and the World. Essays in a Time of Crisis*, Schocken Books (SB 66), New York, 1948, 2nd Ed. 1963.

Casper, Bernard — *Religious Life*, (Israel Today, No. 24), published by «Israel Digest», Jerusalem, 1963.

Elk, Max — «The National Conception of Judaism», in *Aspects of Progressive Jewish Thought*, with an Introd. by Rabbi Israel Mattuck, Victor Gollancz Ltd., London, 1954.

Eisenstadt, S.N. — *Israeli Society*, Weidenfeld & Nicolson, London, 1967.

Fein, Leonard — *Politics in Israel*, (The Little, Brown Series in Contemporary Politics), Toronto (Canada), 1967.

Henriques, Basil — « The Attitude to the State of Israel and Jewish Nationalism », in *Aspects of Progressive Jewish Thought*, Op. cit.

Hertzberg, Arthur — *The Zionist Idea : A Historical Analysis and Reader*, Anthology, ed. by A. Hertzberg, Harper Torchbooks (TB 817 T), Harper & Row, New York, 1966 (1959).

Herzl, Theodor — *The Jewish State : An Attempt at a Modern Solution of the Jewish Question*, transl. by Sylvie d'Avigdor, Pita Searl, London, 1946 (4th Ed.)

Herzl, Theodor — *Zionistische Schriften*, Hrag. von Prof. Dr. Leon Kellner, 2. Aufl. Jüdischer Verlag, Berlin 1929.

Janowsky, Oscar — *Foundations of Israel. Emergence of a Welfare State*, Anvil Books, published by Van Nostrand, New York.

Klatzkin, Jakob — *Krisis und Entscheidung im Judentum*, «Probleme des Modernen Judentums», 2. ergänzte Aufl., Jüdischer Verlag, Berlin, 1921.

Kraines, Oscar — *Government and Politics in Israel*, Boston, 1961.

Parkes, James — *Five Roots of Israel*, Valentine-Mitchell, London, 1964.

Parzen, Herbert — *Herzl Speaks His Mind on Issues, Events and Men*, ed. by H. Parzen, Herzl Institute Pamphlet No. 16, Herzl Press, New York, 1960.

Safran, Nadav — *The United States and Israel*, Harvard Univ. Press, Camb. Mass. 1963.

Schlamm, William — *Wer ist Jude ? Ein Selbstgespräch*, Seewald Verlag, Stuttgart, 1964.

Selzer, Michael — *The Aryanzation of the Jewish State. A Polemic*, Black Star Book, New York, 1967.

Simon, Maurice — *Jewish Religious Conflicts*, Hutchinson's University Library (No. 48), London, 1950.

Sonthheimer, Kurt ---- Israel : Politik, Gesellschaft, Wirtschaft (Hrsg.), Piper Verlag, München, 1968.

«Israel — ein Staat wie jeder andere ?», Op. cit. pp. 281-308.

Talmon, J.L. ---- The Unique and the Universal. Some Historical Reflections, Secker & Warburg, London, 1965.

Vainstein, Rabbi ---- The Crisis of Spiritual Values in the State of Israel, (No place of publication, Hebrew Year given : 5726).

Weiler, Cyrus Moses ---- «The Religious Situation in Israel», in Aspects of Progressive Jewish Thought, Op. cit. pp. 126 - 141.

Zeuner, Bodo ---- «Das Politische System» in K. Sonthheimer (Hrsg.) : Israel : Politik, Gesellschaft, Wirtschaft, Op. cit., pp. 152 - 216.

Some Religious Aspects of Zionism. A Symposium, by Rabbi Leo Baeck, Jacques Maritain, Reinhold Niebuhr, James Parkes, S. Z. Shragai & others, published by Palestine House, London, (?)

Principles of Bnei Akivah : Religious Chalutz Movement. Issued by the Hannalah of Bnei Akivah, London, (?)

Jewish Encyclopedia (1905) : Articles on «Rabbinical Conferences», Vol. 10 « Reform Judaism From the Point of View of the Reform Jew » (by Emil Hirsch) & «History of Reform».

المصنف والمجلات

Jerusalem Post

Jewish Observer

New Outlook

New York Times

The Times

Time Magazine

Der Spiegel

Süddeutsche Zeitung, 1967

Esprit.